البحث الثامن

اختلاف النحويين فى فهم كلام سيبويه

« دراسة تحليلية ، نقدية »

دكتور/ الضبع محمد أحمد عبد الرحيم

مدرس اللغويات . فى الكلية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق وإمام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ،،،،

فإن سيبويه – رحمه الله – باشر العرب ، وسمع كلامهم ، وعلم مرادهم ، فجاء كتابه مساوقاً لأساليبهم ، مستنبطاً قواعد النحو من كلامهم ، جامعاً بين دفتيه علم البصريين وآراءهم ، فحاطه النحويون بالإجلال والإكبار ، وأقبلوا عليه يشرحونه ، ويجلون غوامضه، ويبدون مشكلاته ونكته ، ويكشفون عن مراده ، ويتنافسون فى فهمه وإدراكه ، فكثرت حوله الشروح والتعليقات ، وتعددت من كلامه الاستنباطات ، ونسبوا إليه مذاهب ، وفهموا من كلامه مفاهيم ، ما بين مصيب وغير مصيب ، وبدا تأثير ذلك واضحاً فى مذاهبهم ، وبات هديه ملموساً فى مؤلفاتهم .

ومن هنا راقت لى فكرة دراسة هذا الاختلاف فى فهم كلامه ، نظراً لأهميتها ، مما دفعنى لأن أقوم بعمل ذلك البحث ، يضاف إلى هذا السبب عدة أسباب أخر ، تتمثل فى الرغبة الصادقة فى مناقشة تلك المفاهيم المختلفة ، وصولاً إلى الفهم الصحيح ، والنص بشكل جاد على ما ذهب إليه سيبويه ، وما أراده من كلامه ، وإظهار عناية النحويين به ، ومدى الحرص والدقة فى التعامل مع عبارته ، فقد أدركوا أنها موجزة وتحتمل .

ولذا كانت هذه أهم الصعوبات التى واجهتنى فى هذا البحث ، أعنى : وجازة العبارة واحتمالها ، فقد شعرت أمامها بكثير من التردد فى الفهم ، والحيرة فى إرجاع الضمائر إلى ما ترجع إليه ، وتعليق المجرورات بما تتعلق به ، مضافاً إلى ذلك فقر المصادر ، والمراجع

التى اعتنت بهذا الجانب الذى أرمى إليه ، والتى إن وجدت فإنها قليلة الفائدة من حيث إن معظم ما فيها تكرار لا جديد فيه ، وخاصة كتب المتأخرين .

ويتلخص منهجى فى هذا البحث فى الاعتماد على كلام سيبويه ، وإمعان النظر فيه، ثم دراسة ما جمعته من مفاهيم تتصل به ، مع ذكر الدليل والتعليل من كلامه إلى الحد الذى يتضح معه مذهب سيبويه فى المسألة .

وقد اقتضت طبيعة الدراسة فى هذا البحث أن يبدأ بمقدمة ، أوضحت فيها أهمية هذا الموضوع ، وقيمته العلمية ، والأسباب التى دفعتنى إلى اختياره ، والمنهج الذى اتبعته فى دراسته ، والخطة التى سرت عليها فى إعداده .

ثم بتمهيد : تحدثت فيه عن سيرته الذاتية ، والعلمية ، وقد شملت الكلام فى اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، ومولده ، ونشأته ، وخلقه ، ومذهبه الدينى ، ومن سمات هى فى مجملها الثقة فى النقل عن العرب ، وسعة الفهم لكلامهم ، والبراعة والتحقيق فى العلم ، ثم عرضت لشيوخه ، وتلاميذه ، وسبب طلبه النحو ، واحتفاء العلماء به ، ثم ختمت هذا بالإشارة إلى تاريخ وفاته .

ثم ألقيت الضوء على (الكتاب) فوصفته وصفاً عاماً ، ثم تلوت هذا بالحديث عن أسلوبه ، وقيمته العلمية ، وشخصية سيبويه فيه ، مقتصراً على ذلك ، لما رأيت فيه من أثر فى اختلاف النحويين فى فهم كلامه دون ما عداه ، وكان هذا كله بإيجاز شديد لشهرة سيبويه ، وذيوع كتابه .

ثم انتقلت إلى الحديث عن الأسباب التى أدت إلى اختلاف النحويين فى فهم كلامه، ثم خلصت إلى دراسة كلام سيبويه فى المسائل التى اختلفت فيه مفاهيم النحويين ، وأخيراً كانت الخاتمة التى وضحت فيها أهم النتائج التى انتهى البحث إلى تقديرها ، ثم تذييله بثبت لأهم مصادره ومراجعه ، وفهرس لموضوعاته .

وبعد ،،،

فإنى أرجو من الله العلى القدير أن يلهمنى السداد والصواب ، وأن يجنبنى مزالق النفس والشيطان ، وأن يجعل هذا البحث قربة خالصة لوجهه الكريم ، وأن يمكننى من خدمة كتاب سيبويه بكل طاقة مستطاعة ، إنه – تعالى – نعم المولى ، ونعم النصير ، وبالإجابة جدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تمهيد
سيبويه إمام الصنعة

عمرو بن عثمان بن قنبر ، مولى لبنى الحارث بن كعب ، كنى بأبى بشر ، واشتهر بلقبه (سيبويه) الذى يعنى : رائحة التفاح ، لأنه كان طيب الرائحة ، كان شاباً نظيفاً جميلاً، غاية فى الخلق ، ولد فى قرية من قرى شيراز ، يقال لها : البيضاء فى بلاد فارس ، ونشأ فى البصرة[1] .

كان – رحمه الله – ثقة ثبتاً فيما ينقله ، محققاً فى علمه ، لم ير فى زمانه مثله فهماً لكلام العرب ، وشرحاً لمقاصده ، وكان سنياً فى مذهبه[2] .

أخذ عن جماعة من أهل الفقه والحديث إلى أن جاء يوماً إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث ، فاستملى منه قوله – صلى الله عليه وسلم – : (ليس من أصحابى إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه : " ليس أبو الدرداء " وظنه اسم (ليس) فصاح به حماد : لحنت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما (ليس) هاهنا استثناء ، فأنف من ذلك ، وقال : والله لأطلبن علماً لا يلحنى معه أحد[3] .

وقد كانت هذه الواقعة سبباً فى طلبه النحو ، فلازم الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب الضبى ، وعليهما عول فى النحو ، كما أخذ عن جماعة من أهل النحو ، واللغة ، والقرآن كعيسى بن عمر ، والأخفش الأكبر أبى الخطاب ، وأبى زيد الأنصارى ، وأبى عبيدة

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافى ص ٣٨ ، وطبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى ص ٦٦ ، وبغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للحافظ السيوطى ٢٢٩/٢ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية لأبى إسحاق الشاطبى ٤٤٣/٥ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٣٢٣/١ .

معمر بن المثنى ، واللحيانى ، والأصمعى ، وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، وهارون القارئ .

وبفضل هؤلاء الأئمة الأفاضل ، وبمهارته ، وذكائه ، وقوة حفظه ، وعمق إدراكه ، برع فى النحو على صغر سنه ، وتعلق من كل علم بسبب ، وضرب من كل أدب بسهم ، فاحتفى به علماء البصرة أيما احتفاء ، روى عن بعضهم أنه قال : " كنت عند الخليل، فأقبل سيبويه ، فقال : مرحباً ، مرحباً بزائر لا يمل ، قال : ما سمعت الخليل يقولها لغيره "[1] .

تتلمذ له أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة ، ومحمد بن المستنير ، وهو الملقب قطربا ، صنف (الكتاب) فى النحو ، فطار طائره فى الآفاق حتى لقد كان يقال فى البصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيبويه[2] ، وسموه إكباراً له قرآن النحو ، بل قالوا : لم يسبقه أحد إلى مثله ، ولا لحقه أحد من بعده[3] .

على أن فى سنة وفاته اختلافاً كثيراً ، ولكن الأرجح أنه مات فى أيام الخليفة الرشيد سنة ثمانين ومائة[4] من هجرة سيد المرسلين – صلى الله عليه وسلم – وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة . والله أعلم .

(١) انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ٣٥٢/٢ .

(٢) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٣٩ .

(٣) انظر : نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى البركات الأنبارى ص ٥٥ ، ٥٧ .

(٤) انظر : البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادى ص ٢٢٤ .

كتاب سيبويه

أولاً : وصف عام للكتاب :

كان مفهوم النحو فى عصر سيبويه شاملاً لكل ما يؤدى إلى حفظ اللغة من اللحن ، وما يوصل إلى التأليف على سمت كلام العرب ، فالنحو – كما عرفه ابن جنى – : " انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة "[1] .

ولهذا كان كتاب سيبويه جامعاً لكثير من علوم العربية ، نحو ، وصرف ، وبلاغة ، وقراءات ، وأصوات ، ولهجات ، ولكنه قائم فى المقام الأول على النحو ، والصرف ، حيث ابتدأ كتابه بالحديث عن بعض مبادئ هذا العلم ، وعرف ببعض مصطلحاته ، تمهيداً لاستعمالها فى كلامه ، فتحدث عن أقسام الكلم ، وعلامات الإعراب والبناء أو مجارى أواخر الكلم من العربية ، وعن المسند والمسند إليه ، وعما يقع فى كلامهم من اختلاف فى اللفظ لاختلاف المعنى ، أو اختلاف فى اللفظ ، والمعنى واحد ، أو اتفاق فى اللفظ ، والمعنى مختلف ، وعما يعرض فى الكلام من حذف أو تعويض أو استغناء ، فيجئ على غير ما ينبغى أن يكون عليه قياسه ، ثم تحدث عما يلحق الكلام من حسن ، وقبح ، واستقامة ، وإحالة حتى انتهى إلى الحديث عما يحتمله الشعر من الضرورات ، ليأخذ بعد ذلك فى الحديث عن أبواب النحو ، والتى ابتدأها بـ (باب الفاعل) .

---

(١) انظر : الخصائص ١/٣٥ .

ثانياً : أسلوب الكتاب :

اعتمد سيبويه – رحمه الله – فى عرض المادة العلمية لكتابه أسلوباً قائماً على الإيجاز فى التعبير ، والإكثار من التمثيل ، فهو يأتى بالقاعدة أو الحكم ثم يورد لها الأمثلة من عنده أو مما سمعه وحفظه من كلام العرب ، وعبارته فى ذلك متفاوتة بين الوضوح والغموض ، فهى تارة سهلة واضحة ، وتارة صعبة غامضة ، تحتاج إلى شئ من الشرح والتفصيل .

كما كان أسلوبه فى تعليل الأحكام النحوية معتمداً على كلام العرب ، وجعله الأصل الذى يستشهد به ، ويقيس عليه إلا قليلاً ، فيلجأ إلى الفرض ، كقوله فى الباب المترجم بـ (هذا باب تحقير المؤنث): "وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن ، فتحقيره بغير هاء"[1].

وكان له أسلوبه المتميز فى عناوين الأبواب ، فهو يطيل العنوان ليشمل جميع فقرات الباب ، فإذا هو بمثابة فهرس تفصيلى للباب الذى تحته أكثر مما هو عنوان موجز له ، كقوله : (هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب ، وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول)[2] .

وكان أحياناً يلجأ إلى الوصف المفصل فى العنوان ، وضرب الأمثلة للدلالة على فقرات الباب الذى يعنون له ، كقوله : (هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير فى الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلاً من احذر فى الأمر)[3] .

ثالثاً : القيمة العلمية للكتاب :

يعد كتاب سيبويه أنضج كتب النحو على الإطلاق ، ولا يزال إلى يومنا هذا محتفظاً بقيمته التى وضع من أجلها ، وهو الكتاب الذى لا يستغنى عنه نحوى ، ولا لغوى ، ولا أديب ولا فقيه ، ولا مفسر ، احتفل به القدامى احتفالاً منقطع النظير ، وأكثروا فى طلبه ، وتباروا فى قراءته وفهمه ، استمع إلى أبى حيان ، وهو يقول : " فجدير بمن تاقت نفسه إلى علوم التفسير ، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه ، فهو فى هذا الفن المعول عليه ، والمستند فى حل المشكلات إليه "[4] .

---

(١) الكتاب ٣/٤٨٤ .

(٢) المصدر نفسه ١/٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٣٥ .

(٤) البحر المحيط ١/٣ .

هو الأصل الكبير الذى تفرع منه الجهد النحوى فيما بعد ، وذلك أنه لم يكد أمره يظهر حتى أثار حركة علمية هائلة تمثلت فيما ظهر على مر العصور من مؤلفات تناولته بالشرح ، والتعليق ، والنقد والتنكيت ، على أنه أقدم ما وصلنا من كتب النحو ، حوى آراءه ، وآراء النحويين من قبله ، كالخليل بن أحمد ، والأخفش الأكبر أبي الخطاب[1] ، وعيسى بن عمر[2] ، ويونس بن حبيب الضبى ، وجملة القول أن هذا الكتاب مما يدل على التوفيق الذى منح الله – تعالى – به هذا الرجل ، والسعد الذى أوتيه فى نطقه وعباراته .

رابعاً : شخصية سيبويه فى الكتاب :

ما من شك فى أن شخصية سيبويه فى كتابه شخصية العالم ذى الفكر الثاقب ، والرأى المستقل ، فلم يكن مجرد ناقل عن غيره من شواهد وأحكام ، بل كان يبدى رأيه ، ولو كان مخالفاً لآراء شيوخه الذين نقل عنهم ، وكان يوازن بين هذه الآراء ، ويحكم عليها بالاستحسان والقوة ، أو بالقبح والضعف ، استمع إليه ، وهو يقبح رأى شيخه الخليل ويستضعفه ، فيقول فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره) : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخى زيد ، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا فى موضع الاضطرار "[3] .

وفى موضع آخر يسانده ويؤيده ، فيقول فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصادر ، لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به) : " وزعم الخليل – رحمه الله – أن قولهم : ربحت الدرهم درهماً محال ، حتى تقول : فى الدرهم وللدرهم ، وكذلك وجدنا العرب تقول "[4] .

ويستحسن رأى شيخه يونس ، فيقول فى الباب المترجم بـ (هذا باب إذن) : " وتقول : إن تأتنى آتك ، وإذن أكرمك ، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه ، وعطفته

---

(١) انظر : الكتاب ٧٩/١ ، ١٢٤ ، ٢٠١ ، ٢٤٩ ، ٨٣/٢ ، ١١١ ، ٣٢٦ ، ١٢٣/٣ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٠/٤ ، ١٦٠ ، ٤٤٠ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ١٦٩/١ ، ١٧١ ، ٢٧١ ، ٣٩٨ ، ٢١/٢ ، ٢٠٣ ، ٣٩٢ ، ١٦/٣ ، ٢٨١ ، ١٥٩/٤

(٣) المصدر نفسه ٣٦١/١ .

(٤) المصدر نفسه ٣٩٥/١ .

على الأول ، وإن جعلته مستقبلاً نصبت ، وإن شئت رفعته على قول من ألغى ، وهذا قول يونس ، وهو حسن "[1] .

ويوازن بين أقوال الخليل ويونس ، فيقول فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء فى الوقف ، وهى الياءات) : " وسألت الخليل عن القاضى فى النداء ، فقال : أختار يا قاضى ، لأنه ليس بمنون ، كما أختار : هذا القاضى ، وأما يونس فقال : يا قاض ، وقول يونس أقوى ، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا فى غير النداء ، كانوا فى النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذف "[2] .

بل كان – رحمه الله – يقبح كلام النحويين إذا وجده على غير ما تكلمت العرب ، كقوله فى الباب المترجم بـ (هذا باب منه استكرهه النحويون ، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب) : " وذلك قولك : ويح له وتب ، وتباً لك وويحاً ، فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا (ويح) بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذى وضعته العرب "[3] .

أسباب اختلاف النحويين فى فهم كلام سيبويه

ليس بعجيب أن يصعب على قارئ اليوم فهم كلام سيبويه ، فقد لمس المتقدمون من النحويين هذه الصعوبة ، وأحسوا بها ، وهم أرباب الكلام والبيان ، روى المبرد عن أبى عثمان المازنى أنه قال : " قرأ على رجل كتاب سيبويه فى مدة طويلة ، فلما بلغ آخره ، قال لى : أما أنت فجزاك الله خيراً ، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً "[4] .

وإذا كانت هذه الشهادة من أحد تلامذة المازنى لم نعرفه ، ولم نقف على قدره فى العلم ، فإن إماماً ممن نعرف ، وهو المبرد كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه : هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له ، واستصعاباً لما فيه[5] ، وهذا هو ابن كيسان أحد المشهورين بالعلم ، والمعروفين بالفهم كان يقول : " نظرنا فى كتاب سيبويه ، فوجدناه فى الموضع الذى

---

(١) الكتاب ٣/١٥ .

(٢) المصدر نفسه ٤/١٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٣٤ .

(٤) انظر : إنباه الرواة ١/٢٨٣ .

(٥) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٣٩ .

يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف فى زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبهم "[1] .

وروى أبو جعفر النحاس عن الأخفش على بن سليمان أنه قال : " عمل سيبويه كتابه على لغة العرب ، وخطبها ، وبلاغتها ، فجعل فيه بيناً مشروحاً ، وجعل فيه مشتبهاً ، ليكون لمن استنبط ونظر فضل ، وعلى هذا خاطبهم الله – عز وجل – بالقرآن " .

وقد استحسن أبو جعفر هذا القول ، لأن بهذا يشرف قدر العالم ، وتفضل منزلته ، إذ كان ينال العلم بالفكرة ، واستنباط المعرفة ، ولو كان كله بيناً لاستوى فى علمه جميع من سمعه ، فيبطل التفاضل ، ولكن يستخرج منه الشئ بالتدبر ، ولذلك لا يمل ، لأنه يزداد فى تدبره علماً وفهماً[2] .

إذن فقد أدرك النحويون هذه الصعوبة فى فهم كلام سيبويه ، ومن ثم قاموا بواجبهم نحوه بأن عكفوا على إقرائه ، وتعرفوا مقاصده ، وجمعوا بين أطرافه ، ولما تم لهم ذلك تباروا فى فهمه ، وقاموا بتقريبه وشرحه ، وهذا من شأنه أن يخلق تياراً فكرياً رائعاً ، تمثل فيما ظهر على مر العصور ، وفى شتى الأقطار من تعدد الاستنباطات ، واختلاف المفاهيم من كلام سيبويه ، ولله در ابن مالك حين قال : " وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ، ومواهب اختصاصية ؛ فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين "[3] .

وإذا كان السبب فى صعوبة فهم كلام سيبويه هو أسلوبه الذى حاكى به أسلوب العرب فى بلاغتهم وسنن كلامهم ، كما رأى ابن كيسان ، وعلى بن سليمان ، وأبو جعفر النحاس كان أول ما يلقانا من الأسباب التى أدت إلى اختلاف النحويين فى فهم كلامه ، فهو أسلوب العرض السريع القائم على الإيجاز فى العبارة ، والتعويل على الإشارة ، كما قال فى (إذن) : إنها جواب ، وجزاء[4] ، ولم يقل فى هذا الموضع أكثر من هذه الجملة مما أدى إلى اختلافهم فى المراد من الجواب والجزاء ، وهل يكون ذلك فى كل موضع ، أو يكون فى غالب أحوالها ؟

---

(١) انظر : خزانة الأدب ١/٣٧١ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/٣٧٢ .

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/٢٣٤ .

كما كان فى أسلوبه كثير من الغموض الذى لا يفصح عن المقصود لأول وهلة ، وقد تجلى فى أشكال عدة :

أ – إجمال كلامه ، كما فى فتحة اسم (لا) النافية للجنس حيث ذهب الزجاج ، والسيرافى إلى أنها عنده فتحة إعراب ، وذهب المبرد ، وابن مالك إلى أنها عنده فتحة بناء ، ورأى ابن فلاح أن مذهبه محتمل لهما ، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه : " و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين .... وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر "[1] .

ب – تردد فى إرجاع الضمائر إلى ما ترجع إليه ، كما فى قوله : " ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : لولا ، وهو اسم مرفوع "[2] ، فأعاد ابن هشام اللخمى ، وابن عصفور الضمير إلى (حبذا) كلها ، وبنيا على هذا أن (حبذا) عنده اسم مبتدأ ، وأعاد ابن خروف ، والأستاذ أبو على الشلوبين ، وابن مالك ، وغيرهم الضمير إلى (ذا) فقط ، وبنوا على هذا أن (حب) عنده فعل ، و (ذا) فاعل .

ج – بعض المصطلحات الخاصة به ، كما فى قوله : " واعلم أن ناساً من العرب يغلطون ..... الخ "[3] ففهم ابن مالك أن مراده بالغلط حقيقة الغلط ، وهو : الخطأ ، وفهم أبو حيان، وابن هشام أن مراده به التوهم .

ومن مصطلحاته التى أثارت اختلافاً بينهم مصطلح (القبح) وذلك عندما ذكر أن عدم اعتماد الوصف عند الابتداء به قبيح[4] ، واستقباحه له يحتمل أن يريد به عدم الجواز جملة ، ويحتمل أن يريد به أنه مع قبحه جائز .

د – لبس : بأن يكون ظاهر كلامه ملبساً ، فيؤدى إلى الاختلاف بينهم ، كما وقع له فى قوله : " وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها ، فانتصب ، لأنه موقوع فيها ، ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها "[5] .

الثانى : خفاء بعض ما فى كتاب سيبويه على بعض النحويين ، ومن الأمثلة على ذلك :

---

(١) المصدر نفسه ٢/٢٧٤ .

(٢) المصدر نفسه ٢/١٨٠ .

(٣) الكتاب : ٢/١٥٥ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ٢/١٢٧ .

(٥) المصدر نفسه ١/٤٠٣ .

أ – صرح سيبويه بأن (من) الجارة إذا كفت بـ (ما) كانت بمعنى (ربما) ولم يقف أبو حيان على كلام سيبويه هذا فقال : " وزعم السيرافى ، والأعلم ، وابن طاهر ، وابن خروف أن (من) إذا كان بعدها (ما) كانت بمعنى (ربما) وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى كثيراً فى كلامه ، وأنكر الأستاذ أبو على وأصحابه ذلك وردوه ، وتأولوا ما زعموه من ذلك "[1] ، هذا كلامه ، وتبعه ابن هشام فى موضعين من (المغنى) أحدهما : فى (من) وثانيهما : فى (ما) الكافة[2] .

ب – صرح سيبويه بأن (هل) بمنزلة (قد) فى موضعين من كتابه[3] ، ولم يقف ابن هشام على هذين الموضعين ، فاعترض على الزمخشرى بقوله : " ولم أر فى كتاب سيبويه ما نقله عنه، وإنما قال فى (باب عدة ما يكون عليه الكلم) ما نصه : " وهل هى للاستفهام " ولم يزد على ذلك "[4] .

الثالث : عدم التفطن إلى أن سيبويه كثيراً ما يمثل فى كتابه على تفسير المعنى ، فيتخيل بعضهم أنه قد جاء بتقدير الإعراب ، فيحمله فى الإعراب على ذلك ، فإذا نوزع فى ذلك قال : هكذا قال سيبويه ، ومن الأمثلة على ذلك ما سوف تراه من اختلافهم فى تقدير ناصب المفعول معه عنده فى نحو قولهم : مالك وزيداً ، وما شأنك وعمرا .

الرابع : أن يكون له نصان فى مسألة واحدة ، كما وقع له فى ترخيم العلم المحكى ، فجمهور النحويين يمنعون ترخيمه ، استناداً منهم لقول سيبويه بالمنع من ذلك فى (باب الترخيم)[5] وجاء ابن مالك فنص على جواز ترخيمه نقلاً عن سيبويه فى (باب الإضافة إلى الحكاية)[6] .

الخامس : التقليد فى النقل عن سيبويه ، وعدم التثبت من كلامه ، كما وقع لابن الحاجب وغيره من المتأخرين الذى أداه تقليد الزمخشرى إلى القول بأن سيبويه لا يجيز دخول الفاء فى خبر (إن) و (أن) مخالفاً بذلك ما نقله عنه أبو طالب العبدى ، وأبو البقاء ، وابن يعيش ، وابن مالك من جواز ذلك .

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٤٣/٢ .

(٢) انظر : مغنى اللبيب ٣٤١/١ ، ٣٥٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٠٠/١ ، ١٨٩/٣ .

(٤) مغنى اللبيب ٤٠٥/٢ ، وانظر : الكتاب ٢٢٠/٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٦٩/٢ .

(٦) انظر : المصدر نفسه ٣٧٧/٣ .

السادس : قلة الاعتناء من بعضهم بجمع أطراف كلامه ، وتبيين بعضها من بعض ، ومن ذلك ما صرح به سيبويه فى موضعين من كتابه بأن المكان المختص فى نحو قولهم : دخلت البيت منصوب على الظرفية ، أو على المفعول به ، توسعاً بإسقاط الخافض[1] ، فغفل الأستاذ أبو على عن أحد النصين ، وغفل ابن مالك عن النص الآخر .

السابع : الأخذ بظاهر كلام سيبويه أحياناً ، والميل إلى تأويله أحياناً أخرى ، ومن ذلك أن السهيلى وغيره أخذ بظاهر قول سيبويه : (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة)[2] فذكر أنه لا يجيز الاقتصار على المفعول الأول لـ (أعلم) و (أرى) وتأول السيرافى وغيره قوله : (لا يجوز) أنه لا يحسن .

الثامن : الميل والنزعة إلى تقرير حكم من الأحكام ، فإذا رأى كلام سيبويه على خلاف ذلك تأوله على ما يصح من مذهبه ، ومن أمثلة ذلك :

أ – ما اختاره ابن يعيش من جواز الاقتصار على المفعول الأول لـ (أعلم) و (أرى) فلما رأى ظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز ، حمله على القبح ، لا على عدم الجواز .

ب – ما اختاره ابن مالك من جواز الابتداء بالوصف غير المعتمد ، وتأول قبحه فى كلام سيبويه بعدم الاستحسان ، مخالفاً بذلك ما فهمه أكثر النحويين من أن سيبويه يمنعه .

وبعد ... فهذه أهم الأسباب التى أدت – فيما أعتقد – إلى اختلاف النحويين فى فهم كلام سيبويه ولا أدعى أنها كل الأسباب ، ولكن هذا ما تيسر لى ، ولعلك أيها القارئ الكريم إذا تأملت أنت كلامهم عن مذاهب سيبويه استبنت أكثر من ذلك ، فإن من فضل الله – تعالى – وكرمه على عباده أنه لم يحصر العلم فى إنسان ، وإنما فضله – تعالى – منتشر بين العباد ، ولا يختص بإنسان دون آخر .

مذهب سيبويه فى اشتراط الإفادة فى الكلام

للنحويين فى تفسير الإفادة طريقان :

أحدهما : أنها صلاحية اللفظ لأن يحصل منه معنى عند السامع ، سواء كان معلوماً عنده قبل ذلك أولا وذلك إذا كان فيه مسند ومسند إليه ، فنحو قولك : السماء فوقنا ، والنار حارة كلام مفيد ، لحصول الإسناد فيه .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٣٥ ، ١٥٩ .

(٢) المصدر نفسه ١/٤١ .

والثانى: أنها كون اللفظ بعد فهمه محصلاً عند السامع معنى جديداً لم يكن معلوماً عنده، فقولك: السماء فوقنا ، والنار حارة عندهم ليس بكلام – وإن حصل فيه الإسناد – لعدم حصول فائدة جديدة[1] . وكان ابن مالك ممن سلك هذا الطريق ، واستدل على هذا بتصريح سيبويه بما يدل على ذلك كقوله فى الباب المترجم بـ (هذا باب الأفعال التى تستعمل وتلغى) : " واعلم أن (قلت) إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولا ، نحو : قلت : زيد منطلق ، لأنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، ولا تدخل (قلت) "[2] .

وقوله أيضاً فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنى على ما هو قبله من الأسماء المبهمة) : " فأما المبنى على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً .... فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده ، وهو : عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند ، والمبنى عليه مسند إليه "[3] .

ففهم ابن مالك من كلام سيبويه هذا أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة ، لأنه عنى بقوله : (وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً) أى : ما كان جملة .

ثم نقل عن سيبويه وغيره من أئمة النحويين أن نحو قولك : النار حارة عنده ليس بكلام ، وإن حصل فيه الإسناد ، لأنه لا يفيد السامع شيئاً جديداً ، لكونه مما لا يجهله أحد ، فهو معلوم بالضرورة العقلية[4] .

أما أبو حيان فقد سلك الطريق الأول ، لأنه فهم من كلام سيبويه خلاف ما فهمه ابن مالك ، وهو : أنه لا تشترط الإفادة فى الكلام وأن تمثيله بالمفيد لا يلزم منه اشتراط الإفادة ، لأن الإسناد أعم من أن يكون مفيداً أو غير مفيد ، واحتراز سيبويه إنما هو من المفرد الذى لا يسمى كلاماً ، لأنه لا إسناد فيه .

فإذا وجد الإسناد الذى به تتم إفادة السامع سمى كلاماً مفيداً ، سواء أفاد السامع شيئاً يجهله أولا فنحو : النار حارة وما أشبه ذلك كلام مفيد ، لحصول الإسناد بكونهما مبتدأ وخبراً .

قال أبو حيان : " وما أظن أحداً يمنع : قال زيد : النار حارة ، ولا : قال زيد : الجزء أقل من الكل "[5] .

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٣٢/١ ، ٣٣ .

(٢) الكتاب ١٢٢/١ .

(٣) المصدر نفسه ٧٨/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٥/١ ، ٧ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه ٤٥٧/١ .

(٥) التذييل والتكميل ٣٤/١ ، وانظر : المغنى فى النحو ٥٦/١ ، وتمهيد القواعد ١٤٧/١ .

ثم قال : " وليس من شرط الكلام قصد الناطق به ، ولا كونه صادراً من ناطق واحد ، ولا إفادة المخاطب شيئاً يجهله خلافاً لزاعمى ذلك ، بل متى حصل الإسناد المتقدم كان كلاماً ولو من غالط أوساه أو مخطئ أو ناطقين أو تركيب لا يستفيد به المخاطب شيئاً"[1] .

ومن هذا نعلم أن مبنى الخلاف فى كلام سيبويه أن ابن مالك فهمه على أنه يدل على اشتراط الفائدة الجديدة فى الكلام بأن يفيد السامع ما يجهله ، وأن أبا حيان فهمه على أنه تكفى الفائدة التى تحصل بالإسناد ، ولو فيما لا يجهله أحد .

والذى يرجح عندى ما فهمه أبو حيان من كلام سيبويه ، فلا تشترط الإفادة الجديدة فى كل كلام وإنما يكفى أن يكون مركباً تركيباً إسنادياً وعلى هيئته المفيدة ، وذلك للأدلة الآتية :

أولاً : أن توقف صحة الكلام على إفادة السامع ما يجهله ملزم للتناقض من قبل أن الشئ الواحد يكون كلاماً وغير كلام إذا خوطب به من يجهله ، واستفاد منه شيئاً ، ثم إذا خوطب به مرة ثانية لا يكون كلاماً لأنه لم يفده شيئاً جديداً[2] .

ثانياً : لو كان المعلوم بالضرورة العقلية موجباً لعدم كلاميته للزم فى كل ما علم مدلوله أن لا يكون كلاماً ، وهذا مما لم يقله أحد[3] .

ثالثاً : أن قولك : النار حارة ، وما أشبه ذلك معدود من قبيل الخبر ، والخبر نوع من الكلام كما هو معلوم .

رابعاً : سلمنا اشتراط ابن مالك أن لا يكون معلوماً عند السامع ، لكن هذا فى ظن المتكلم ، وليس فى نفس الأمر ، فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه أنه غير معلوم عند السامع فيخبر به[4] .

خامساً : أن النحويين أبانوا عن مرادهم بإفادة اللفظ فيما اصطلحوا على تسميته كلاماً وهو : دلالته على النسبة بين الشيئين ، وإن كانت معلومة عند السامع[5] .

---

(١) الارتشاف ٤١٢/١ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣٤/١ ، ٣٥ .

(٣) انظر : شرح كتاب الحدود فى النحو للفاكهى ص ٧٥ .

(٤) انظر : حاشية يس على التصريح ٢٢/١ .

(٥) انظر : حاشية الصبان ٢١/١ ، وحاشية الخضرى ١٤/١ .

سادساً : عدم اشتراط كثير من النحويين فى الكلام سوى التركيب الإسنادى ، فمتى حصل الإسناد كان كلاماً[1] ، وقد قال سيبويه عن المسند والمسند إليه :

" وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء "[2] .

والله أعلم

مذهب سيبويه فى العلة التى زيدت من أجلها النون فى المثنى والجمع

مما يجرى على ألسنة كثير من النحويين قولهم : إن مذهب سيبويه فى العلة التى زيدت من أجلها النون فى المثنى ، وجمع المذكر السالم : أنها زيدت عوضاً عن حركة الإعراب، والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، وممن قال بهذا أبو البركات الأنبارى[3] ، وأبو البقاء العكبرى[4] ، وابن الخباز[5] ، ونجم الأئمة الرضى ، والصبان[6] .

يقول الرضى : " وقال سيبويه : النون فى الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معاً ، لأن حروف المد عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة ، فجئ بالنون بعدها عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة "[7] .

وإنما هذا أخذاً من قول سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية) : " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد ، لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ..... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهى النون ، وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين "[8] .

---

(١) انظر : شرح الألفية للمرادى ٢٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٣/١ .

(٣) انظر : أسرار العربية ص ٦٩ .

(٤) انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١٠٥/١ .

(٥) انظر : توجيه اللمع ص ٩١ .

(٦) انظر : حاشية الصبان ٩١/١ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه ١٣٧/١ ، والبسيط ٢٥٦/١ .

(٧) شرح الكافية ٧٨/١ ، وانظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٣٤/١ .

(٨) الكتاب ١٧/١ ، ١٨ .

فإن قوله : (كأنها عوض) ظاهر فى أن هذه النون عوض عن الحركة ، وعن التنوين فى المفرد ، تقوية للحرف لذهابهما منه ، فصارت النون لذلك كأنها عوض عنهما ، ولم يقل سيبويه : عوض ، مخافة إلزامه التناقض من جهة أنها يجب إثباتها فى الإضافة من حيث هى عوض عن الحركة ، وحذفها من حيث هى عوض عن التنوين .

وخالف فى ذلك قوم منهم ابن عصفور ، وأبو حيان ، فقالوا : إن مذهب سيبويه أنها زيدت ؛ ليظهر فيها حكم الحركة تارة ، وحكم التنوين أخرى ، اللذين كانا فى الاسم المفرد ، وليست عوضاً ألبتة[1] .

قال أبو حيان : " وذهب سيبويه إلى أنها زيدت فى الآخر ، ليظهر فيها حكم الحركة التى كانت ينبغى أن تكون فى التثنية والجمع تارة ، وحكم التنوين أخرى من غير أن تكون عوضاً منهما "[2] .

وكان المالقى قد تحقق كلام سيبويه – رحمه الله – وفهمه على أنها ليست عنده عوضاً عن شئ ، لأنه قال (كأنها عوض) ولم يقل : إنها عوض ، وإنما زيدت فى آخر المثنى والجمع ، لتدل على تمام الاسم ، وأنه منفصل مما بعده[3] .

والنفس أميل إلى ما فهمه المالقى ، فإن كلام سيبويه يقتضى أنها ليست عنده عوضاً عن الحركة والتنوين ، ولأن سيبويه جعل حرف المد هو حرف الإعراب ، وأعرب المثنى ، والجمع ، بحركات مقدرة عليه ، والمقدر كالثابت[4] ؛ فكيف يتصور أن هذه النون زيدت عنده عوضاً عن الحركة والتنوين ؟ وهو الذى استقرأ من كلامهم ، وعلم من مذاهبهم أنهم يعوضون عن المحذوف لا الثابت ، وأن المقدر كالثابت المنطوق به[5] .

أما العلة التى علل بها المالقى لزيادة النون فى آخر المثنى ، والجمع ، وهى الدلالة على تمام الاسم ، وانفصاله مما بعده ، فهى أقرب إلى كلام سيبويه مما اعتل به ابن عصفور ، وأبو حيان ، وهو الذى اختاره المحقق الرضى ، وغيره ، فقال :

" أما نون المثنى ، والمجموع ، فالذى يقوى عندى أنه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دالاً على تمام الكلمة وأنها غير مضافة "[6] . والله أعلم

---

(١) انظر : شرح الجمل الكبير ١٥٣/١ ، ١٥٤ .
(٢) الارتشاف ٢٦٥/١ .
(٣) انظر : رصف المبانى ص ٣٧٢ .
(٤) انظر : حاشية الصبان ٩١/١ ، وحاشية الخضرى ٣٦/١ ، ٤١ .
(٥) انظر : أمالى ابن الشجرى ١١٩/٢ ، ومغنى اللبيب ٧٠٢/٢ .
(٦) شرح الكافية ٧٧/١ .

مذهب سيبويه فى الابتداء بالوصف المجرد من النفى والاستفهام

الكوفيون والأخفش – ووافقهم ابن مالك – يجيزون وقوع الوصف مبتدأ ، متجرداً من النفى والاستفهام ، فيقولون : قائم الحمدان ، ومضروب العمران ، على أن يكون (قائم) و (مضروب) مبتدأ وما بعده سد مسد الخبر ، والبصريون يمنعون ذلك ، وقد اختلف النحويون فى إيراد مذهب سيبويه فى ذلك على رأيين :

أحدهما : أن مذهبه أنه لا يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفى أو استفهام .

والثانى : أن مذهبه جواز ذلك على قبح .

وإنما وقع الاختلاف بينهم ، لأنه قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب الابتداء) : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل (قائماً) مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم ، فتقول : ضرب زيداً عمرو ، وعمرو على (ضرب) مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدماً ، ويكون (زيد) مؤخراً ، وكذلك هذا ، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً ، وهذا عربى جيد ، وذلك قولك : تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله ، وخز صفتك ، فإذا لم يريدوا هذا المعنى ، وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : يقوم زيد ، وقام زيد ، قبح ، لأنه اسم ، وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ، كما أنه لا يكون مفعولاً فى (ضارب) حتى يكون محمولاً على غيره ، فتقول : هذا ضارب زيداً ، وأنا ضارب زيداً ، ولا يكون : ضارب زيداً على (ضربت زيداً) و(ضربت عمراً) فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجرى مجرى الفعل المبتدأ ، وليكون بين الفعل والاسم فصل ، وإن كان موافقاً له فى مواضع كثيرة ؛ فقد يوافق الشئ الشئ ثم يخالفه ، لأنه ليس مثله "[1] .

فتلاحظ أن سيبويه ذكر أن عدم اعتماد الوصف على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو على نفى أو استفهام قبيح ، واستقباحه له يحتمل أن يريد به عدم الجواز جملة ، ويحتمل أن يريد به أنه مع قبحه جائز بخلاف ما إذا اعتمد الوصف فإن ذلك جائز حسن .

فمن فهم أن مراده بالقبح عدم الجواز جملة نسب إليه أنه لا يجيز جعله مبتدأ إذا لم يعتمد على نفى أو استفهام ، ويظهر ذلك من السيرافى حيث قال : " إذا نقلت الفعل إلى

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢ ، ١٢٨ .

اسم الفاعل ، ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه ، قبح ، والذى قبحه فساد اللفظ ، لا فساد المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : قائم الزيدان ، وقائم الزيدون ، رفعت (قائم) بالابتداء ، و (الزيدان) فاعل من تمام (قائم) فيكون مبتدأ بغير خبر ، والذى يجيزه زعم أن الفاعل يسد مسد الخبر ، وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادعاه "[1] . هذا اختصار كلامه

كما فسر أبو على الفارسى كلام سيبويه بتفسير لا يخرج عن تفسير أبى سعيد هذا[2] ، بل نقل عنه فى (التذكرة) أنه استدل بمواضع من كلام سيبويه يقع فيها لفظ (القبح) ومراده به المنع[3] ، ونحوه – أيضاً يظهر من ابن أبى الربيع فى أن سيبويه يطلق لفظ (القبح) ويريد به : المنع[4] .

ومن فهم أن مراده أنه مع قبحه جائز نسب إليه أنه يجيز ذلك على قبح ، ويظهر ذلك من ابن يعيش حيث قال : " ..... وهو مذهب سيبويه ، لتضمنه معنى الفعل ، وإن كان فيه قبح "[5] .

كما يظهر ذلك من قول ابن مالك ، لأنه فهم من كلام سيبويه القبح دون المنع ، فقال: " الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذى تقرر إلا بعد استفهام أو نفى ، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفى ، قبح عنده دون منع ، هذا مفهوم كلامه فى باب الابتداء ، ولا معارض له فى غيره ، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ ، إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوله ما لم يقل "[6] . ووافقه على هذا الفهم ولده بدر الدين[7].

وكان أبو حيان ممن فهم أن مراده بالقبح عدم الجواز جملة ، ولذا اعترض على ابن مالك فيما فهمه من كلام سيبويه واعتبره مجرد دعوى ليست بصحيحة[8] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٤٥٨/٢ .

(٢) انظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢٨١/١ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٦٠٥/١ , والتصريح ٣٤٣/١ .

(٤) انظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٥٧٧/١ ، ٥٨٣ والكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح٩٨٧/٣ .

(٥) شرح المفصل ٩٦/١ .

(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١٤٣/١ .

(٧) انظر : شرح الألفية ص ١٠٦ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢٦/٢ , ٢٩١ ، ٣٦١ .

وهو كما قال أبو حيان وغيره من النحاة ؛ فإن ابن مالك نفسه فسر القبح فى كلام سيبويه بأن مراده به المنع ، وذلك عندما أخذ بظاهر كلام سيبويه فى عدم إعمال اسم الإشارة فى المفعول معه ، ولنسرد كلامه لتنظر فيه ، قال : " وظاهر كلام سيبويه المنع من إعمال (هذا) فى مفعول معه ؛ لأنه قال فى آخر أبوابه : " وأما مالك وأباك فقبيح ، لأنه لم يذكر فعلاً ، ولا حرفاً فيه معنى فعل "[1] أراد بقبيح ممنوعاً، وبالحرف الذى فيه معنى الفعل : حسبك ، وكفوك ، وما ذكر بعدهما فى الباب ، فلو كان اسم الإشارة عنده مثلها لم يحكم بقبح : هذا لك وأباك "[2] .

فإذا كان ابن مالك يفسر القبح فى كلامه هنا بالمنع ؛ فكيف ينسب إلى سيبويه أن مذهبه : جواز الابتداء بالوصف غير المعتمد على نفى أو استفهام على قبح ؟

لا أجد جواباً عن ذلك سوى أن هذا مجرد دعوى لا دليل عليها ، كما قال أبو حيان ، وهو ما يقضى بصحة ما فهمه الجمع الغفير من النحاة من أن مذهبه : عدم الجواز ؛ لاتفاقهم على أن مراده بالقبح عدم الجواز . والله أعلم .

مذهب سيبويه فى ناصب الظرف الواقع خبراً للمبتدأ

يقع الظرف التام خبراً للمبتدأ ، نحو قولك : زيد خلفك ، فـ (زيد) مبتدأ ، و(خلفك) ظرف منصوب فى محل رفع خبر ، وقد اختلف النحويون فى ناصب هذا الظرف:

فذهب ابن أبى العافية ، وابن طاهر ، وابن خروف إلى أن الناصب هو المبتدأ نفسه[3] ، وادعوا أنه مذهب سيبويه .

وذهب قوم إلى أن الناصب شئ مقدر ، هو الخبر فى الحقيقة ، ثم اختلفوا : هل هذا المقدر اسم أو فعل ؟

فذهب الأخفش ، وابن السراج ، وابن جنى ، ووافقهم ابن مالك إلى أن المقدر اسم فاعل ، تقديره : زيد مستقر خلفك ، وذلك لأن المفرد أصل للجملة ، ولأن فى تقديره تقليلاً للحذف ، وذكر ابن مالك أن كلام سيبويه يعطى ذلك ، ويومئ إليه[4] .

---

(١) الكتاب ٣١٠/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٤٨/٢ ، وانظر : ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٤٣/٤ .

(٣) انظر : المساعد ٢٣٦/١ ، ومغنى اللبيب ٤٩٩/٢ ، وتمهيد القواعد ١٠٠٢/٢ ، والمقاصد الشافية ٧/٢ ، ٨ ، والهمع ٢١/٢ .

(٤) انظر : الأصول فى النحو ٦٣/١ ، واللمع فى العربية ص ٧٥ ، وشرح المفصل ٩٠/١ ، وتوجيه اللمع ص ١١٢ ، والتصريح ١٦٦/١ .

وذهب أبو على الفارسى ، والسيرافى ، والزمخشرى ، ومن وافقهم إلى أن المقدر فعل ، تقديره : زيد استقر خلفك ، لأنه الأصل فى العمل[1] ، وذكر السيرافى أنه مذهب سيبويه ، وتبعه أبو البركات الأنبارى[2] .

وحاملهم على ذلك ما فى ظاهر كلام سيبويه من اللبس ، إذ قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) : " وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقوع فيها ، ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العلم إذا قلت: أنت الرجل علماً ، عمل فيه ما قبله ، كما عمل فى الدرهم (عشرون) إذا قلت : عشرون درهماً ، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها فالمكان قولك : هو خلفك ، وهو قدامك ، وأمامك ، وهو تحتك ، وقبالتك ، وما أشبه ذلك " ثم أردفه بنظائر .

وقال : " فهذا كله انتصب على ما هو فيه ، وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذى يعمل فيما بعده نحو : العشرين ، ونحو قوله : هو خير منك عملاً ، فصار : هو خلفك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك ، والعامل فى (خلف) الذى هو موضع له ، والذى هو فى موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر قد رفعه الأول ، وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه "[3] .

ففهم ابن أبى العافية ، وابن طاهر ، وابن خروف من قوله : (وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت : أنت الرجل علماً ، عمل فيه ما قبله) أن الناصب للظرف عنده هو المبتدأ نفسه ، لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، والذى قبله فى اللفظ هو المبتدأ ، فيكون الناصب لـ (خلفك) فى المثال المذكور هو (زيد) .

وكذلك قال السيرافى : إنه الذى يظهر من كلامه ، لأن قوله : (وصار بمنزلة المنون الذى يعمل فيما بعده نحو : العشرين ، ونحو قوله : هو خير منك عملاً) ظاهر فى أن المبتدأ نصب الظرف الذى بعده لأن معناه : أن المبتدأ صار بمنزلة (العشرين) و (خير منك) فى نصبهما ما بعدهما ، وهو : درهماً ، وعملاً ، ثم حقق هذا بقوله : (فصار : هو خلفك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك) .

---

(١) انظر : الإنصاف ٥١/١ ، والمفصل فى علم العربية ص ٢٤ .

(٢) انظر : أسرار العربية ص ٨٣ .

(٣) الكتاب ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ .

وكذا يظهر من قوله : (والعامل فى خلف الذى هو موضع له) فـ (هو) الذى راجع إلى (خلف) ، والهاء فى (له) راجعة إلى (الذى) فكأنه قال : والعامل فى (خلف) الاسم الذى (خلف) موضع له ، وذلك الاسم هو المبتدأ[1] .

ومع ذلك لم يأخذ السيرافى بهذا الظاهر ، ورأى أن الناصب للظرف عنده هو الفعل المقدر الذى ناب عنه الظرف ، إذ الأصل فى : زيد خلفك : زيد استقر خلفك ، فحذف الفعل (استقر) لدلالة معنى الظرف عليه ، وأنيب (خلفك) منابه بعد أن انتقل إليه الضمير الذى كان فى الفعل ، فصار الظرف (خلفك) عاملاً الرفع فى الضمير ، لنيابته عن الفعل المحذوف .

استمع إليه يشير إلى ذلك فيقول : " لا أعلم خلافاً بين البصريين أنك إذا قلت : زيد خلفك ، وكذلك سائر ما يجعل الظروف خبراً له أنه منصوب بتقدير فعل هو : استقر أو وقع أو حدث أو كان أو نحو ذلك ..... ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذى ظهر دل على المحذوف ، فناب عنه ، إذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر ، فجعل ما ناب منه عاملاً لبيانه ، وإنما مثله بقوله : أنت الرجل علماً وعشرون درهماً ، لأن الرجل إنما ينصب علماً إذا كان بتقدير : كامل ونحوه مما هو بمعنى الفعل ، وكذلك (عشرون درهماً) يقدر نصبه على مذهب : ضاربين زيداً ونحوه من التقدير ، وكذلك (زيد خلفك) بمعنى : استقر ، فكان اشتراكها فى نصب ما بعدها ، لاشتراك جميعها فى تقدير ناصب لما بعدها من طريق المعنى والتشبيه "[2] .

أما ابن مالك فكان يرى أن الناصب للظرف عنده هو اسم فاعل مقدر من كون مطلق أو نحوه ، تقديره : زيد كائن أو مستقر خلفك ، لأن كلام سيبويه يفيد ذلك ، ويومئ إليه ، وقد رجح ذلك بما مفاده أنه يرفض ما فهمه ابن خروف ومن وافقه ، واحتمال ما فهمه السيرافى ، وأولوية تقدير اسم فاعل بمراد سيبويه ، ومن هذه المرجحات :

أولاً : أن الأولى بمراده بقوله : (وعمل فيها ما قبلها) الذى قبلها فى التقدير ، وهو : مستقر أو : استقر أو نحوهما ، لأنه شبه ناصب الظرف بما نصب التمييز فى قوله : هو خير منك عملاً ، وناصب التمييز خبر لا مبتدأ .

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢٩٦/٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٩٣/٢ ، ٢٩٤ .

ثانياً : أن قوله : (وهو غيره) بمعنى : ما هو فى الظرف غير المبتدأ ، فنبه بهذا العبارة على أن بين الظرف والمبتدأ مقدراً ، هو غير المبتدأ ، وعامل فى الظرف .

ثالثاً : أن قوله : (والذى هو فى موضع خبره) يريد به : استقر ، لأن الظرف إذا علق بفعل، كان هذا الفعل فى موضع الخبر الأصلى ، وهو : اسم الفاعل ، فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل وبفعل ، ونبه على أن تقدير اسم الفاعل أولى بأن أضاف (الموضع) إلى ضميره .

فلهذه المرجحات وغيرها خلص ابن مالك إلى القول بأن الظرف : " معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق ، وفاقاً للأخفش تصريحاً ، ولسيبويه إيماء "[1] .

وأنت أيها القارئ الكريم إذا أنعمت النظر فى كلام سيبويه الماثل أمامك فإنك واجده محتملاً لما فهمه السيرافى ، وابن مالك من أن الناصب للظرف مقدر بفعل أو باسم فاعل بناء على تعادل الفهمين ، وتكافؤ الأدلة إلا أن الإنصاف أن المفهوم المعتاد فى نحو : زيد خلفك أنه كائن أو مستقر ، وليس : كان أو استقر ، لأن هذا تقدير معنوى ، اقتضاه معنى الكلام ، ويؤيد هذا قول ابن هشام : " والحق عندى أنه لا يترجح تقديره اسماً ، ولا فعلاً بل بحسب المعنى "[2] .

ومما يدفع عن سيبويه ما فهمه ابن خروف ومن وافقه ما يلى :

أولاً : أن سيبويه أشار إلى أن نحو : خلفك ، انتصب على ما هو فيه[3] ، ومعلوم أن الذى فيه هو : مستقر أو : استقر .

ثانياً : الإجماع من ابن خروف وغيره أن الناصب لا يكون إلا فعلاً أو شبهه ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك[4] .

ثالثاً: أن ابن خروف يجيز رفع الاسم الظاهر بالظرف ، لنيابته عن العامل ، فيقول فى إعراب: زيد خلفك أبوه : إن (أبوه) مرفوع بالظرف على الفاعلية ، فإذا كان المبتدأ هو العامل فى الظرف – كما ادعى هنا – فمن أين للظرف أن يرفع الاسم الظاهر ، ولم ينب عن عامل؟ ففى هذا خرم للقاعدة[5] . والله أعلم

(١) شرح التسهيل ٣١٣/١ ، وانظر : ص ٣١٦ ، ٣١٧ .
(٢) مغنى اللبيب ٥١٦/٢ .
(٣) انظر : الكتاب ٤٠٦/١ .
(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٥/١ ، والمساعد ٢٣٦/١ .
(٥) انظر : تمهيد القواعد ١٠٠٢/٢ .

مذهب سيبويه فى نصب خبر (ما) الحجازية مع تقدمه على اسمها

جمهور النحويين على أن مما ألحق بـــ (ليس) فى رفع الاسم ، ونصب الخبر (ما) الحجازية بشرط أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فلو تقدم بطل عملها ، نحو : ما قائم زيد ، وقد نسب ابن مالك لسيبويه أنه أجاز نصب خبرها إذا تقدم على اسمها ، وقد قال سيبويه فى الباب المترجم بـــ (هذا باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجـــاز ، ثم يصير إلى أصله) :

" فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو : ما مسئ من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله على حد قولـــك : إن عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلتـــه ، فكمـــا لم تتـــصرف (إن) كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته ، فكذلك (ما) " .

ثم قال : " وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قـــد أعـــاد الله نعمتـــهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بـــشر[1]

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن (لات حين مناص)[2] كذلك ، ورب شئ هكـــذا ، وهـــو كقول بعضهم : هذه ملحفة جديدة فى القلة "[3] .

وقد استدل ابن مالك على صحة هذه النسبة من وجهين :

أحدهما : أن سيبويه سوى بين نصب خبرها متقدماً ، وقول من قال : (ملحفة جديـــدة) ، (ولات حين مناص) برفع (حين) لأن المشهور : (ملحفة جديد) ، (ولات حين مناص) بالنصب .

والثانى : أنه أنشد قول الفرزدق شاهداً على ذلك[4] .

والنحويون عامة على أن سيبويه يمنع نصب خبرها إذا تقدم على اسمها ، وذلـــك للأدلة الآتية :

---

(١) البيت من البسيط ، والمعنى : أنهم قد أعيدوا إلى كرمهم المعهود ، وهم من قريش أشرف بنى البشر ، والشاهد فيه قوله : (إذ ما مثلهم بشر) حيث عملت (ما) الحجازية مع تقدم خبرها على اسمهـــا . انظر : ديوان الفرزدق ١٨٥/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، والمقرب ص ١١٢ ، والمغنى فى النحو لابـــن فلاح ١٠٧/٣ ، والجنى الدانى ص ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ومغـــنى اللبيـــب ٩٧/١ ، ٤١٨/٢ ، ٥٩٣ ، ٦٨٨ ، والتصريح ١٩٨/١ ، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ .

(٢) من الآية ٣ من سورة ص ، بفتح التاء ، ورفع (حين) وهى قراءة عيسى بن عمر ، انظر : مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ١٣٠ .

(٣) الكتاب ٥٩/١ ، ٦٠ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١٨٨/١ ، ١٩١ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/١ .

أولاً : أنه نص على منع النصب بقوله : (فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو : ما مسئ من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً) .

ثانياً : أنه شبه منع النصب بشئ لا خلاف فيه ، وهو قوله : (كما أنه لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله على حد قولك : إن عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل) .

ثالثاً : أن سيبويه لم يورد بيت الفرزدق مستشهداً به ، بل قال : وزعموا فهو لم يسمعه من العرب ، ثم قال : (وهذا لا يكاد يعرف) فنفى مجرد المقاربة من المعرفة[1] .

والذى يقتضيه كلام سيبويه منع نصب خبر (ما) الحجازية إذا تقدم على اسمها ، وهو ما فهمه النحويون عامة ، وذلك لتصريحه بالمنع ، ولأنه أنكر هذه اللغة التى رواها عن بعض العرب بقوله (وهذا لا يكاد يعرف)[2] حتى إن ابن عصفور قال عن بيت الفرزدق : " فمنهم من جعله شاذاً ، وهو مذهب سيبويه "[3] .

والذى يؤيد كونه شاذاً تسوية سيبويه بينه وبين قول من قال : (ملحفة جديدة) ، (ولات حين مناص) بالرفع[4] . فى القلة والشذوذ عن الاستعمال .

ولم يفهم أحد من شراح سيبويه ما فهمه ابن مالك عنه ، وهذا هو السيرافى يشرح كلامه قائلاً : " يريد : أن (ما) إذا تقدم الخبر لم تعمل ، وإن كانت مشبهة بـ (ليس) كما أن (إن) مشبهة بالفعل ، واسمها مشبه بالمفعول ، وخبرها مشبه بالفاعل ، ومع ذلك فلا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم ، كما تقدم الفاعل على المفعول ، لأنها حرف لا يبلغ من قوتها أن تكون بمنزلة ما شبهت به " .

وقال أيضاً : " حكى سيبويه أن بعض الناس نصب (مثلهم) وجعله على وجه الخبر فى هذا البيت ثم استبعد ، وقال : (هذا لا يكاد يعرف) إلا أنه حكى ما سمع " .

ثم قال : " يعنى : أن نصب (مثلهم بشر) على تقديم الخبر لا يعرف ، كما أن (لات حين مناص) بالرفع قليل لا يكاد يعرف ، كما أن (ملحفة جديدة) قليل ، وذلك أن فعيلاً الذى بمعنى مفعول حكمه ألا يلحقه هاء التأنيث كقولهم : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، وملحفة جديد "[5] .

---

(١) انظر : الإيضاح العضدى ص ١٢١ ، وتمهيد القواعد ٣/١٢٠٤ ، والجنى الدانى ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٢/٢٢٠ .

(٣) شرح الجمل الكبير ١/٥٩٣ .

(٤) انظر : تمهيد القواعد ٣/١٢٠٤ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ١/٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، وانظر : التعليقة على كتاب سيبويه ١/٩٩ .

ومن أجل ذلك حكم أبو حيان – رحمه الله – بأن نسبة جواز ذلك إلى سيبويه باطلة[1] . والله أعلم .

مذهب سيبويه فى إعمال (إن) النافية عمل (ليس)

يرى أكثر البصريين ، والمغاربة أن (إن) النافية لا تعمل عمل (ليس) وأجاز ذلك قوم منهم ابن مالك ، فيقال : إن زيد قائماً ، وقد نسب أكثر النحويين لسيبويه أنه لا يجيز أن تعمل (إن) النافية عمل (ليس) فلا يقول : إن زيد قائماً ، بل يقول : إن زيد قائم[2] .

وقد بنوا هذه النسبة على ما فهموه من كلام سيبويه ، وهو :

أولاً : أنه لم يمثل لها عاملة ، وإنما مثل لها مهملة ، فقال فى الباب المترجم بـ (هذا باب أن ، وإن) : " وتكون فى معنى (ما) قال الله عز وجل : (إن الكافرون إلا فى غرور)[3] أى : ما الكافرون إلا فى غرور "[4] .

ثانياً : أنها حرف نفى غير مختص[5] ، يدخل على نوعى الجملة : الاسمية ، والفعلية ، فتقول : إن زيد قائم ، وإن يقوم زيد ، فوجب لذلك ألا يعمل ، كما هو الشأن مع همزة الاستفهام التى تدخل على الكلام ولا تغير فيه شيئاً[6] .

ثالثاً : أن سيبويه لم يحفظ فى عملها شيئاً من كلام العرب[7] .

رابعاً : أنه لم يذكرها فى نواسخ المبتدأ والخبر[8] .

وقد نسب ابن طاهر ، والسهيلى ، وابن مالك إلى سيبويه أنه أجاز أن تعمل (إن) النافية عمل (ليس) فيرفع بها المبتدأ ، وينصب الخبر ، لأنها عنده بمنزلة (ما) النافية الملحقة فى العمل بـ (ليس) ، قال ابن طاهر : " نص سيبويه على إعمالها إعمال (ليس) "[9] .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٠٣/٢ .

(٢) انظر : المغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى ١٢٠/٣ ، ومغنى اللبيب ٣١/١ .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة الملك .

(٤) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٥) انظر : الهمع ١١٦/٢ .

(٦) انظر : المقتضب ٣٥٩/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٤٣/٣ ، وشرح المفصل ١١٣/٨ .

(٧) انظر : المقاصد الشافية ٢٥٣/٢ .

(٨) انظر : تمهيد القواعد ١٢١٧/٣ .

(٩) انظر : رأى ابن طاهر فى الارتشاف ١٠٩/٢ .

وقد تجلت بوضوح دواعي هذه النسبة فى كلام ابن مالك الذى صرح بأن فى كلام سيبويه – رحمه الله – إشارة إلى ذلك حيث قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم) : " وتكون (إن) كـ (ما) فى معنى (ليس) "[1] .

ففهم ابن مالك هذا النص على أنه لو قصد النفى دون العمل ، لقال : " وتكون (إن) كـ (ما) فى النفى " لأن النفى من معانى الحروف التى منها (ما) فهى أولى بهذا المعنى من (ليس) لأنها فعل ، بخلاف العمل فإن (ليس) فيه هى الأصل لـ (إن) لكونها فعلاً[2].

وقال سيبويه فى هذا الباب نفسه : " وأما (إن) مع (ما) فى لغة أهل الحجاز فهى بمنزلة (ما) مع (إن) الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) "[3] .

ففهمه ابن مالك على أنه يقصد (إن) النافية بناء على أنه لا يوجد فى الحروف ما يصلح لمشاركة (ليس) فى المعنى إلا (ما) و (إن) و (لا)[4] .

والناظر إذا وقف على كلام سيبويه أدرك أنه يقتضى أن لا تعمل (إن) النافية عمل (ليس) – ونعما فعل – لأن الظاهر أنها عنده بمنزلة (ما) فى المعنى دون العمل ، وهو ما فهمه أكثر النحويين من كلام سيبويه ، ولعل مما يؤيد ذلك قول سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) : " واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذاهب ، وإن عمرو لخير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها ، وألزمها اللام ، لئلا تلتبس بـ (إن) التى هى بمنزلة (ما) التى تنفى بها "[5] .

فتلاحظ أن سيبويه أوجب اللام فى خبر (إن) المكسورة إذا خففت ولم تعمل ، لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة (إن) النافية ، فلأجل هذا الالتباس أوجب الإتيان باللام ، ليحصل الفرق بين (إن) المخففة ، و (إن) النافية[6] ، وفى هذا إشارة قوية إلى أن

---

(١) الكتاب ٢٢٢/٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١٩٧/١ .

(٣) الكتاب ٢٢١/٤ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٧٥/١ .

(٥) الكتاب ١٣٩/٢ .

(٦) انظر : المقتضب ٣٦٠/٢ ، والكافى ٩٠٣/٣ .

النافية لا تعمل ، إذ لو كانت عاملة لما أوجب الإتيان باللام ، لحصول الفرق بينهما بالعمل[1] .

ومن هذا المنطلق يمكننى القول أن فهم ابن مالك وغيره لكلام سيبويه يفتقر إلى الدقة ، لإخلاله بمراد سيبويه ، ولمخالفته لما فهمه أكثر النحويين العارفين بالكتاب ، وبمقاصده ، والعاكفين على إقرائه ، والجمع بين أطرافه[2] .

ويبدو أن أبا حيان قد وقف على كلام سيبويه ، وفهمه الفهم الصحيح ، فاقتنع بأن يقول : " ليس فى كتابه نص على ذلك "[3] . والله أعلم

مذهب سيبويه فى دخول الفاء فى خبر (إن)

إن سيبويه – رحمه الله – لا يجيز دخول الفاء فى خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ متضمناً معنى الشرط كقولك : الذى يأتينى فله درهم ، ولا يجوز : زيد فله درهم ، قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب الأمر والنهى) : " ..... ألا ترى أنك لو قلت : الذى يأتينى فله درهم ، والذى يأتينى فمكرم محمود ، كان حسناً ، ولو قلت : زيد فله درهم لم يجز ، وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذى يأتينى فله درهم ، فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله عز وجل[4] : (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) "[5] .

وقد أجمع المحققون على أن مذهب سيبويه إذا دخلت (إن) أو إحدى أخواتها على هذا الموصول الذى اقترن خبره بالفاء ، حذفت هذه الفاء ، لبعد الموصول بدخول هذا الناسخ عن شبه الشرط ؛ هذا ما لم يكن هذا الناسخ (إن) أو (أن)[6] فإن كان الناسخ (إن) أو (أن) فقد اختلف النقل عن سيبويه :

فنقل العبدى[7] ، وأبو البقاء[8] ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن أبى الربيع[9] ،

---

(١) انظر : التصريح ٢٣١/١ .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٩٧/٥ .

(٣) البحر المحيط ٢٧٦/١ .

(٤) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .

(٥) الكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٠ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ١٦١/١ , وشرح الاشمونى على ألفية ابن مالك ٣٢٤/١ .

(٧) انظر : نقل العبدى هذا فى المغنى فى النحو ٣٧٣/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢٤١/١ .

(٨) انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١٤٧/١ .

(٩) انظر : الكافى ٥٢٦٠/٢ ، والبسيط ٥٧٦/١ .

وغيرهم أن مذهب سيبويه أنه يجيز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط إذا دخل عليه (إن) أو (أن) لأنها لا تغير المعنى الإخبارى المقصود من المبتدأ أو الخبر .

قال ابن يعيش : " وأما (إن) فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء فى خبرها مع هذه الأشياء ، لأنها وإن كانت عاملة فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء "[1] .

وقال ابن مالك : " نص على ذلك فى (إن) و (أن) سيبويه ، وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به "[2] .

ونقل عبد القاهر الجرجانى[3] ، وتبعه ابن الحاجب ، والقاضى البيضاوى[4] أن مذهبه أنه لا يجيز دخول الفاء فى خبرها ، لأن (إن) لا تدخل على الشرط ، فكذلك لا تدخل على المشبه به .

وأظن الزمخشرى عول على كلام عبد القاهر ، فقال فى الحواشى : " يجوز دخول الفاء فى خبر الاسم المتضمن لمعنى الشرط إذا دخل عليه (إن) على مذهب الأخفش ، ولا يجوز على مذهب سيبويه "[5] .

وقال ابن الحاجب : " قال سيبويه – رحمه الله – لا يجوز دخول الفاء فى خبر (إن) ودليله : أنه حرف يمتنع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على المشبه بالشرط قياساً على (ليت) "[6] .

والذى نقل عن سيبويه وقع له فى الباب المترجم بـ (هذا باب الحروف التى تنزل بمنزلة الأمر والنهى لأن فيها معنى الأمر والنهى) إذ قال : " وسألته عن قوله : الذى يأتينى فله درهمان ، لم جاز دخول الفاء هاهنا و (الذى يأتينى) بمنزلة (عبد الله) وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان ؟ فقال : إنما يحسن فى (الذى) لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ها هنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا

---

(١) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦١/١ .

(٣) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٢٤/١ ، والمغنى فى النحو ٣٧٣/٢ .

(٤) انظر : تفسير البيضاوى بحاشية الشهاب ١٤/٣ .

(٥) تمهيد القواعد ١٠٥٧/٢ .

(٦) أمالى ابن الحاجب ٤٧٩/٢ .

قال : إن يأتينى فله درهمان ، وإن شاء قال : الذى يأتينى له درهمان، كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فإذا قال : له درهمان ، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاء وإن لم يجزم ، لأنه صلة ..... ومثل ذلك : (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) ، وقال تعالى جده : (قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم)[1] ومثل ذلك : (إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم)[2] "[3] .

فتلاحظ أن سيبويه استشهد بهاتين الآيتين على جواز دخول الفاء فى خبر (إن) وشبه دخول الفاء فيهما وفى أمثالهما كدخولها فى الجزاء ، ولا يجيزه فى الكلام الذى لا يشبه الشرط ، كقولك مثلاً : إن عبد الله فله درهم ، وبهذا نعلم أن ما نقله العبدى ، وأبو البقاء، وابن يعيش ومن وافقهم من أن سيبويه يجيز دخول الفاء فى خبر (إن) هو الأصح ، لأنه المنصوص عليه فى كتابه كما رأيت .

أما ما نقله ابن الحاجب عن سيبويه فغير دقيق ، والذى يبدو أن هذا النقل مبنى على نقل الزمخشرى ، كما تقدم ، وقال فى (المفصل) : " وفى دخول (إن) خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب "[4] .

وقد تنبه ابن الحاجب نفسه إلى صواب مذهب سيبويه ، وذلك فى كتابه (الإيضاح) فبعد أن أورد حجة سيبويه ، والأخفش قال : " وهذا كله بحث المتأخرين ، والظاهر أنه مبنى على نقل الزمخشرى ، وقد أوضحه معللاً فى غير (المفصل) وهو بعيد من جهة النقل والفقه، أما النقل فقد استشهد سيبويه فى كتابه بعد قوله : (الذين ينفقون أموالهم) بقوله : (قل إن الموت) وأما الفقه فيبعد منه وقوعه فى مخالفة الواضحات "[5] . والله أعلم

---

(١) من الآية ٨ من سورة الجمعة .

(٢) من الآية ١٠ من سورة البروج .

(٣) الكتاب ٣/١٠٢ , ١٠٣ .

(٤) المفصل فى علم العربية ص ٢٧ .

(٥) الإيضاح فى شرح المفصل ١/٢٠٦ .

مراد سيبويه بتغليط من قال : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان

نسب سيبويه قائل ذلك إلى الغلط ، فقال فى الباب المترجم بـــ (هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء) : " واعلـــم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبـــان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال : ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا[1] على ما ذكرت لك "[2] .

ووجه الغلط : أنهم اعتقدوا أن (إن) غير موجودة ، لأن معنى (إنهم ذاهبـــون) و (هم ذاهبون) واحد ، فصار الضمير المنفصل (هم) كأنه مبتدأ ، فأكد بمرفوع ، وهـــو (أجمعون) .

وكذلك اعتقدوا عدم وجود (إن) فى قولهم : إنك وزيد ذاهبان ، لأنه فى معنى : أنت وزيد ذاهبان ، وكأنهم ابتدؤا بالضمير المنفصل ، فعطفوا عليه (زيد) مرفوعاً[3] .

وقد فهم ابن مالك أن المراد من الغلط الذى أشار إليه سيبويه هو الخطأ ، وأنهـــم لحنوا فى ذلك فاعترض عليه بأنا متى جوزنا الخطأ على العرب زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً ، لإمكان أن يقال فى كل نادر : إن قائله غلط .

يقول ابن مالك : " وهذا غير مرضى منه – رحمه الله – فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه فى هذا لم يوثق بشئ من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب فى كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع ، وسيبويه موافق على هذا ، ولولا ذلك ما قبل نادراً كـــ (لدن غدوة) وهذا جحر ضب خرب "[4] .

أما أبو حيان ففهم كلمة (الغلط) فى كلام سيبويه على أن معناها التوهم ، وأوضـــح أن سيبويه لم يرد هذا المفهوم الذى فهمه ابن مالك ، ثم قال بعد إيراده ذلك : " ولم يفهم أحد من الشراح ولا الشيوخ المأخوذ عنهم هذا العلم عن سيبويه ما فهمه هذا المصنف"[5] .

---

(١) البيت من الطويل ، وصدره : بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ، والمعنى : عرفت بتجربتى فى هـــذه الحياة أننى لن أحصل على شئ مضى ، ولن أحصل على شئ قبل أوانه . والشاهد فيه قولـــه : (ولا سابق) حيث عطف اسماً مجروراً على خبر (ليس) المنصوب على توهم أنه مجرور بالباء ، فقد كثر عن العرب أنها تقول : لست بمدرك . انظر : ديوان زهير ص ٢٨٧ ، والخـــصائص٣٥٥/٢ ، وأســـرار العربية ص ١٤٨ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ .

(٢) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٦٩/٨ ، ٧٠ .

(٤) شرح التسهيل ٥٢/٢ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٩/١ .

(٥) التذييل والتكميل ٨٠٢/٢ .

كما فهم ابن هشام كلام سيبويه على هذا النحو ، فأوضح أن مراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، حيث ذكر وجه الوهم لهم فى ذلك بقوله : " وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم " ، ولإنشاده البيت الذى فيه العطف على التوهم ، فإن هـؤلاء توهمـوا (إن) محذوفة ، والقائل : " ولا سابق شيئاً " توهم ثبوت (الباء) المحذوفة ، لأن قبلـه: " بـدا لى أنى لست مدرك ما مضى " فتوهم أن (الباء) ثابتة فى (مدرك) إذ كانت تدخل على خبر (ليس) كثيراً فى كلامهم ، فجر المعطوف وهو (سابق) لهذا التوهم[1] ، ومن أجله جمع سيبويه – رحمه الله – بين قولهم : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وقول زهير : ولا سابق شيئاً مـن جهة أن الجميع اشتركوا فى أنهم توهموا شيئاً ، والأمر على خلافه[2] .

والذى يظهر أن مراد سيبويه بالغلط أنهم توهموا عدم ذكر (إن)، لا حقيقة الغلط، وكأنهم قالوا: هم أجمعون ذاهبون ، وأنت وزيد ذاهبان، والدليل على صحة هذا ما يلى :

أولاً : أن شراح الكتاب والنحويين كلهم متطابقون على أن سيبويه لا يريد بالغلط إلا معنى التوهم[3] ، ووقفت لهم على ذلك كقول ناظر الجيش : " كنت أفهم أن المراد من الغلـط الذى أشار إليه سيبويه ما يقرب من المراد بالتوهم ، أو ما هو المراد بالتوهم نفسه ، ولم أفهم منه أن المراد به الخطأ "[4] .

ثانياً : كيف يكون مراده به الخطأ ، وهو القائل : إن العرب لا تطاوعهم ألسنتهم فى اللحن والخطأ كما نقل عنه فى المسألة الزنبورية[5] .

ثالثاً : أن الرفع لو كان على غير التوهم لكان الأولى أن يجئ فيما ظهر فيه الإعراب ، نحو : إن زيداً وعمرو قائمان ، لكنه لم يحفظ مجيئه إلا فيما لم يظهر فيه الإعراب ، فدل ذلك على أنهم توهموا أن المنصوب مرفوع ، وأنس بهذا عدم ظهور الإعراب فى اسم (إن)[6] .

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ٥٥١/٢ .

(٢) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٨٣/٢ .

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٤٨٢/٢ ، واللباب ٢١٤/١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه لأبى نصر الجريطى ص ١٤٩ ، وأسرار العربية ص ١٤٨ وشرح الكافية ١٢٦/٤ ، والكـافى ٨٥٧/٣ ، والارتشاف٤٧٠/٢،والمساعد ٣٠٠/٢، والهمع ٢٧٩/٥ ، وحاشـية يـس ١٩٨/١ ، ٢٢٥/٢ ، وحاشية الخضرى ١٠٨/٢.

(٤) تمهيد القواعد ١٣٩٨/٣ .

(٥) انظر : مغنى اللبيب ١٠٤/١ .

(٦) انظر : المقاصد الشافية ٣٧٤/٢ .

رابعاً : أن سيبويه سمى العطف فى قوله تعالى : (فأصدق وأكن من الصالحين)[1] عطفاً على التوهم حيث جزم (أكن) على توهم عدم وجود الفاء فى (فأصدق) وكأنه قيل : (أصدق، وأكن) يقول سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب الحروف التى تنزل بمنزلة الأمر والنهى لأن فيها معنى الأمر والنهى) : " وسألت الخليل عن قوله عز وجل : (فأصدق وأكن من الصالحين) فقال : هذا كقول زهير :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا ، لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزماً ، ولا فاء فيه تكلموا بالثانى ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا "[2] .

ولا يخفى أن سيبويه – رحمه الله – لا يريد التوهم حقيقة ، لاستحالة ذلك على الله – تعالى – وإنما يريد أن (أكن) لم يراع فيه إتباع (فأصدق) فى الإعراب ، وإنما روعى فى العطف المعنى المراد ، ولعل سيبويه جعله هناك من باب الغلط ، لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء[3] .

لكل ذلك فإنى أرى أن هذا الذى فهمه أبو حيان ، وابن هشام من كلام سيبويه هو الصواب بل الحق الذى لا محيد عنه ، ولعل ما غر ابن مالك بهذا الفهم تصريح سيبويه بلفظ (الغلط) فلم يتنبه إلى أن هذه التسمية مجازية ، وليست على جهة الحقيقة ، وذلك ظاهر من كلامه ، وإنشاده البيت الذى فيه العطف على التوهم . والله أعلم

مذهب سيبويه فى فتحة اسم (لا) النافية للجنس

إذا كان اسم (لا) التى لنفى الجنس مفرداً ، كان مفتوحاً بغير تنوين ، نحو : لا رجل فى الدار ، واختلف النحويون فى إيراد مذهب سيبويه ؛ هل هذه الفتحة عنده فتحة إعراب أو فتحة بناء ؟ وسبب اختلافهم هذا نابع من إجمال قول سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب النفى بلا) إذ قال : " و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم،

---

(١) من الآية ١٠ من سورة المنافقون .

(٢) الكتاب ٣/١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢/١٨٢ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوى ٤/١٥٢ .

وهو الفعل وما أجرى مجراه ، لأنها لا تعمل إلا فى نكرة ، و (لا) وما تعمل فيه فى موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها ، كما خولف بخمسة عشر "[1] .

ففهم أبو إسحاق الزجاج من قوله : (و " لا " تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر) أنه أراد : أن هذه الفتحة فتحة إعراب ، لكن التنوين حذف من الاسم ، لأن (لا) جعلت معه بمنزلة اسم واحد ، لا ينفصل عنها كما لا ينفصل (عشر) من (خمسة) فخفف بحذف التنوين ، لتثاقله بالتركيب مع (لا)[2] ، قال الزجاج : " .... ليست مبنية ، وإنما شبهها بـ (خمسة عشر) – يعنى سيبويه – لأنها لا تفارق ما تعمل فيه ، كما أن (خمسة) لا تفارق (عشر) "[3] .

وبموجب هذا الفهم ادعى أن هذا مذهب سيبويه ، وتبعه أبو سعيد السيرافى ، والشريف الكوفى[4] واستظهره ابن الخباز[5] .

قال أبو سعيد : " والذى عندى أن الفتحة فى الاسم بعد (لا) إعراب ، وهو مذهب سيبويه ، لأنه قال : (فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم) [6] .

وأكثر النحويين من البصريين أمثال : الأخفش[7] ، والمبرد[8] ، والمازنى[9] ، وأبى على الفارسى[10] يفهمون كلام سيبويه على أنها تنصبه أولاً ، كما هو الشأن فى نظائرها من الحروف التى تعمل فى المبتدأ والخبر كـ (إن) وأخواتها ، لكن بنى بعد ذلك ، وحذف منه

---

(١) الكتاب ٢٧٤/٢ .

(٢) انظر رأى الزجاج فى : شرح الكافية ١٨٥/٢ ، والمقاصد الشافية ٤٢٤/٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٥/٣ .

(٤) انظر : البيان فى شرح اللمع للشريف الكوفى ص ١٧٣ .

(٥) انظر : توجيه اللمع ص ١٥٨ .

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٦/٣ .

(٧) انظر رأى الأخفش فى : المغنى فى النحو ٢٤٣/٣ ، وشرح الجمل الكبير ٢٧١/٢ ، وشرح الكافية ١٨٥/٢ .

(٨) انظر : المقتضب ٣٥٧/٤ ، وشرح كتاب سيبويه ١٥/٣ .

(٩) انظر رأى أبى عثمان المازنى فى المغنى فى النحو ٢٤٣/٣ .

(١٠) انظر : الإيضاح العضدى ص ١٩٣ .

التنوين ، لأنها خالفت هذه النظائر فى أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، وأنها معه بمنزلة اسم واحد فى محل رفع بالابتداء ، فلأجل ذلك خولف باسمها غيره من المنصوبات ، فبنى على الفتحة .

ويبدو أن ابن مالك كان يرى هذا الفهم ، وأن سيبويه لا يقول : إن فتحة اسم (لا) فتحة إعراب فدعاه ذلك إلى التعجب من الزجاج ، والسيرافى فى نسبة ذلك إليه ، فقال : " والعجب من الزجاج ، والسيرافى فى زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحة : لا رجل، وشبهه فتحة إعراب ، هو مذهب سيبويه ، استناداً إلى قوله فى الباب الأول من أبواب (لا) : " و (لا) تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين " وغفلا عن قوله فى الباب الثانى : " واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يذهب منه التنوين ، كما أذهب من خمسة عشر ، لا كما أذهب من المضاف "[1] . فهذا نص لا احتمال فيه "[2] .

وقد كان ابن فلاح ممن وقف على كلام سيبويه ، غير أنه لم يتنبه فيه إلا لذكر النصب ، وذكر (خمسة عشر) فحكم بأن مذهب سيبويه محتمل لأن تكون فتحة إعراب أو فتحة بناء ، لأن ذكره النصب يدل على الإعراب ، وذكره (خمسة عشر) يدل على البناء[3] ، وكأن ابن مالك – رحمه الله – أراد أن يرفع هذا التوهم ، فأورد هذا النص الذى لا احتمال فيه .

والذى يجب أن يعتمد هو ما فهمه المبرد ، أبو على الفارسى ، وابن مالك ، وغيرهم من كلام سيبويه ، وهو أن مذهبه أن فتحة اسم (لا) النافية للجنس فتحة بناء ، لا فتحة إعراب ، لما قرره بعد من أن (لا) لما دخلت على النكرة ، ولم تفارقها ، خالفت بذلك نظائرها من الحروف العاملة فى الأسماء المعرفة ، والنكرة كـ (إن) وأخواتها ، فخولف باسمها سائر الأسماء المعمولة لـ (إن) وأخواتها تبعاً لها ، فحذف منه التنوين وصار مبنياً على الفتحة التى هى أخف الحركات ، لجعلها معه بمنزلة اسم واحد كـ (خمسة عشر) .

ولو أن الزجاج ومن تبعه قرأ ما بعده من كلام سيبويه ، وأخذ على نفسه كلفة الجمع بين أطرافه ، كما فعل ابن مالك ، لكفاه هذا سوء الفهم على سيبويه ، والعجب كل العجب من أبى سعيد الذى استهواه ظاهر قول سيبويه : (فتنصبه بغير تنوين) وهو من دعاة

(١) الكتاب ٢٨٣/٢

(٢) شرح التسهيل ٥٨/٢ .

(٣) انظر : المغنى فى النحو ٢٤٣/٣ .

التحصيل والتفتيش فى كلامه[1] ، كيف يتوهم أن مراد سيبويه أنها فتحة إعراب ، وهو الذى فهم مقاصد العرب ، واستقرأ من كلامهم أن الاسم المعرب لا يحرم من التنوين إلا إذا كان ممنوعاً من الصرف أو مضافاً أو مقروناً بأل أو موصوفاً بكلمة (ابن) أو ملاقياً لساكن أو موقوفاً عليه ، أو مبنياً ، واسم (لا) ليس واحداً من هذه الأشياء غير أنه مبنى .

فإن قلت : عذره فى ذلك هذا الإجمال الذى اكتنف كلام سيبويه ، قلت : بل هذا الإجمال كان أدعى له أن ينعم النظر فى كلامه حتى تتجلى له حقيقة مذهبه ، كما فعل هؤلاء الأئمة الأفاضل . والله أعلم

مذهب سيبويه فى الاقتصار على المفعول الأول لـ (أعلم) و (أرى)

قد تدخل همزة النقل على (علم) ذات المفعولين ، و (رأى) أختها ، فينصبان ثلاثة مفاعيل ، أولها الذى كان قبل دخول همزة النقل فاعلاً ، والأخيران أصلهما المبتدأ والخبر ، فإذا قلت : علم زيد عمراً فاضلا ، ثم أتيت بهمزة النقل ، وقلت : أعلمت زيداً عمراً فاضلا ، ونصبت بالفعل (أعلم) ثلاثة مفاعيل ، صار أولها الذى كان فاعلا ، وهو (زيد) فى هذا المثال مفعولاً أول .

وقد اختلف النحويون فى تحديد مذهب سيبويه فى الاقتصار على المفعول الأول ، إذ قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة) " لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى ، وذلك قولك : أرى الله بشراً زيداً أباك ، ونبأت زيداً عمراً أبا فلان ، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك "[2] .

فبعض النحاة فهم كلامه على ظاهره ، فنسب إليه أن مذهبه أنه لا يجوز حذف المفعول الأول ، ولا الاقتصار عليه وحذف المفعولين ، بل لابد من الثلاثة .

وممن فهم هذا الفهم السهيلى ، وابن خروف[3] ، وابن يعيش ، ونجم الأئمة الرضى وأبو حيان[4] ، والمصرح[5] ، والحافظ جلال الدين السيوطى[6] .

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه ٢٨٧/١ .
(٢) الكتاب ٤١/١ .
(٣) انظر رأى ابن خروف فى شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢ .
(٤) انظر : الارتشاف ٨٥/٣ .
(٥) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢٦٥/١ .
(٦) انظر : الهمع ٢٥٠/٢ ، وانظر : شرح الألفية لابن طولون ٣٠٥/١ .

فقال السهيلى : " ذكر سيبويه أنه لا يجوز الاقتصار علـى المفعـول الأول ..... وعندى أن كلام سيبويه محمول على الظاهر ، لأنك لا تريد بقولك : أعلمت زيـداً أى : جعلته عالماً على الإطلاق ، وهذا محال ، إنما تريد : أعلمته بهذا الحديث ، فلابد إذاً من ذكر الحديث الذى أعلمته به "[1] .

ومن هذا نعلم أن السهيلى – رحمه الله – اختار حمل كلام سيبويه على ظاهره ، لما فى الاقتصار على المفعول الأول من قلة البيان وانعدام الفائدة .

وقال ابن يعيش : " والظاهر من كلام سيبويه أن لا يجوز الاقتصار على المفعـول الأول "[2] .

وكذا قال الرضى : " وظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذكر أولها ، وترك الثـانى والثالث ، لأنه قال : " لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة "[3] .

وكان بعضهم لا يلتفت إلى الظاهر من كلامه ويفهم منه أنه يجوز الاقتصار علـى المفعول الأول ، وأن لا يذكر الثانى ، ولا الثالث ، لأن مراده بقوله : " لا يجوز " : أنـه لا يحسن الاقتصار على المفعول الأول ، لا أنه لا يجوز مطلقاً ، ولأن المفعول الأول هو الفاعل فى المعنى ، والفاعل يجوز الاقتصار عليه ، فتقول : علم زيد .

وهذا المذهب فهمه بعض الشراح من كلام سيبويه ، كأبى سعيد السيرافى ، حيث قال : " وقول سيبويه : (لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة) فإن معناه : لا يحسن ، ألا ترى إلى قوله : (لأن المفعول ها هنا كالفاعل فى الباب الذى قبلـه) ويجـوز الاقتصار على الفاعل فى الباب الذى قبله ، وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقـدمين والمتأخرين ربما قالوا : لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة ، تلقناً من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل ، والصحيح ما خبرتك به "[4] .

ويبدو أن ابن يعيش تبصر فى كلام سيبويه ، وأعمل فكره فيه ، فاقتنع بأن الحـق فيما فهمه السيرافى وحمل كلام سيبويه على القبح ، لا على عدم الجواز[5] .

---

(١) نتائج الفكر ص ٢٧٠ .
(٢) شرح المفصل ٦٨/٧ .
(٣) شرح الكافية ١٤٦/٤ .
(٤) شرح كتاب سيبويه ٢٨٧/١ .
(٥) انظر : شرح المفصل ٦٨/٧ .

ومع هذا فإنى أرى الصواب فيما فهمه الكثير من النحويين ، وهو أن مذهب سيبويه : أنه لا يجوز حذف المفعول الأول ، ولا الاقتصار عليه ، ولابد من الثلاثة ، لأن كلامه صريح وواضح ، ولا حاجة إلى صرفه عن ظاهره ، وتحميله ما لا يحتمل ، ولا سيما أن ما فهمه السيرافى ، وابن يعيش ليس فى كلام سيبويه ما يقويه أو يسانده ، وأنت إذا حققت النظر فى كلام السيرافى ، وابن يعيش فستكون منهما على عجب ، لأن الأول ذكر أن الكثير من مفسرى كتاب سيبويه يفهمون من لفظه أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول ، والثانى يحمل كلامه على القبح الشنيع ، فراراً من مخالفته فى تصويبه ذلك . والله أعلم .

مذهب سيبويه فى الفعل المبنى للمجهول

من المقرر أن مذهب البصريين أن أوزان الفعل الثلاثى المجرد ثلاثة أوزان فحسب ، وأما (فعل) ففرع عن صيغة المبنى للمعلوم ، وليس بأصل فى الأوزان ، وقد نسب ابن مالك لسيبويه أن الفعل المبنى للمجهول وزن أصلى قائم برأسه ، فقال : " ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضاً[1] " كما نقل أبو حيان عن ابن الطراوة أن هذا هو مذهب سيبويه[2] ، وهذا المذهب قد استقرأه بعض الشراح من كلام سيبويه فى أول (الكتاب) إذ قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب علم ما الكلم من العربية) : " فأما بناء ما مضى فذهب ، وسمع ، ومكث ، وحمد "[3] .

فذكر أربعة أمثلة لأربعة أوزان ، وهى : فعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، فلو كان عنده (فعل) فرعاً غير أصلى لم يذكره كما لم يذكر سائر ما غير كـ (فعل) المخفف من (فعل) أو (فعل) لكونه فرعاً لا أصلا ، فدل ذلك على أنه عنده وزن أصلى أيضاً .

على أن ابن أبى الربيع نسب لسيبويه وأكثر النحويين أن الفعل المبنى للمجهول فرع عن المبنى للمعلوم ، وليس بأصل[4] ، فـ (فعل) مغير من (فعل) أو (فعل) كما نسب أبو حيان هذا المذهب إلى جمهور البصريين سيبويه وغيره[5] ، لأنه لما تعرض لحصر أبنية

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣٣٩/٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٩٥/٢ .

(٣) الكتاب ١٢/١ .

(٤) انظر : البسيط ٩٥١/٢ ، ٩٥٤ ، والكافى ٦٣٢/٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٩٥/٢ .

الأفعال لم يذكر الفعل المبنى للمجهول ، وأما كلامه السابق فلم يتعرض فيه لذكر أصل ولا فرع ، وإنما أتى به لمجرد التمثيل فقط .

ولا شك أن ما قاله ابن الطراوة ، وابن مالك قد يظهر من كلام سيبويه الذى ذكرته عنه ، ولكنه غير قاطع ، لأن الرجل بعد أن حد الفعل بقوله : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع "[1] شرع فى التمثيل لما مضى بذهب ، وسمع ، ومكث ، وحمد ، كما مثل لبناء ما لم يقع باذهب ، واقتل ، واضرب ، ولبناء ما لم ينقطع ، وهو كائن بـ (يقتل) ، ويذهب ، ويضرب ، ويقتل ، ويضرب .

فالرجل فى حال تمثيل لما حده ، وليس فى معرض حصر لأبنية الثلاثى ، بل إن كون مذهبه أن الفعل المبنى للمجهول فرع عن المعلوم هو الأقرب إلى الصواب ، لأن الشاطبى حكى عن الجمهور أنهم جعلوه مذهب سيبويه[2] ، وكلام الجمهور حجة يعتمد عليها ويستند إليها ، فضلاً عن أنه لما تعرض لحصر أبنية الأفعال لم يذكر من جملتها الفعل المبنى للمجهول ، ولعل ما يدل على صحة هذه الدعوى قول سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما فى موضع العين منه) : " وإذا قلت (فعل) من هذه الأشياء[3] كسرت الفاء ، وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك فى (فعلت) لتغير حركة الأصل لو لم تعتل ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال ، وذلك قولك : خيف ، وبيع وهيب ، وقيل "[4] .

فهذا الكلام ظاهر فى أنه يذهب إلى أن بناء الفعل المبنى للمجهول فرع عن المعلوم، وليس بناء أصيلاً ، وهو ما استقر فهمه عند ابن أبى الربيع ، وأبى حيان ، وجمهور النحويين . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ١٢/١ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ١٤/٣ ، ٢٧٧/٨ .

(٣) يريد : خاف ، وباع ، وهاب ، وقال .

(٤) الكتاب ٣٤٢/٤ .

مذهب سيبويه فى بناء (كان) للمفعول

نسب ابن عصفور ، وأبو حيان لسيبويه أنه أجاز أن تبنى (كان) للمفعول[1] ، بشرط أن يقام مقام الفاعل ظرف أو مجرور ، استمع إلى ابن عصفور ينسب هذا إليه ، فيقول : " والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه ، لكن لابد من أن يكون فى الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف ، فتقول : كين فى الدار ، فالأصل مثلاً : كان زيد قائماً فى الدار ، على أن يكون (فى الدار) متعلقاً بـ (كان) حذف المرفوع لشبهه بالفاعل ، وحذف بحذفه الخبر ، إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف "[2] .

والموجب لنسبة ذلك إلى سيبويه أنه قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد) : " وتقول: كناهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكوهم ، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم ، قال أبو الأسود الدؤلى :

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها[3]

فهو كائن ومكون ، كما تقول : ضارب ومضروب ، وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول : قد كان عبد الله ، أى : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أى : وقع الأمر "[4] .

وعلى هذا فيجوز بناء اسم المفعول من (كان) وهو يصاغ من الفعل المبنى للمفعول ، كما هو معلوم .

وقد أشكل كلام سيبويه هذا على النحويين حتى إن أبا على الفارسى قال لما سأله ابن جنى عن قوله : (فهو كائن ومكون) : " ما كل داء يعالجه الطبيب "[5] وكان يقول :

---

(١) انظر : الارتشاف ١٨٤/٢ .

(٢) شرح الجمل الكبير ٥٣٥/١ .

(٣) البيت من الطويل ، والمعنى : يخاطب مولى له كان يحمل تجارة إلى الأهواز ، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب فاضطرب أمر البضاعة ، ويعنى بأخيها نبيذ الزبيب ، والشاهد : تصرف (كان) الناقصة تصرف الأفعال التامة ، انظر : ديوان أبى الأسود ص ٨٢ ، والمقتضب ٩٨/٣ ، والأصول فى النحو ٩١/١ ، وشرح الجمل الكبير ٤٠٧/١ ، ١٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ .

(٤) الكتاب ٤٦/١ .

(٥) انظر حكاية ابن جنى عن الفارسى فى إصلاح الخلل ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(وكأين من آية فى السماوات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون)[1] وتأوله النحويون على أربعة أوجه :

أحدهما : أن هذا من سيبويه يدل على جواز بناء (كان) للمفعول جملة إلا أنه لم يبين على أى وجه يجوز فيه بناؤها للمفعول ، وما الذى ينوب عن المحذوف ، فوجب أن يحمل كلامه على ما يصح ، وهو أن الأصل : مكون فيه ، على أن المجرور هو النائب عن الفاعل ، وإلى هذا جنح ابن عصفور ، فقال : " وأما سيبويه فأجاز أن يقال : مكون ، ولم يبين على أى وجه ذلك ، لكنه يتخرج ذلك عندى على أن يحذف المخبر عنه ، ويحذف بحذفه الخبر ثم يقام ظرف أو مجرور – إن كان فى الكلام – مقام المحذوف ، فتقول على هذا : كين فى الدار ، والدار مكون فيها ، أى : مكون فيها أمر أو قصة ، أى : واقع "[2] .

والثانى : أن سيبويه قصد أن يبين أنها فعل متصرف ، ويستعمل منه ما يستعمل من الأفعال ، وأن (مكون) ليس امتناعه من جهة عدم التصرف ، وإنما امتناعه من جهة أخرى ، وهى : ما يلزم عليه من حذف اسمها من غير دليل ، وإبقاء الخبر ، ولولا ذلك لجاز ، وهذا تأويل أبى على الفارسى[3] ومن وافقه[4] .

والثالث : أن هذا من سيبويه يدل على الجواز ، لكن بشرط أن تحذف الجملة التى هى الاسم والخبر معاً وينوب عنهما مصدر (كان) أو ضميره ، وتكون الجملة مفسرة له ، فتقول : كين الكون زيد منطلق فـ (الكون) نائب الفاعل ، و (زيد منطلق) جملة مفسرة للمصدر (الكون) وتقول : كين زيد منطلق ومكون زيد منطلق ، وتكون الجملة مفسرة لضمير المصدر المفهوم من الفعل ، وهذا تأويل السيرافى[5] .

والرابع : أن سيبويه أراد (كان) التامة ، لأنها كغيرها من الأفعال اللازمة ، نحو : قام ، وقعد ، وهو يجيز فى هذا النوع من الأفعال أن يبنى للمفعول ، فيقول : قيم ، وقعد ، ويقيم المصدر مقام الفاعل كأنه قال : قيم القيام ، وقعد القعود ، فلذلك قال : (مكون) وهذا

---

(١) الآية ١٠٥ من سورة يوسف .

(٢) شرح الجمل الكبير ٣٨٥/١ ، وانظر : البسيط ٧٧٥/٢ .

(٣) انظر : المسائل البصريات ٢٣٢/١ ، والبغداديات ص ١١٦ ، وشرح الجمل الكبير ٣٨٤/١ .

(٤) انظر : الأصول فى النحو ٩١/١ ، والكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٧٦٧/٣ .

(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه ٣٠١/١ .

تأويل ابن السيد البطليوسى ، ثم قال : " وأظن السيرافى إلى هذا ذهب بقوله : كين الكون ، كما يقال : قعد القعود ، ولكن قوله بعد ذلك : زيد منطلق يوجب أن تكون الناقصة "[1] .

وأرى أن الأقرب إلى الصواب ما فهمه ابن عصفور ، وهو : أن سيبويه يجيز بناء (كان) الناقصة للمفعول ، لأن سيبويه ذكر كلمة (مكون) فى سياق يدل على أنها (كان) الناقصة ، ألا ترى أن قوله : (وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبد الله ، أى : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أى : وقع الأمر) دليل على أن ما سبق يقصد به (كان) الناقصة ، وفى الوقت نفسه أراد سيبويه الإعلام بأنها فعل متصرف ؛ كما فهمه أبو على الفارسى ومن وافقه .

أما توجيه أبى سعيد السيرافى فضعيف من قبل أن (كان) الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين[2] وإنما تدل على الزمان فقط ، وقاسمه فى هذا الضعف ابن السيد ، لأن ما نسبه لسيبويه من إجازة بناء الفعل اللازم للمجهول ، وينوب ضمير المصدر المؤكد عن الفاعل بإطلاق لم يثبت ، وإنما الثابت أنه أجاز إضمار المصدر المعهود[3] ، وقد رد هو على الزجاجى فى نسبة جواز ذلك إلى سيبويه[4] ، وسأبين ذلك فيما يستقبل إن شاء الله .

والجدير بالذكر أن سيبويه أبان عن الوجه الذى جوز فيه بناءها للمفعول ، وهو : أن يكون معها ظرف أو مجرور ، وذلك حين قال : " فانتصب لأنه موقوع فيها ، ومكون فيها "[5] ، وبهذا يثبت أن ما ادعاه ابن عصفور من أن سيبويه لم يبين على أى وجه ذلك[6] لا يصح .

مذهب سيبويه فى نيابة المصدر المؤكد إذا أضمر عن الفاعل

إذا كان الفعل لازماً نحو : قام ، وقعد ، وجلس ، وذهب لم يجز أن تبنيه للمجهول، فلا تقول فى : قام زيد ، وقعد عمرو : قيم , ولا قعد ، لأنك إذا حذفت الفاعل ، لم يكن فى الكلام مفعول به تقيمه مقامه[7] .

---

(١) إصلاح الخلل الواقع فى جمل الزجاجى ص ١٦٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل الكبير ١/٣٨٥ ، ٥٣٥ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/١٢٧ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٩٤ .

(٤) انظر : الجمل فى النحو ص ٧٧ ، وإصلاح الخلل ص ١٩٦ .

(٥) الكتاب ١ / ٤٠٤ .

(٦) انظر : شرح الجمل الكبير ١/٣٨٥ .

(٧) انظر : توجيه اللمع ص ١٢٩ .

وقد نسب أبو القاسم الزجاجي إلى سيبويه أنه أجاز ذلك على أن يكون نائب الفاعل ضمير المصدر المؤكد المفهوم من الفعل ، فإذا قلت : قيم أو : قعد ، كان تقديره : هو ، أى : قيم القيام ، وقعد القعود .

قال الزجاجي : " .... وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سيبويه ، فيقول : قعد ، وضحك كأنه قال : قعد القعود ، وضحك الضحك ، لأن الفعل يدل على مصدره "[1] .

وهذا الذى نسبه أبو القاسم إلى سيبويه يقتضيه ظاهر كلامه فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا) إذ قال : " فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به ، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره ، وإنما يجئ ذلك على أن تبين أى فعل فعلت أو توكيداً، فمن ذلك قولك على قول السائل : أى سير سير عليه ؟ فتقول : سير عليه سير شديد ، وضرب به ضرب ضعيف ، فأجريته مفعولاً ، والفعل له . فإن قلت : ضرب به ضرباً ضعيفاً ، فقد شغلت الفعل بغيره عنه ، ومثله : سير عليه سيراً شديداً ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة ، تقول : سير عليه سير ، وضرب به ضرب ، كأنك قلت: سير عليه ضرب من السير ، أو : سير عليه شئ من السير ، وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها "[2] .

فالظاهر من قوله : (أو توكيداً) يقتضى أنه يجيز نيابة المصدر المؤكد بإطلاق أظهر أو أضمر .

وقد اعترض جمهور الشراح على هذه النسبة[3] ، وقالوا : إن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد وتأولوا هذا الظاهر ، لأن الصنعة تخالفه ، فقال ابن السيد : " والذى نسب إلى سيبويه من إجازته ليس بمشهور عنه ، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس فى كتابه (المقنع) وقال : هذا القول غلط على سيبويه "[4] .

وقال ابن خروف بعد أن ذكر أن أحداً من النحويين لا يجيز : قعد ، ولا : ضحك من غير شئ يكون بعد هذا الفعل : " ثم ادعاؤه – يعنى الزجاجى – أنه مذهب سيبويه

---

(١) الجمل فى النحو ص ٧٧ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، ٢٢٩ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٨٥/٢ .

(٤) إصلاح الخلل ص ١٩٦

فاسد؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد فى هذا الباب ، والذى أجازه سيبويه لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قعد ، ولمتوقع السفر : قد سوفر ، أى : قد قعد القعود , وقد سوفر السفر الذى ينتظر وقوعه ، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر ، والدال عليه فعل آخر " هذا كلام ابن خروف ، وصححه ابن مالك[1] ، وقال ابن أبي الربيع : " وما ادعاه أبو القاسم أن سيبويه أجاز (سير) فلم يوافق على ذلك ، وهو الذى أرتضيه "[2] .

ولا شك أن الجواز يظهر من كلام سيبويه بعض ظهور ، كما ادعى أبو القاسم ، لكن الذى يقتضيه كلامه أن ذلك لا يجوز ، لأنه قال : " هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً "[3] .

وبلا شك أن المؤكد يستغنى عن التوكيد ، ويجد المتكلم بداً منه ، لأن التوكيد ليس بضرورى فى الكلام ، فإذا قلت : قام زيد ، ثم بنيته للمجهول ، حذفت الفاعل ، فقلت : قيم ، وإذا قلت هذا على أن يكون نائب الفاعل ضمير المصدر المؤكد ، جاز حذفه ، وما يجوز حذفه فى حكم غير المنطوق به ، فيصير الكلام من فعل فقط ، والفعل وحده لا يكون كلاماً ، لانعدام الفائدة .

أما الظاهر الذى غر الزجاجى ، وأوقعه فى هذا ، وهو قول سيبويه : (أو توكيداً) فأعتقد أنه جاء به لبيان أن المصدر يأتى توكيداً لفعله ، كما يأتى تبييناً لنوعه ، وليس مراده أن المصدر المؤكد يكون نائب فاعل ، بدليل أن الأمثلة التى أوردها سيبويه بعد ليس فيها مصدر مؤكد ، وقد فسر السيرافى كلام سيبويه بمثل هذا ، فقال : " يعنى : إنما يجئ المصدر منصوباً أو مرفوعاً على أحد وجهين :

إما لبيان صفة المصدر الذى دل الفعل عليه ، كقولك : ضربت زيداً ضرباً شديداً، وإما للتأكيد ، كقولك : ضربت زيداً ضرباً ، وحركته تحريكاً ، وإنما صار تأكيداً ؛ لأنه ليس فيه من الفائدة إلا ما فى قولك : ضربت وحركت "[4] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٢٧/٢ .

(٢) الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٨٨٤/٣ ، وانظر : البسيط ٩٦٨/٢ .

(٣) الكتاب ٢٣/١ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٢٦/٢ (بتصرف) .

أما ما ذكره ابن خروف – رحمه الله – من أن الذى أجازه سيبويه هو : إضمار المصدر المقصود فهو الصحيح الثابت عن سيبويه ، والمؤيد بنقل الأئمة الكرام ، قال نجم الأئمة الرضى : " وقد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود ، فيقال لمن ينتظر القعود : قد قعد، أو الخروج : قد خرج ، بناء على قرينة التوقع ، أى : قعد القعود المتوقع "[1] . والله اعلم

مذهب سيبويه فى الاسم المشتغل عنه بعد (إذا) الفجائية

نقل ابن مالك – رحمه الله – عن سيبويه أنه ألحق (إذا) الفجائية بـ (أما) فى جواز نصب الاسم المشتغل عنه بعدها بفعل مضمر يفسره المذكور ، والذى ذكره سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل) هو أن قال : " فإن قلت : لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به ، ولقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع إلا فى قول من قال : زيداً رأيته ، وزيداً مررت به ، لأن (أما) و (إذا) يقطع بهما الكلام ، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب ، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول كما يحمل بـ (ثم) والفاء ، ألا ترى أنهم قرءوا : (وأما ثمود فهديناهم) وقبله نصب[2] ، وذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء ، إلا أن يوقع بعدها فعل ، نحو : أما زيداً فضربت "[3] .

فظاهر كلامه أنه يجيز نصب الاسم المشتغل عنه بعد (إذا) كما هو جائز بعد (أما) نحو : خرجت فإذا زيداً يضربه عمرو ، كما يقال : أما زيداً فيضربه عمرو ، والنحويون وفى مقدمتهم سيبويه يقولون : إن (إذا) الفجائية لا يقع بعدها فعل ألبتة لا ظاهراً ، ولا مضمراً ، ولا معمول فعل أصلاً[4] ، فإذا قلت : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، وجب رفع (زيد) على أنه مبتدأ ضرورة أنها من الأدوات المختصة بالابتداء ، وأن نصبه يخرجها عن وضعها[5] ، ومن ثم استشكل النحويون كلامه هذا ، ثم منهم من حمله على ظاهره ، ومنهم من خرجه وأوله :

---

(١) شرح الكافية ١٩٤/١ .

(٢) يعنى : أن قوله (ثمود) مرفوع بالابتداء ، وإن كان (فهديناهم) قد وقع على ضميره ، وقبله منصوب ، وهو قوله : (فأرسلنا عليهم ريحاً صرصراً) ولو كان بمنزلة العطف لاختير فيه النصب . انظر : شرح كتاب سيبويه ٣٩٨/١ .

(٣) الكتاب ٩٥/١ .

(٤) انظر : المقرب ص ٩٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣٨ ، والارتشاف ١٠٥/٣ ، والتصريح ٣٠٣/١ ، والهمع ١٥١/٥ .

(٥) انظر : المقاصد الشافية ٨٦/٣ .

فالذين حملوه على ظاهره منهم من خطأه كابن مالك الذى قال : " ولا ينبغى أن تلحق (إذا) بـــ (أما)لأن (أما) وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيراً ، كقوله تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر)[1] ، وقد يليها معمول مقدر بعده مفسر بمـــشغول ، كقراءة بعض السلف[2] : (وأما ثمود فهديناهم)[3] ولم يل (إذا) فعل ظاهر ، ولا معمول فعل ، إنما يليها أبداً فى النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يلتفت إليه وإن كان سيبويه "[4] .

ومنهم من رأى أنها عنده كـــ (أما) فيجوز فى الاسم بعدها الرفع والنصب ، وإلى هذا جنح المرادى ، فقال : " أما (إذا) ففى اسم الاشتغال معها مذاهب : جواز نـــصبه ، وهو ظاهر كلام سيبويه " [5].

والذين خرجوا كلامه وأولوه اختلفوا فى ذلك على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه قرن (إذا) بـــ (أما) لأجل أنهما لا يعطف بهما ، ثم أشركهما معاً فى نـــصب الاسم ، وهو يقصد (أما) على وجه الخصوص على حد قوله تعالى : (نسيا حوتهما)[6] ، وإنما الناسى أحدهما ، بدليل أنه بعد ذلك قصر الحديث على (أما) وبها مثـــل دون (إذا) وهذا هو الذى جنح إليه ابن خروف[7] .

والثانى : أن يكون نصب الاسم المشتغل عنه بعد (إذا) على إضمار فعل ، وهذا الفعل خبر عن مبتدأ مضمر أيضاً بعد (إذا) فإذا قلت : خرجت فإذا زيداً تشتمه ، جاز على تقدير : فإذا أنت تشتم زيداً تشتمه ، لأن سيبويه أجاز أن تقول : مررت به فإذا من يأته يعطه ، على تقدير مبتدأ ، وكأنك قلت : فإذا هو من يأته يعطه[8] ، ويجوز أن تكون (من) مفعولاً بـــه لفعل مضمر بعد (إذا) وإلى هذا أشار بعض المتأخرين[9] .

---

(١) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الضحى .

(٢) بنصب (ثمود) وهى قراءة ابن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر الثقفى . انظر : مختصر فى شواذ القرآن ص ١٣٤ .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

(٤) شرح التسهيل ١٣٩/٢ ، ١٤٠

(٥) شرح الألفية ٢٨٨/١ .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الكهف .

(٧) انظر : تأويل ابن خروف هذا فى تمهيد القواعد ١٦٧٠/٤ .

(٨) انظر : الكتاب ٧٦/٣ .

(٩) انظر هذا التأويل لبعض المتأخرين فى المقاصد الشافية ٨٨/٣ .

والثالث : أنه لما كانت (أما) و (إذا) الفجائية لابتداء الكلام ، وقطع ما بعدهما عما قبلهما بحيث يكون ما بعدهما مبتدأ ، ذكرهما معاً ، فقال : (لأن أما وإذا يقطع بهما الكلام) ولم يتعرض فى كلامه لكونه ذلك واجباً ، فإن جاز النصب بعدهما فإنما يجوز على من قال : زيداً رأيته ، فينصب (زيداً) وإن لم يتقدمه كلام ، هذا إذا لم يمنع من النصب مانع ، وقد وجد المانع فى (إذا) فلا ينصب بعدها الاسم ، وهذا يعزى للأستاذ أبى على الشلوبين[1] .

والذى أراه أن كلام سيبويه هنا غير صريح فى مخالفة جمهور النحويين ، فقد نص على أن الرفع بعد (إذا) الفجائية مستحسن فى الاشتغال ، فقال فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما ينصب فى الألف) : " و لـ (إذا) موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه ، تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو .... "[2] ، ولا شك أن كلام سيبويه يعضد بعضه بعضاً ، أما جواز النصب الذى يظهر منه هنا فالنحويون فيه مختلفون كما رأيت ، وقد قرر ابن مالك أنه غير مرتض لذلك الظاهر ، لمخالفته كلام العرب ، وإنما النكتة التى لم يشعر بها ابن مالك أن سيبويه فى قوله : (فالرفع إلا فى قول من قال : زيداً رأيته ، وزيداً مررت به) إنما هو مجرد ناقل عن بعض العرب ، فإن قلت : لقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو ، بنصب (عبد الله) فهذا على قول بعض العرب مبتدئاً : زيداً رأيته ، وهذا لا يعنى أن سيبويه يجيز النصب بعد (إذا) وإنما أراد أن يعلمك أنك إذا نطقت بالنصب كان ذلك على قول هذا البعض من العرب ، وليس بالاختيار ، بدليل أنه تلا قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم) برفع (ثمود) على الابتداء وإن كان قبله منصوب ، وهو قوله تعالى : (فأرسلنا عليهم ريحاً صرصراً) إذن فنصب الاسم بعد (إذا) ليس مخالفاً كلام العرب كما ادعى ابن مالك ، وإن كان ليس بالاختيار ، ومع هذا فإن ما قرره ابن مالك من الحكم صحيح ، ولولا الوحشة من مخالفة الإمام أبى بشر لنصرت قوله نصراً مؤزراً ، ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل .

ولا يخفى على الفطن أن حمل كلام سيبويه على ما فهمه ابن خروف ليس ببعيد ، لكن الذى يظهر تخريج كلامه على الوجه الذى فهمه الأستاذ أبو على الشلوبين ، فهو أقرب مما فهمه هو ، وبعض المتأخرين . والله أعلم .

---

(١) انظر : التوطئة ص ٢٢٢ ، وتمهيد القواعد ١٦٧٠/٤ .

(٢) الكتاب ١٠٧/١ .

مذهب سيبويه فى نصب ظرف المكان المختص

ظرف المكان المختص هو : ما له اسم من جهة نفسه ، وله أقطار تحويه ، كالبيت ، والدار والسوق ، والشام ، والعراق ، والمسجد ، والطريق ، ولا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة حرف الجر ، كقولك : قعدت فى الدار أو المسجد ، وأقمت بالشام أو بالعراق ، ولا تقول : قعدت الدار ، ولا : صليت المسجد ، ولا : أقمت الشام بالنصب فيهن ، ولكن حكمه أن تجره بحرف الجر[1] .

وقد سمع عن العرب نصب الفعل لظرف المكان المختص بغير وساطة حرف الجر كقولهم : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، وعسل الطريق الثعلب ، وقد ثبت أن النحويين اختلفوا فى انتصابه على مذهب سيبويه : فذكر الأستاذ أبو على الشلوبين ، والرضى ، وأبو حيان ، والسيوطى[2] وجماعة[3] أنه منصوب عنده على الظرفية ، تشبيهاً للمكان المختص بالمبهم ، فقال نجم الأئمة الرضى : " اعلم أن (دخلت) و (سكنت) و (نزلت) تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كان أولا ، نحو : دخلت الدار ، ونزلت الخان ، وسكنت الغرفة ، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة ، فحذف حرف الجر أعنى (فى) معها فى غير المبهم أيضاً ، وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه "[4] .

وقال أبو حيان : " فذهب سيبويه إلى أن انتصابها على الظرف ، تشبيهاً للمختص بالمبهم "[5] .

وذكر ابن الشجرى ، وابن مالك ، وجماعة[6] أنه منصوب عنده على المفعول به ، توسعاً بإسقاط الخافض ، وهو (فى) والأصل : دخلت فى البيت ، وعسل فى الطريق الثعلب ، فحذف الجار ، ونصب ما بعده ، فقال ابن الشجرى : " فمذهب سيبويه أن (البيت) ينتصب بتقدير حذف الخافض "[7] .

---

(١) انظر : المقتضب ٢٣٦/٤ ، وعلل النحو لابن الوراق ص ٣٦٨ ، والارتشاف ٢٥٣/٢ .

(٢) انظر : الهمع ١٥٣/٣ .

(٣) انظر : الأصول فى النحو ١٧١/١ ، واللباب ٢٧٣/١ ، ونتائج الفكر ص ٢٤٩ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٢٥/١ .

(٤) شرح الكافية ١٥/٢ .

(٥) الارتشاف ٢٥٤/٢ .

(٦) انظر : أسرار العربية ص ١٦٨ ، وتوجيه اللمع ص ١٩٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، وأوضح المسالك ٢٩٥/١ ،.

(٧) أمالى ابن الشجرى ١٣٨/٢ .

واستدل ابن مالك على ذلك بما أورده من كلام سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجرى على الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم ، وينصب بالفعل لأنه مفعول) إذا قال : " ..... وإن شئت نصبت ، تقول : ضرب زيد الظهر والبطن ، ومطرنا السهل والجبل ، وقلب زيد ظهره وبطنه ، فالمعنى : أنهم مطروا فى السهل والجبل ، وقلب على الظهر والبطن ، ولكنهم أجازوا هذا ، كما أجازوا : دخلت البيت ، وإنما معناه : دخلت فى البيت ، والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف ؛ لأنك لو قلت : هو ظهره وبطنه ، وأنت تعنى شيئاً على ظهره لم يجز . ولم يجيزوه فى غير السهل والجبل ، والظهر والبطن ، كما لم يجز : دخلت عبد الله ، فجاز هذا فى ذا وحده كما لم يجز حذف الجر إلا فى الأماكن فى مثل : دخلت البيت "[1] .

فقولك : ضرب زيد الظهر والبطن ، ومطرنا السهل والجبل على معنى (فى) لأن المعنى : ضرب فى الظهر والبطن ، ومطرنا فى السهل والجبل ، لكنها ليست بظروف ، لأن تضمينها معنى (فى) ليس بمطرد فيها ، فلا تقول : ضرب زيد اليد والرجل أو الرأس والجسد ، أو : أخصبنا السهل والجبل ، ومن هذا القبيل ما نصب بـ (دخل) من المكان المختص ، نحو : دخلت البيت ، فهو متضمن معنى (فى) لكن ليس باطراد ، ولذا فهو منصوب على إسقاط الخافض ، إذا لو كان منصوباً على الظرفية لم يختص بـ (دخل) بل كنت تقول مثلاً : قعدت البيت ، لأن الظرف لا يختص بعامل دون عامل ، وإنما يتعدى إليه كل فعل ، هذا ما فهمه ابن مالك من كلام سيبويه ، إستناداً إلى قوله : (وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف ، لأنك لو قلت : هو ظهره وبطنه ، وأنت تعنى شيئاً على ظهره لم يجز) .

ثم ذكر أن الأستاذ أبا على الشلوبين غفل عن هذا النص ، فقال : " وقد غفل عن الموضع الشلوبين ، فجعل أن نصب المكان المختص بـ (دخل) عند سيبويه على الظرفية ، وهذا عجيب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض "[2] .

وقد نازع أبو حيان ابن مالك فيما فهمه من كلام سيبويه ، ورأى أنه لا حجة له فى ذلك ؛ لأن انتصاب الظهر والبطن ليس على تقدير (فى) وإنما هو على تقدير (على) والأصل : قلب زيد على ظهره وبطنه ، ولذلك قال فى امتناع أن ينتصب على الظرف :

---

(١) الكتاب ١٥٩/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٠١/٢ .

(لأنك لو قلت : هو ظهره وبطنه ، وأنت تعنى شيئاً على ظهره لم يجز) فجعل المحذوف (على) ولم يجعل المحذوف (فى) لأن حذف (على) ونصب الفعل للمجرور بها ليس على الظرفية ، بل هو مثل : مررت زيداً فى أن نصبه على إسقاط الجار من غير أن يطرد إسقاطه ، وليس على الظرفية .

وقد نص سيبويه على خلاف ما فهمه ابن مالك حيث قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول) بعد أن ذكر تعدى الفعل إلى اسم المكان المختص : " وقال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم[1] ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ؛ لأنه ليس فى (ذهب) دليل على (الشام) وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل : ذهبت الشام : دخلت البيت ، ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية :

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب[2] "[3]

فهذا نص على أن نصب (البيت) بعد (دخلت) مثل نصب (الشام) بعد (ذهبت) على الظرفية مع أنهما مكانان مختصان ، لقول سيبويه : إن من قال : ذهبت الشام، شبهه بالمبهم ، وجعل (دخلت البيت) مثله .

ثم نفى أبو حيان أن يكون الأستاذ أبوعلى غفل عما أورده ابن مالك من كلام سيبويه غاية الأمر أنه رأى لا حجة فيه ، وليس ذلك بعجيب من الشلوبين ، بل العجيب غفلته هو عن نص سيبويه أن (دخلت البيت) مثل (ذهبت الشام) فى الشذوذ ، لأن اعتناء الشلوبين بجمع متفرقات الكتاب ، وتبيين بعضها من بعض هو الذى لم يجعله يقول بما قاله ابن مالك ، ويغتر بما لا دليل فيه ، ويترك النص الذى لا يحتمل تأويلاً ، هذا حاصل ما اعترض به أبو حيان على ابن مالك ، وما فهمه هو من كلام سيبويه[4] .

---

(١) معنى المبهم : أن لا تكون له نهاية معروفة ، ولا حدود محصورة كأسماء الجهات الست ، وحكمه : النصب على الظرفية. انظر الإيضاح العضدى ص ١٦٠ , وشرح شذور الذهب ص ٣٠١ ، ٣٠٥.

(٢) البيت من الكامل ، والمعنى : يقول واصفاً رمحه بأنه يهتز بيده للينه ، كما يهتز ظهر الثعلب السائر على الطريق ، والشاهد فيه قوله : (عسل الطريق الثعلب) حيث حذف حرف الجر (فى) ثم نصب (الطريق) الذى كان مجروراً به ، والأصل : كما عسل فى الطريق الثعلب . انظر : شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ ، والخصائص ٣٢٢/٣ ، وأسرار العربية ص ١٦٩ ، ومغنى اللبيب ١٦/١ ، والتصريح ٣١٢/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٨٥/٢ ، وخزانة الأدب ٨٣/٣ .

(٣) الكتاب ٣٥/١ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٢٧٧/٣ ، ٢٧٨ .

وأقول : إذا كان أبو حيان قد اعترض على ابن مالك بكلام سيبويه ، فإن ابن مالك أيضاً استدل على ما فهمه بكلام سيبويه ، ولم خص أبو حيان قول سيبويه : (وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف) بـ (قلب زيد ظهره وبطنه) وهو صريح فى عوده إلى : ضرب زيد الظهر والبطن ، ومطرنا السهل والجبل ، وقلب زيد ظهره وبطنه، ودخلت البيت وأنها منصوبة على إسقاط (فى) من غير أن يطرد إسقاطه ، لأن عدم الاطراد يكون بأمرين : أحدهما : ألا يستعمل نظائر المسموع مكان المسموع ، وإن اتحد العامل ، كما مر فى : مطرنا السهل والجبل ، وضرب زيد الظهر والبطن .

والثانى : ألا يعمل فى المسموع كل عامل ، كما مر فى (دخلت) مع الأماكن المختصة ، فلا تقول : قعدت البيت .

ويجمع ذلك ألا يقع المتضمن معنى (فى) خبراً لمبتدأ ، فلا يقال : زيد البيت[1] ، وهو الذى اعتمد سيبويه بقوله : (لو قلت : هو ظهره وبطنه ، وأنت تعنى شيئاً على ظهره لم يجز) .

فإذا ثبت أن غير المطرد لا يكون ظرفاً ، وأن هذه الأمثلة كلها من غير المطرد تبين أنها منصوبة على إسقاط الحرف ، وليس على الظرفية ، كما فهمه الشلوبين ، وأبو حيان تأويلاً على سيبويه .

لكن الإنصاف يقتضى أن يكون لسيبويه – رحمه الله – مذهبان فى نحو : دخلت البيت ، فقد شرح أبو سعيد السيرافى قول سيبويه الذى ذكره أبو حيان ، فقال : " فإذا قال القائل : ذهبت الشام ، وجعله ظرفاً من حيث كان مكاناً ، وإن لم يأت بلفظه ، جاز ، وهذا لا يقاس عليه ..... وقد حذفت العرب حرف الجر من الأماكن مع الدخول ، فقالوا : دخلت البيت ، ودخلت الدار ، وكان القياس أن تقول : دخلت فى البيت ، ودخلت فى الدار إلا أنهم حذفوا حرف الجر ، وجعلوه كالظروف ، لأنها أماكن ، وجعل سيبويه حذف حرف الجر من (الشام) بتأويل أنه مكان كحذف حرف الجر من (دخلت البيت) بتأويل أنه مكان "[2] .

فتلاحظ أنه جعل (الشام) و (البيت) منصوبين على الظرفية ، وهو ما فهمه الأكثرون من كلام سيبويه ، وإذا كان الأستاذ أبوعلى قد غفل عن أحد النصين ، فقد غفل ابن مالك عن النص الآخر ، وسبحان من لا تجوز عليه الغفلة ! والله أعلم

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٣/٢٨٦ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/٢٧١ ، ٢٧٢ .

مذهب سيبويه فى ناصب المفعول معه فى نحو قولهم : مالك وزيداً ، وما شأنك وعمرا

جمهور البصريين على أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار[١] ، ولذا وجب نصب (زيداً) و (عمراً) فى هذين المثالين على أنهما مفعول معه ، لكن ليس فيهما عامل ينصبه ، فتحتم على النحويين أن يقدروا له ناصباً ، فراحوا إلى كلام سيبويه يتبصرون فيه ، ويعملون فيه فكرهم كى ينهجوا نهجه ، ويهتدوا بهدى مذهبه ، فألفوه يقول فى الباب المترجم بـ (هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله) : " وذلك قولك : مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً .... فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسة زيداً ، أو : وملابستك زيداً ، فكان أن يكون (زيد) على فعل ، وتكون الملابسة على الشأن، لأن الشأن معه ملابسة له أحسن من أن يجروا المظهر على المضمر"[٢].

فجعل ابن مالك ، وتبعه السيوطى مذهب سيبويه أنه منصوب بـ (كان) مضمرة قبل الجار للضمير ، وهو : اللام ، وشأن ، أو بمصدر (لابس) منوياً بعد (الواو) والتقدير : ما كان لك وزيداً ، وما كان شأنك وعمرا أو : مالك وملابسة زيداً أو : وملابستك زيداً ، وما شأنك وملابسة عمرا أو : وملابستك عمرا[٣] .

وكان السيرافى ، وابن طاهر[٤] ، وابن خروف ، وابن يعيش[٥] ، وأبو على الشلوبين[٦] ، وابن الضائع[٧] يجعلون مذهبه أنه منصوب بفعل مقدر قبل الواو ، والتقدير : مالك لابست وزيداً ، وما شأنك لابست وعمراً .

قال السيرافى : " وقد مثل سيبويه : ما شأنك وملابسة زيداً ، وملابستك زيداً ، ولا يخرج ذلك عن معنى : ما صنعت وزيداً ، وما تصنع وزيداً ؛ لأن ذلك ملابسة , وكيف ما عبر عنه إذا أدى المعنى جاز "[٨] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، واللباب ٤٣٢/١ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٣١/١ .

(٢) الكتاب ٣٠٧/١ ، ٣٠٩ ,

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٥٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٦/١ ، والهمع ٢٤٢/٣ .

(٤) انظر رأى ابن طاهر فى الارتشاف ٢٨٨/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٥٠/٢ .

(٦) انظر رأيه فى تمهيد القواعد ٢٠٦٩/٤ ، والارتشاف ٢٨٨/٢ .

(٧) انظر رأى ابن الضائع فى الهمع ٢٤٢/٣ .

(٨) شرح كتاب سيبويه ٢٠٣/٢ .

يعنى : أن سيبويه لا يريد بتقدير : (ملابستك) أن المفعول معه منصوب بهذا المصدر المقدر ، وإنما أراد بهذا التقدير تفسير المعنى فقط لا تفسير الإعراب ، ثم قال ابن خروف : " فكلامه هنا محمول على المعنى ، وجاز إضمار الفعل هنا ، وهو لا يحمل على الأول من حيث لم يصرح بظهوره ، فإن أظهرته على جهة التقدير جئت بالمصدر "[1] .

فلما منعوا تقدير المصدر ، جعلوا العامل المضمر فعلا ، واستدلوا على ذلك بترجمة الباب ، وهى قول سيبويه : (هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله وذلك قولك : مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً) فبنى الباب على إضمار الفعل ، هذا مع ما تقرر من أن مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله ، لأنه كالموصول وصلته ، ولا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته ، ولا أدل على ذلك من ذكر سيبويه هذه المسألة فى باب المفعول معه ، ولو كان تقديره المصدر تقديراً إعرابياً لكان المنصوب مفعولاً به ، وليس مفعولاً معه[2] .

وأنت خبير بأنه لا سبب وراء حشد كل هذه الأدلة إلا التفادى من نصب المفعول معه بمصدر مقدر ، ومع هذا فإن الأندلسى – رحمه الله – لا يرى إلا أن مراد سيبويه أن المصدر المقدر هو العامل ، وجاز ذلك هنا لقوة الدلالة عليه من قبل أن (مالك) و (ما شأنك) إذا جاء بعدهما نحو (وزيد) دل على أن الإنكار إنما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ، ولاسيما أن الواو تؤذن بمعنى الملابسة ، لكونها بمعنى (مع)[3] .

وما أنا مما فهمه ابن مالك ، والأندلسى على يقين من أن مذهب سيبويه أن المفعول معه فى هذين المثالين منصوب بالمصدر المقدر بعد الواو ، لأنا إذا فعلنا ذلك أحلنا المسألة ، وأخرجناها من باب المفعول معه إلى المفعول به ، وقد عرفت أيها القارئ الكريم أن سيبويه ذكرها فى باب المفعول معه .

وما فهمه ابن مالك ، ومن وافقه من أن مذهبه أنه منصوب بـ (كان) مضمرة قبل الجار للضمير هو الأقرب إلى الصواب ، لأن تقدير الملابسة لا يغنى عن تقدير الفعل من قبل أن المفعول معه مع تقديرها يكون نفس ملابسه ، فيحتاج إلى تقدير (كان) قبل الجار ،

---

(١) انظر كلامه هذا فى : شرح التسهيل ٢/٢٥٧ ، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٧٠ ، وانظر : شرح الكافية ٢/٤٣ .

(٢) انظر : تمهيد القواعد ٤/٢٠٦٩ .

(٣) انظر ما فهمه الأندلسى فى شرح الكافية ٢/٤٢ .

وهو ما يؤكد صحة ما فهمه السيرافى ، وابن خروف ، وابن يعيش وغيرهم من أن سيبويه قصد بالملابسة تفسير المعنى لا تفسير الإعراب ، بل هو الواجب ، لتصريحه بمنع حذف المصدر فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير) إذ قال بعد إنشاده قول عمرو بن معدى كرب :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان[1]

" كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه .... ولا يجوز رفع (زيد) على إلا أن يكون ، لأنك لا تضمر الاسم الذى هذا من تمامه ، لأن (أن) يكون اسماً "[2] . فهذا نص صريح فى أن المصدر العامل لا يحذف .

وبما نقلته عن السيرافى واطلعت عليه من كلام ابن خروف ، وابن يعيش ، والأستاذ أبي على ، وابن الضائع يتبين أنهم لا يقولون بتقدير الفعل بعد الواو ؛ كما ادعاه أبو حيان [3]، وناظر الجيش[4] ، وإنما يقدرونه قبل الواو ، وهو ما أثبته كما رأيت . والله أعلم

مذهب سيبويه فى المعطوف على المستثنى بـ (غير)

إذا عطفت على الاسم المستثنى بـ (غير) كما فى نحو : ما أتانى غير زيد وعمرو ، جاز لك فى (عمرو) وجهان :

أحدهما : الجر عطفاً على لفظ (زيد) فتقول : ما أتانى غير زيد وعمرو ، بجر (عمرو) وهو الأجود عند سيبويه ، لمشاكلة لفظ المعطوف للفظ المعطوف عليه مع تساويهما فى المعنى .

والثانى : الرفع ؛ فتقول : ما أتانى غير زيد وعمرو ، برفع (عمرو) لأن المعنى : ما أتانى إلا زيد وعمرو[5] .

---

(١) البيت من الوافر ، والمعنى : أقسم بعمر أبيك أن لابد للأخ أن يفارق أخاه يوماً ، وكذلك الفرقدان سيتفارقان يوماً ، والشاهد فيه قوله : (إلا الفرقدان) حيث جاءت (إلا) صفة لـ (كل) مع صحة جعلها للاستثناء . انظر : ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٧٨ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ، وشرح المفصل ٨٩/٢ ، وشرح الكافية ١٦٠/٢ ، والجنى الدانى ص ٥١٩ ، وخزانة الأدب ٣٢١/٩ .

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢٨٨/٢ .

(٤) انظر : تمهيد القواعد ٢٠٧٠/٤ .

(٥) انظر : المقرب ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، والمقاصد الشافية ٣٩٤/٣ .

وقد اختلف النحويون : على أى وجه جاز عند سيبويه رفع (عمرو) لأنه قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما أجرى على موضع غير لا على ما بعد غير) : " زعم الخليل – رحمه الله – ويونس أنه يجوز : ما أتانى غير زيد وعمرو ، فالوجه الجر ، وذلك أن (غير زيد) فى موضع (إلا زيد) وفى معناه ، فحملوه على الموضع ، كما قال :

فلسنا بالجبال ولا الحديدا[1]

فلما كان فى موضع (إلا زيد) وكان معناه كمعناه ، حملوه على الموضع ؛ والدليل على ذلك أنك إذا قلت : غير زيد ، فكأنك قد قلت : إلا زيد ، ألا ترى أنك تقول : ما أتانى غير زيد وإلا عمرو ، فلا يقبح الكلام ، كأنك قلت : ما أتانى إلا زيد وإلا عمرو "[2] .

فظاهر كلام سيبويه أن رفع (عمرو) بالعطف على محل (زيد) لأن محله الرفع على الفاعلية الذى كان يستحقه إذا وقع بعد (إلا) ولكن حل (غير زيد) محل (إلا زيد) لأن المعنى : ما أتانى إلا زيد وعمرو ، هذا ما فهمه أكثر النحويين[3] .

قال أبو حيان : " وظاهر كلام سيبويه أنه عطف على الموضع ، لأن (غير) دخيلة فى الاستثناء ، فالمستثنى بعدها أصله أن يكون معمولاً لما قبل (إلا) فالمجوز موجود ، وهو طالب الرفع والنصب ، وإن كان ما بعد (غير) مجروراً "[4] .

وقد استدلوا على أن مذهب سيبويه أنه معطوف على المحل بإنشاده لهذا البيت الذى عطف فيه (الحديدا) بالنصب على محل (بالجبال) فمحله النصب ؛ لأنه خبر (ليس).

ولم يرتض الأستاذ أبوعلى الشلوبين[5] ، وابن هشام هذا الفهم ، بل ادعيا أن

---

(١) البيت من الوافر ، وصدره : معاوى إننا بشر فأسجح ، وقائله : عقيبة الأسدى ، والمعنى : اعف عنا يا معاوية واصفح ، فلسنا جبالاً ولا حديداً ، بل نحن بشر نخطئ ونصيب . والشاهد فيه قوله : (فلسنا بالجبال ولا الحديدا) حيث عطف (الحديدا) على محل الجار والمجرور (بالجبال) إذ هو خبر (ليس) والباء فيه زائدة . انظر : إصلاح الخلل ص ١٧١ ، وأمالى ابن الحاجب ١٦٠/١ ، وشرح الكافية ٣٤٥/١ ، وشرح شواهد المغنى ٨٧٠/٢ ، وخزانة الأدب ٢٦٠/٢ .

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢ .

(٣) انظر : المقتضب ٢٨١/٣ ، والأصول فى النحو ٢٨٥/١ ، وشرح الجمل الكبير ٢٥٩/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٤٣/١ ، والهمع ٢٧٩/٣ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٥٨/٢ ، وحاشية يس على التصريح ٣٦٢/١ وحاشية الخضرى ٢٠٨/١ .

(٤) التذييل والتكميل ٦٥٥/٣ .

(٥) انظر رأى الشلوبين فى : الارتشاف ٣٢٣/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٢٢٣/٥ ، وحاشية يس ٣٦٢/١ ، وحاشية الخضرى ٢٠٨/١ .

المفهوم من كلام سيبويه أنه معطوف على المعنى المسمى بـ (التوهم)[1] أى : على توهم أن (إلا) داخلة على المعطوف عليه ، وهو : (زيد) قال ابن هشام : " والصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سيبويه "[2] .

ثم استدل على صحة ذلك بأن هذا البيت الذى شبه به سيبويه من قبيل العطف على التوهم ، لأنه على توهم أن المعطوف عليه ، وهو : (بالجبال) منصوب ، ولو كان من قبيل العطف على المحل لأورده مستشهداً به ، وليس مشبهاً به ، قال ابن هشام : " وقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ، ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به "[3] .

ومع هذا فإنى أرى الصحيح فيما فهمه أكثر النحويين ، وهو : أن مذهب سيبويه فى رفع المعطوف على المستثنى بـ (غير) أو نصبه إنما هو بالعطف على محل المستثنى ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أن هذا هو الظاهر من كلامه .

ثانياً : تصريحه بأنهم حملوه على المحل ، ولم يكفه حتى استدل على ذلك بأن الكلام لا يقبح بعطف (إلا) على (غير) إذا قلت : ما أتانى غير زيد وإلا عمرو ، لأن الموضع ، والمعنى واحد .

ثالثاً: أن النحويين قد صرحوا بأن هذا البيت الذى نظر به سيبويه من قبيل العطف على المحل[4] ، قال أبو سعيد السيرافى : " ومن أجل ذلك شبهه بقولهم : فلسنا بالجبال ولا الحديدا

أجراه على موضع الباء ؛ لأنه فى موضع خبر (ليس) ولو أجراه على ما بعد الباء، لقال : ولا الحديد "[5] .

رابعاً : لم يظهر لى قول ابن هشام : (ولو أراد ذلك لم يقل : إنهم شبهوه به) لأن سيبويه لم يقل ذلك ، وإنما هو الذى شبهه بهذا البيت ، كما هو صريح قوله، ومع تسليمنا بأنه قال

---

(١) انظر : الهمع ٥/٢٨٠ .

(٢) ، (٣) مغنى اللبيب ٢/٥٥٠ .

(٤) انظر : المقتضب ٢/٣٣٧ ، ٤/١١٢ ، ٣٧١ ، والجمل فى النحو ص ٥٥ ، والإنصاف ١/٣٣٣ ، وتوجيه اللمع ص ١٤٤ ، وشرح الجمل الكبير ١/٢٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٣ ، ٤/٤٧ ، والبسيط ٢/٨٠١ ، وشرح الكافية ٢/٢٢٤ ، ورصف المبانى ص ١٢٩ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣/٣٢ ، وانظر : ١/٣٤٥ .

ذلك ، فإن هذه اللفظة لا تقتضى أنه من قبيل العطف على التوهم ، لأن سيبويه استشهد به فى أكثر من موضع على العطف على المحل[1] .

فلأجل هذه الأسباب صح عندى فهم أكثر النحويين ، وبعد عنى ما فهمه ابن هشام تبعاً للشلوبين من أن العطف على التوهم هو مذهب سيبويه ، وكأن الشلوبين لما لم يجد مجوزاً ادعى التوهم[2] . والله أعلم .

مذهب سيبويه فى معنى (رب)

نسب ابن مالك ، وابن هشام الخضراوى قبله لسيبويه أن معنى (رب) التكثير ، واستدلا بقوله فى الباب المترجم بـ (هذا باب كم) : " اعلم أن لـ (كم) موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف ، وأين . والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى (رب) "[3] .

وبقوله فى الباب نفسه : " واعلم أن (كم) فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأن المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم ، و (رب) غير اسم بمنزلة (من) "[4] .

وبقوله فى الباب أيضاً : " واعلم أن (كم) فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون ، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو : مائتى درهم ، فانجر الدرهم ، لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى (رب) "[5] .

قال الخضراوى : " كون (رب) للتكثير هو المشهور عند الخليل ، وظاهر كلام سيبويه "[6] .

وقال ابن مالك : " هذا نصه ، ولا معارض له فى كتابه ؛ فعلم أن مذهبه كون (رب) مساوية لـ (كم) الخبرية فى المعنى ، ولا خلاف أن معنى (كم) الخبرية التكثير "[7].

---

(١) انظر : الكتاب ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٩١/٣ .

(٢) انظر : تمهيد القواعد ٢٢٢٣/٥ .

(٣) الكتاب ١٥٦/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٦١/٢ .

(٥) المصدر نفسه ١٦١/٢ .

(٦) انظر كلام الخضراوى هذا فى تمهيد القواعد ٣٠٢٩/٦ .

(٧) شرح التسهيل ١٧٨/٣، وانظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٠٤ .

ومن هذا نعلم أن ابن مالك فهم من كلام سيبويه أن (رب) مساوية لـ (كم) فى معنى التكثير بناء منه على أمرين :

أحدهما : أنه لا معارض له فى كتابه .

والثانى : أنه لا خلاف أن (كم) لا تكون إلا للتكثير .

وقد اقتنع ناظر الجيش بما استدل به ابن مالك من كلام سيبويه ، واطمئن لأن يقول : " لاشك أن مذهب سيبويه أنها للتكثير "[1] .

وكان الأستاذ أبو على الشلوبين ، وابن أبى الربيع[2] ، والمرادى[3] وغيرهم يفهمون من كلام سيبويه أنها بمعنى التقليل ، فإذا كانت فى مقام المباهاة والافتخار ، كان معناها التكثير كمعنى (كم) على سبيل المجاز للمبالغة ، وغيرها من الأغراض التى يقصدونها فى كلامهم مع بقائها على أصل وضعها من التقليل ، ولأجل هذا قال سيبويه : إن (كم) معناها معنى (رب) أى : فى التكثير بها فى مقام الافتخار ، وإن كانت للتقليل ، و (كم) للتكثير ، وربما جمعهما الشاعر فى شعر واحد كقول عمارة بن عقيل[4] :

فإن تكن الأيام شيبن مفرقى ... وأكثرن أشجانى وقللن من غربى

فيا رب يوم قد شربت بمشرب ... شفيت به عن الصدى بارد عذب

وكم ليلة قد بتها غير آثم ... بناحية الحجلين منعمة القلب[5]

فمراد الشاعر تكثير أيامه ولياليه التى فعل فيها ما ذكره إلا أنه راعى فيما أدخل عليه (رب) كونه قليل النظير ، وراعى فيما أدخل عليه (كم) كونه كثيراً .

ومن ثم اعترض المرادى على ابن مالك فى هذا الفهم ، ورده بما لا مدفع له وهو :

أولاً : أن قوله : (هذا نصه ، ولا معارض له فى كتابه) غير مسلم ؛ لأن سيبويه إذا تكلم

---

(١) تمهيد القواعد ٣٠٢٩/٦ .

(٢) انظر : البسيط ٨٦٠/٢ .

(٣) انظر : التوطئة ص ٢٤٥ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٠٠/١ ، والمقرب ص ٢١٨ ، ٢١٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٩/١ .

(٤) هو : عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير شاعر مقدم من أحفاد جرير الشاعر المعروف ، كان النحويون فى البصرة ، يأخذون عنه اللغة ، توفى سنة ٢٣٩هـ ، انظر : الأعلام ١٩٣/٥ .

(٥) الأبيات من الطويل ، والمفرق : وسط شعر الرأس ، والغرب : المراد به : نشاطه فى شبابه ، والحجلين: اسم موضع . انظر : الأشمونى بحاشية الصبان ٨٠/٤ ، والهمع ١٧٦/٤ .

فى الشواذ فى (كتابه) فمن عادته فى كثير منها أن يقول : " ورب شئ هكذا " يريد : أنه قليل نادر ، كقوله فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله) : " وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن (لات حين مناص) كذلك ، ورب شئ هكذا ، وهو كقول بعضهم :

هذه ملحفة جديدة فى القلة "[1] . ومثل هذا فى كتابه كثير[2] ، فكيف يفهم ابن مالك أنه أراد بقوله : " ومعناها معنى رب " أنها مثلها فى الكثرة ، وهو يستعملها فى كلامه بضد ذلك ؟

ثانياً : أن كل من شرح (كتاب سيبويه) لم يفهم أحد منهم أن سيبويه أراد بهذا الكلام أن (رب) للتكثير[3] .

والذى تركن إليه النفس ، ويطمئن به القلب ما فهمه الشلوبين ، وابن أبى الربيع ، والمرادى من أن مذهب سيبويه أن معنى (رب) التقليل ، وأنها مثل (كم) فى التكثير بها فى مقام الافتخار على طريق المجاز ، فما أنا على يقين مما فهمه الخضراوى ، وابن مالك من أن سيبويه سوى بينها ، وبين (كم) الخبرية فى معنى التكثير ، وذلك للمستندات الآتية :

أولاً : أن قول سيبويه : " ومعناها معنى رب " لا يدل على التسوية بينهما فى التكثير ضرورة أنه يستعملها فى كلامه بضد ذلك .

ثانياً : أن دعوى ابن مالك عدم الخلاف فى أن معنى (كم) التكثير غير صحيحة ، فقد خالف ابن طاهر وتبعه تلميذه ابن خروف ، وذكر أنه مذهب سيبويه أنها تقع على القليل والكثير ؛ لأنها لمبهم العدد عنده من قليل وكثير[4] ، وهو الأقرب إلى الصواب ، لأن سيبويه نظر (كم) الخبرية بـ (رب) فى العمل فقط فقال : " واعلم أن (كم) فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأن المعنى واحد "[5] وهذا دليل واضح على أنه لا يلزم التسوية

---

(١) الكتاب ٦٠/١ .

(٢) انظر : إيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٢/١ .

(٣) انظر : الجنى الدانى ص ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٤) انظر : الارتشاف ٤٥٦/٢ ، والهمع ١٧٥/٤ .

(٥) الكتاب ١٦١/٢ .

بينهما فى التكثير ، ويؤكد هذا أن أبا على الفارسى – رحمه الله – كان يتأول المعنى فى كلام سيبويه بالحكم[1] مما بات واضحاً أن المعنى الذى يجمع بينهما هو التقليل فقط ، وقد ثبت عن العرب أنهم يقللون بـ (كم) على وجه الهزء ، فيقولون : كم ضيف قرى زيد ، وهو لم يقر ضيفاً ، لأنه أبلغ من قولهم : هو بخيل[2] .

ثالثاً : أن ابن مالك نفسه قد هدى إلى الحق من أن مذهب سيبويه أن (رب) للتقليل ، فقد صرح عند حديثه عن معنى (قد) إذا دخلت على الفعل المضارع بأن معناها كمعنى (رب) فى التقليل ، لا فى التكثير ، واستدل بقول سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم) : " وتكون(قد) بمنزلة (ربما) "[3] .

فجعل إطلاق سيبويه القول بأنها بمنزلة (ربما) تصريحاً منه بالتسوية بينهما فى التقليل[4]، إذاً فقوله هنا : إن مذهب سيبويه أن معنى (رب) التكثير لا يجديه نفعاً فى مرامه، بل هو عليه لما ذكرت لك .

رابعاً : أن الخضراوى ليس جازماً بما نسبه لسيبويه ، وإنما قاله أخذاً بظاهر كلامه ، ومثل هذا لا يقوم دليلاً على أن (رب) عنده للتكثير .

خامساً : أن هذا الذى ذكره المرادى عن الشراح من أنه لم يفهم أحد منهم أن سيبويه أراد بهذا الكلام أن (رب) للتكثير هو الحق ، فقد شرح أبو على الفارسى قول سيبويه : " (ومعناها معنى رب) فقال : " الاشتراك بين (كم) و (رب) فى أنهما يقعان صدراً ، وفى أنهما لا يدخلان إلا على نكرة ، وفى أن الاسم النكرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الواقع بعد (كم) يدل على كثير ، والواقع بعد (رب) يدل على قليل"[5] . وكذا قال ابن درستويه ، والرمانى ، وغيرهما فى شرح هذا الموضع من كلام سيبويه[6] .

سادساً : أن كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعون على أن (رب) للتقليل ، وأنها ضد (كم) فى التكثير ، كعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، وأبى زيد الأنصارى ، والمازنى ، والمبرد ،

---

(١) انظر : تمهيد القواعد ٣٠٢٩/٦ .

(٢) انظر : إيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٣/١ .

(٣) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٩/١ .

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٣٠٠/١ .

(٦) انظر : الجنى الدانى ص ٤٤٧ .

وابن السراج ، والزجاج ، والسيرافى ، وابن جنى ، وكذلك جلة الكوفيين كالكسائى ، والفراء ، ومعاذ الهراء ، وهشام ، وابن سعدان ، وبهذا قال الزمخشرى ، والمحققون من النحويين[1] . والله أعلم

مذهب سيبويه فى دلالة (من) الزائدة

من المعلوم أن (من) تزاد بشرط تقدم نفى أو نهى أو استفهام بـ (هل) وأن يكون مجرورها نكرة ، نحو قوله تعالى : (ما جاءنا من بشير)[2] يقول سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم) : " وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك: ما أتانى من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بـ (من) لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس "[3] .

وقد فهم ابن مالك من قوله : " لأن هذا موضع تبعيض .... الخ " أنها حين زيدت بالشرط المذكور كان الكلام دالاً على التبعيض ، فقد فسر هذا الموضع فقال : " يريد : أن (من) دلت على شمول الجنس فلكل بعض منه قسط من المنسوب إلى جميعها ؛ فالتبعيض على هذا التقدير مقصود "[4] .

ثم إنه أورد على سيبويه بمقتضى ذلك الفهم اعتراضاً ، فقال : " وهذا غير مرضى؛ لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض ، وإنما المقصود بزيادة (من) فى نحو : ما أتانى من رجل : جعل المجرور بها نصاً فى العموم ، وإنما تكون للتبعيض إذا لم يقصد عموم ، وحسن فى موضعها (بعض) "[5] .

وفهمه أبو حيان على أن مراده أنها زيدت لتفيد النص على العموم ، لأن الكلام قبل زيادتها كان يفهم منه التبعيض من قبل أنك إذا قلت : ما أتانى رجل ، جاز أن تكون

---

(١) انظر : المقتضب ١٣٩/٤ ، والأصول فى النحو ٤١٧/١ ، والإيضاح العضدى ص ٢٠٠ ، وشرح كتاب سيبويه ٤٩٢/٢ ، والمفصل ص ٢٨٦ ، وتوجيه اللمع ص ٢٣١ ، وشرح الجمل الكبير ٥٠٠/١ ، والبسيط٨٥٩/٢ ، وتمهيد القواعد ٣٠٣٠/٦ ، والتصريح ١٨/٢ ، والهمع ١٧٤/٤ .

(٢) من الآية ١٩ من سورة المائدة .

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٤) شرح التسهيل ١٣٥/٣ .

(٥) شرح التسهيل ١٣٥/٣ .

أردت أن تنفى رجلاً واحداً ، وأن تكون أردت أن تنفى جنس الرجال ، فإذا زدت (من) فقلت : ما أتانى من رجل ، دللت على العموم ضرورة أن النفى استغرق الجنس ، وصار المعنى : ما أتانى من جنس الرجال أحد .

وبناء على هذا الفهم جزم أبو حيان بأن مذهب سيبويه أن (من) الزائدة إنما هى للتنصيص على العموم[1] ، وسبقه إلى هذا الفهم ابن يعيش[2] وغيره من النحويين[3] .

ولا ريب فى صحة هذا الفهم ، وهو ما ينبغى حمل كلام سيبويه عليه ، لأنه صريح فى أن (من) زيدت لتنص على العموم ، لما كان الكلام بدونها يفهم منه التبعيض .

وكل من شرح هذا الموضع من كلام سيبويه لم يقل أحد منهم : إن سيبويه أراد بهذا الكلام أن (من) الزائدة تفيد معنى التبعيض ، فقد شرح السيرافى هذا الموضع فقال : " ..... لأن المتكلم إذا قال : ما جاءنى رجل يجوز أن تنفى الجنس بهذا اللفظ ، كما تنفيه بقوله : ما جاءنى أحد ، فإذا أدخل (من) فإنما يدخلها توكيداً ، لأنه لم يتغير المعنى الذى قصده بدخول (من) وإنما تزاد (من) لأن فيه تأول البعض ، لأنه قد نفى كل بعض للجنس الذى نفاه مفرداً ، كأنه قال : ما جاءنى زيد ولا عمرو ولا غير ذلك من أبعاض هذا الجنس "[4] .

أما ابن مالك فقد فهم كلام سيبويه فهماً عجيباً ، وحمله على غير مراده مع تصريح سيبويه بمراده ، ثم إن هذا الاعتراض الذى أورده على سيبويه بمقتضى ذلك الفهم إنما هو اعتراض ساقط ، لترتبه على الفهم المخل بمراد سيبويه . والله أعلم

مذهب سيبويه فى كلمة (على)

ادعى ابن الطراوة أن مذهب سيبويه أن (على) ظرف بمعنى (فوق) ولا تكون حرف جر ، فإذا قلت : جلست على الكرسى ، فهى بمعنى : جلست فوقه[5] ، واستدل بما ذكره سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم) وهو قوله : " وهو

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٦/٤ ، والارتشاف ٤٤٥/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٨٩٩/٦ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٧/٨ .

(٣) انظر : أمالى ابن الشجرى ٣٧٩/٢ ، ٥٢٩ ، واللباب ٣٥٥/١ ، وشرح الجمل الكبير ٤٨٤/١ ، ٤٨٥ ، ورصف المبانى ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٠١/٥ .

(٥) انظر : الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى الإيضاح ص ٧٩.

(أى : على) اسم , ولا يكون إلا ظرفاً ، ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه "[1] .

كما نسب هذا إلى سيبويه ابن طاهر ، وابن خروف ، وأبو على الرندى ، وابن معزوز[2]، والشلوبين فى أحد قوليه عملاً بما ذكره سيبويه ، وأن معنى الظرفية ظاهر فيها[3].

وكان ابن أبى الربيع يرى أن مذهب سيبويه أن (على) تكون حرف جر ، وتكون ظرفاً بمعنى (فوق) وحمل قول سيبويه : " ولا يكون إلا ظرفاً " على أنه يريد : ولا تكون إلا ظرفاً إذا كان اسماً ، واستدل على هذا الفهم بأن سيبويه نص فى أول الكتاب على أنها حرف جر حيث قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول) ما ملخصه : " أنك تقول : استغفرت الله الذنب ، والأصل : استغفرت الله من الذنب ، فأسقط حرف الجر " ونظره بقول المتلمس :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس[4]

وقال فى هذا : إنه على إسقاط حرف الجر ، وأن الأصل : آليت على حب العراق "[5] انتهى ملخصاً .

قال ابن أبى الربيع : " فهذا يدلك على أن (على) تكون عنده حرف جر ، وأن قوله فى (باب عدة ما يكون عليه الكلم): " ولا يكون إلا ظرفاً " يريد : إذا كانت اسماً"[6].

---

(١) الكتاب ٢٣١/٤ .

(٢) هو : يوسف بن معزوز القيسى ، أبو الحجاج : عالم بالعربية من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس ، انتقل أخيراً إلى مرسية ، وأقرأ بها من مؤلفاته : شرح الإيضاح للفارسى ، والتنبيه على أغلاط الزمخشرى فى (المفصل) توفى سنة ٦٢٥ هـ ، انظر : بغية الوعاة ٣٦٢/٢ ، والأعلام ٢٥٤/٨ .

(٣) انظر فى آراء هؤلاء : الارتشاف ٤٥١/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٤٠٧/١ .

(٤) البيت من البسيط ، والمعنى : أقسمت ألا آكل من حب العراق ، والشاهد فيه قوله : (آليت حب العراق) حيث حذف حرف الجر (على) ثم نصب (حب) الذى كان مجروراً به ، والأصل : على حب العراق . انظر : ديوان المتلمس ص ٩٥ ، والكافى ١١١٧/٣ ، ومغنى اللبيب ١١٥/١ ، وأوضح المسالك ٢٧٠/١ ، وشرح شواهد المغنى ٢٩٤/١ .

(٥) الكتاب ٣٨/١ (بتصرف) .

(٦) البسيط ٨٤٨/٢ ، وانظر : الجنى الدانى ص ٤٧٣ .

والذى يلوح من مذهب سيبويه ما فهمه ابن أبى الربيع ، وهو : أن (على) عنده تكون حرف جر وتكون ظرفاً بمعنى (فوق) فإن ما استدل به ابن الطراوة وغيره غير قاطع للأسباب الآتية :

أولاً : أن سيبويه ذكرها فيما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر حين أول قول المتلمس على أن أصله : آليت على حب العراق .

ثانياً : أن سيبويه قيد اسمية (على) بدخول حرف الجر عليها كما ترى ، ولو كانت عنده اسماً بإطلاق لقال فى المثال : نهض عليه ، ويؤكد ذلك عندك أنى رأيت حديثه عن ظرفية (على) لا ينفك من إدخال حرف الجر عليها ، كقوله فى الباب المترجم بـ (هذا باب الجر): " وأما الحروف التى تكون ظرفاً فنحو : خلف ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، وقبل ، ومع ، وعلى ؛ لأنك تقول : من عليك كما تقول : من فوقك "[1] .

فتلاحظ – أيها القارئ الكريم – أنه عد من جملة الظروف (فوق) ولو كانت (على) مرادفة لها مطلقاً لما احتاج إلى تقييدها بحرف الجر (من) لكنه قيدها كما قيد ظرفية (عن) حين قال : " وأما (عن) فاسم إذا قلت : من عن يمينك ، لأن (من) لا تعمل إلا فى الأسماء "[2] .

ثالثاً : أن الجمهور من النحويين عولوا على هذا المفهوم فى قولهم : إن (على) لا تكون اسماً بمعنى (فوق) إلا إذا دخل عليها حرف جر[3] .

ولأجل ذلك صح عندى ما فهمه ابن أبى الربيع ، وهو : أن مذهب سيبويه فى كلمة (على) أنها تكون حرف جر ، كما تكون ظرفاً بمعنى (فوق) وليس كما ادعاه ابن الطراوة ومن وافقه اغتراراً بظاهر قوله : (ولا يكون إلا ظرفاً) لأن مراده بهذا أنها لا تكون إلا ظرفاً ، إذا كانت اسماً . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٤٢٠/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٢٨/٤ .

(٣) انظر : المقتضب ٥٣/٣ ، وعلل النحو لابن الوراق ص ٢٠٧ ، وأسرار العربية ص ٢٣١ ، واللباب ٣٥٩/١ ، وتوجيه اللمع ص ٢٣٤ ، وشرح الجمل الكبير ٤٨١/١ ، .وشرح الكافية ٣٣٤/٤ ، وشرح الألفية للمرادى ٤٠٧/١ ، ومغنى اللبيب ١٦٦/١ ، والمقاصد الشافية ٦٧٢/٣ .

مذهب سيبويه فى كون (مما) بمعنى (ربما)

ذهب السيرافى ، والأعلم الشنتمرى ، وابن السيد ، وابن الشجرى ، وابن طاهر ، وابن خروف ، ونجم الأئمة الرضى إلى أن (من) الجارة إذا كفت بـ (ما) تغير معناها ، وصارت بمعنى (ربما)[1] .

واستدلوا على ذلك بأن سيبويه أشار إلى هذا المعنى كثيراً فى كلامه ، كقوله فى البـاب المترجم بـ (هذا باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض[2]): " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم "[3] .

وقال فى الباب المترجم بـ (هذا باب من أبواب أن التى تكون والفعـل بمـنزل مصدر) : " وإن شئت قلت : إنى مما أفعل ، فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : ربما ، قال أبو حية النميرى :

وإنا لمما نـضرب الكـبش ضـربة على رأسه تلقى اللسان من الفـم[4] "[5]

قال السيرافى : " قوله : (مما يحذفون) أراد : ربما يحذفون ، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً فى كتابه ، والعرب تقول : أنت مما تفعل كذا ، أى : ربما تفعل "[6] .

وقد استبعد أبو العباس المبرد أن تكون (مما) للتقليل كـ (ربما) فى البيت ، لأنه ينبغى أن يكون غير مقلل لضربه للكبش على رأسه ، لأنه فى مقام المباهاة والافتخـار[7] ،

---

(١) انظر : إصلاح الخلل ص ٣٦٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٥٦٦/٢ ، وشرح الكافية ٣٤٣/٤ ، وتمهيد القواعد ٢٨٩٧/٦ ، والهمع ٤/ ٢١٥ .

(٢) الأعراض : ما يعرض فى الكلام فيجئ على غير ما ينبغى أن يكون عليه قياسه . انظر : شرح كتـاب سيبويه ١٧٩/١ .

(٣) الكتاب ٢٤/١ .

(٤) البيت من الطويل ، والمعنى : إنا قوم شجعان بطاشون فى الحرب ، نضرب زعيم الأعداء على رأسـه ضربة تخرج لسانه من فمه . والشاهد فيه قوله : (لمما) حيث كفت (من) الجارة عن عملها لاتصالها بـ (ما) فتغير معناها وصارت بمعنى (ربما) وما تفيده من التقليل أو التكثير . انظـر : المقتـضب ١٧٤/٤ ، والأزهية فى علم الحروف للهروى ص ٩١ ، والجنى الدانى ص ٣١٥ ، والهمع ٤ ٢١٥ ، وخزانة الأدب ٢١٤/١٠ .

(٥) الكتاب ١٥٦/٣ .

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٧٩/١ .

(٧) انظر : المقتضب ١٧٤/٤ ، والبغداديات ص ٢٩٣ .

ولهذا كان الأستاذ أبو على الشلوبين لا يرتضى هذا المذهب ، لأن سيبويه يستعملها فى كلامه بمعنى التكثير ، فلا تكون بمعنى (ربما) لأنها عنده بمعنى التقليل .

وخرج الأستاذ أبو على وأصحابه قول سيبويه ، وبيت أبى حية على أن (ما) مصدرية ، و (من) لابتداء الغاية ، وكأنهم خلقوا من الحذف والضرب ، لكثرة ما يقع منهم ، كما قال تعالى : (خلق الإنسان من عجل)[1] ، فجعل الإنسان كأنه مخلوق من العجل ، لكثرة وقوع العجل منه مبالغة[2] .

وكأن أبا حيان لم يقف على كلام سيبويه هنا ، فقال : " وزعم السيرافى ، والأعلم، وابن طاهر ، وابن خروف أن (من) إذا كان بعدها (ما) كانت بمعنى (ربما) وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى كثيراً فى كلامه "[3] وقلده ابن هشام فى ذلك[4] .

وسياق الكلام منهما ظاهر فى أن هذا المعنى لم يقل به سيبويه ، وإنما هو شئ فهمه السيرافى ومن وافقه من كلامه .

ويبدو لى أن الصحيح ما فهمه السيرافى ومن وافقه من كلام سيبويه ، وهو : أن (من) الجارة إذا كفت بـ (ما) كانت بمعنى (ربما) فى الدلالة على التقليل ، وهذا واضح من كلامه ، فإذا وردت فى مقام الافتخار ، كانت دالة على التكثير كـ (رب) إذا وردت فيه ، ويؤيد ذلك ما ذكره أبو على الفارسى من أن (مما) فى بيت أبى حية للتكثير ، فقال : " هذا موضع التكثير فيه أليق ، وبه أولى ، فكأن اللفظ على التقليل ، والمراد : التكثير "[5] .

وقال أيضاً : " ويكون المعنى : إنا نتعاطى هذا الفعل كثيراً ، لأن التكثير أشبه بهذا من التقليل من حيث كان أذهب فى المدح ، وأفخم لشأنهم "[6] .

وما ذلك إلا لأن معنى (من) قد تغير بالتركيب مع (ما) فصارت بمعنى (ربما) وما تفيده من التقليل أو التكثير ، ولا غرابة فى ذلك ، فإن الكاف لما كفت بـ (ما)

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأنبياء .

(٢) انظر تخريج الأستاذ أبى وأصحابه فى تمهيد القواعد ٦/٢٨٩٨ .

(٣) الارتشاف ٢/٤٤٣ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب ١/٣٤١ ، ٣٥٢ .

(٥) كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) ٢/٣٩٢ .

(٦) المسائل الشيرازيات ٢/٤٩١ .

وصارت : (كما) كانت بمعنى (لعل) نص على ذلك سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب الحروف التى يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال) إذ قال : " وسألت الخليل عن قول العرب : انتظرنى كما آتيك ، فزعم أن (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل (ربما) والمعنى : لعلى آتيك "[1] .

وأما (ما) التى بعد (رب) فهى تكفها عن العمل أيضاً ، لكن تبقى (رب) للتقليل ، أى : لتقليل النسبة التى فى الجملة الواقعة بعدها[2] .

ولا يخفى عليك أن تخريج الأستاذ أبى على وأصحابه فيه بعد كثير ، وذلك أن الفعل (يحذفون) فى قول سيبويه و (نضرب) فى بيت أبى حية مسند إلى ضمير المحدث عنهم ، فيلزم عند تأويله مع (ما) بالمصدر إضافته إلى ذلك الضمير ، فيصير المعنى : كأنهم خلقوا من حذفهم ومن ضربهم ، وهذا غير متصور ألبتة[3] . والله أعلم .

مذهب سيبويه فى رفع الاسم بعد (إذا) الشرطية

ادعى قوم من النحويين أن (إذا) الشرطية لا تضاف عند سيبويه إلا إلى جملة فعلية، نحو : آتيك إذا جاء زيد ، فإن وقع بعدها اسم مرفوع ، وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر يفسره المذكور[4] ، كقوله تعالى : (إذا السماء انشقت)[5] فـ (السماء) فاعل مرفوع بفعل مقدر ، تقديره : إذا انشقت السماء ، قال ابن مالك : " لا يجيز سيبويه غير ذلك "[6] .

ولم يورد من كلامه ما يدل على ذلك مع أن العادة إذا ذكر حكماً عند سيبويه استدل عليه من كلامه فى الغالب ، ولعل هذه الدعوى مبنية على ما قاله سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما ينصب فى الألف) : " ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما[7] إذا كان

---

(١) الكتاب ١١٦/٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٣٤٤/٤ .

(٣) انظر : خزانة الأدب ٢١٦/١٠ ، ٢١٧ .

(٤) انظر : أمالى ابن الشجرى ٨٢/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٩٥ ، وشرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١١/٢ ، والمقاصد الشافية ٩٢/٤ ، والجنى الدانى ص ٣٦٨ .

(٥) أول سورة الانشقاق .

(٦) شرح التسهيل ٢١٣/٢ .

(٧) يقصد : إذا ، وحيث

بعده الفعل . لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، وإذا زيد يجلس ، كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد ، وإذا يجلس "[1] .

فظاهر هذا الكلام المنع من رفع الاسم بالابتداء بعد (إذا) لأنه حكم بأنه قبيح ، ومراده أنه غير جائز ، ولو كان عنده جائزاً لم يحكم بقبحه .

وقال فى الباب المترجم بـــ (هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء) : " جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنه فى معنى (إذ) فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذ) وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه فى معنى (إذا) و (إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال "[2] . فهذا نص صريح ، لا يتطرق إليه احتمال فى أن (إذا) لا تضاف إلا إلى جملة فعلية .

وذكر المرادى أن أبا زيد السهيلى نقل عن سيبويه أنه يجيز أن يرفع الاسم بالابتداء بعد (إذا) الشرطية بشرط أن يكون الخبر فعلا ، لكن على رداءة وضعف[3] ، فإذا قلت : آتيك إذا زيد جاء ، جاز عنده جعل (زيد) مبتدأ ، خبره الفعل الذى بعده ، ويظهر هـــذا من كلام سيبويه فى الباب الأول إذ قال : " والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدئ بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس "[4] .

وكأن سيبويه – رحمه الله – راعى ما فى (إذا) من معنى الظرفية ، فأجاز إضـــافتها إلى الجملة الاسمية لأن الظرف يضاف إليها وإلى الفعلية ، ولما كانت متضمنة معنى الشرط ، اشترط أن يكون الخبر فعلاً ، لئلا تخلو جملتها منه ، احتراماً للشرط الذى يطلبه طلباً حثيثاً[5].

وبعد البحث والاطلاع ظهر لى ما فهمه السهيلى فيما نقله عن سيبويه ، لأن كلامه صريح فى جواز رفع الاسم بالابتداء بعد (إذا) إذا كان الخبر فعلا ، وقـــد مثـــل لـــذلك بقولك: اجلس إذا عبد الله جلس ، أما وصفه ذلك بالقبح فمن جهة الترتيب ، لأنه قـــدم الاسم على الفعل ، ولكنه عند سيبويه فى قياسه من باب المستقيم القبيح ، فاستقامته من جهة لفظه ومعناه ، وقبحه من جهة ترتيبه[6] .

---

(١) الكتاب ١٠٧/١ .

(٢) المصدر نفسه ١١٩/٣ .

(٣) انظر : شرح الألفية للمرادى ٤٣٧/١ ، والجنى الدانى ص ٣٦٨ .

(٤) الكتاب ١٠٧/١ .

(٥) انظر : الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣١٢/٢ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٦/١ ، وشرح كتاب سيبويه ٤٢٩/١ .

أما الابتداء الذى لا يجيزه سيبويه فهو الذى يكون خبره اسماً ، نحو : جلس إذا عبد الله جالس ، ويؤيد ذلك أن السيرافى ذكر أنه لا خلاف بين سيبويه ، والأخفش فى جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا) الشرطية ، وإنما الخلاف بينهما فى خبره : فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً ، والأخفش يجوز أن يكون اسماً ، فيجوز فى قولك : اجلس إذا عبد الله جلس ، جعل (عبد الله) مبتدأ عند سيبويه ، والأخفش ، ويجوز أن تقول : اجلس إذا عبد الله جالس عند الأخفش فقط .

ومن هنا كان قول ابن مالك : إن سيبويه لا يجيز إلا رفع الاسم بفعل مقدر بعد (إذا) أخذاً بظاهر قوله الأول لا يصح على الإطلاق ، ولو قرأ ابن مالك ما بعده من كلام سيبويه – كما قرأه السهيلى وغيره – لما وقع فيما وقع .

وإذا تحققت أيها القارئ الكريم كلام سيبويه وتفهمته ، علمت أنه لا تناقض بين كلاميه ، لأنه – وإن أجاز وقوع الجملة الاسمية المشروطة بعد (إذا) – اختار بعدها الفعلية، ويؤنس ذلك ما فسر به نجم الأئمة الرضى كلام سيبويه ، استمع إليه يقول : " وقال سيبويه: إذا كان أحد جزأى الجملة التى تلى (حيث) و (إذا) فعلاً ، فتصدير ذلك الفعل أولى ، لما فيها من معنى الشرط ، وهو بالفعل أولى ، فـ (حيث يجلس زيد) أولى من (حيث زيد يجلس) "[1] . والله أعلم

مذهب سيبويه فى الفصل بين فعل التعجب ومعموله

اتفق النحويون على أنه لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ، فلا تقول : زيداً ما أحسن ، ولا : ما زيداً أحسن ، ولا الفصل بينه وبين معموله بغير الظرف ، والجار والمجرور ، فلا تقول : ما أحسن جالساً زيداً ، فإن كان الظرف أو المجرور متعلقاً بفعل التعجب ففى جواز الفصل بكل منهما خلاف :

والمشهور المنصور جواز ذلك للتوسع فيهما ، ومنعه الأخفش ، والمبرد ، وأكثر البصريين ، لأن ألفاظ التعجب مقصورة على منهاج واحد ، فجرى مجرى المثل فى أنه لا يغير، ولضعف فعل التعجب إذا فصلت بينه وبين معموله[2] .

---

(١) شرح الكافية ٢٥٩/٣ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه ٤٢٨/١ .

(٢) انظر : المقتضب ١٧٨/٤ ، والأصول فى النحو ١٠٦/١ ، وتوجيه اللمع ص ٣٨٥ ، وشرح الجمل الكبير ٥٨٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٩١/١ ، وشرح الكافية ٢٣٢/٤ ، والارتشاف ٣٨/٣ ، والمساعد ١٥٧/٢ ، والمقاصد الشافية ٥٠٣/٤ ، والهمع ٦٠/٥ .

وقد حكى الصيمرى أن مذهب سيبويه منع الفصل بظرف أو غيره بين فعل التعجب ومعموله ، فقال : " ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه؛ لأن فعل التعجب لا يتصرف ، وقد لزم طريقة واحدة ، فضعف عن الفصل "[1] . وممن قلده فى هذه النسبة الهرمى[2] .

والذى دعاه إلى ذلك قول سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه) : " ولا يجوز أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما)[3] ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئاً مما يكون فى الأفعال سوى هذا "[4] .

وكأن الصيمرى فهم من قول سيبويه : (ولا تزيل شيئاً عن موضعه) أنه يريد : أنك لا تفصل بشئ بينهما ، على أن النحويين لم يفهموا منه ما فهمه الصيمرى ، ورأوا أنه أراد تقديم (ما) فى أول الكلام ، وإيلاء فعل التعجب لها ، وتأخير معموله بعده ، ولم يتعرض للفصل بينه وبين فعل التعجب ، ولم يصرح فيه بشئ[5] ، قال أبو على الفارسى : " فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب فى التعجب بفعله وبين فعله ، فليس لسيبويه فيه نص "[6] وممن جزم بعدم نصه على ذلك البدر بن مالك[7] ، والمرادى[8] ، والمصرح[9] .

والحق ما فهمه النحويون ؛ فليس لسيبويه فى ذلك نص ، لأن قوله : (ولا تزيل شيئاً عن موضعه) ظاهر فى أنه تقرير لما تقدم من الكلام ، وكأنه أراد أن يؤكد على مراعاة هذا الترتيب ، قال السيرافى فى شرح هذه العبارة : " إنما أراد أنك تقدم (ما) وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يعرض الفصل بين الفعل والمتعجب منه"[10] .

---

(١) تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى ص ١٥٧ .

(٢) انظر : المحرر فى النحو ٢/٧٨٠ ، ٧٨٥ .

(٣) يعنى فى قولك : ما أحسن عبد الله .

(٤) الكتاب ١/٧٣ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٧/١٥٠ .

(٦) البغداديات ص ٢٥٦ .

(٧) انظر : شرح الألفية ص ٤٦٤ .

(٨) انظر : شرح الألفية ١/٥١٩ .

(٩) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢/٩٠ .

(١٠) شرح كتاب سيبويه ١/٣٥٧ .

وإنما تعرض سيبويه للفصل بين فعل التعجب و (ما) بـــ (كـــان) فقـــال : " وتقول: ما كان أحسن زيداً ، فتذكر (كان) لتدل أنه فيما مضى "[1] . والله أعلم

مذهب سيبويه فى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم إذا كان مؤخرا

المخصوص فى كلام النحويين هو المقصود بالمدح بعد (نعم) وبالذم بعـــد (بـــئس) وذلك نحو : زيد وعمرو فى قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس القرين عمرو ، وقد ذكر ابن مالك أن سيبويه أجاز أن يعرب خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو زيد ، وهو عمرو ، أى : الممـــدوح زيد ، والمذموم عمرو ، قال : " وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار "[2] .

وهذا الإعراب فهمه كثير من النحويين من كلام سيبويه فى الباب المترجم بـــ (هذا باب مالا يعمل فى المعروف إلا مضمراً) إذ قال : " وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله ، فهـــو بمنزلة : ذهب أخوه عبد الله ، عمل (نعم) فى (الرجل) ولم يعمل فى (عبد الله) وإذا قال : عبد الله نعم الرجل ، فهو بمنزلة : عبد الله ذهب أخوه ؛ كأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو؟ فقال: عبد الله ، وإذا قال : عبد الله ، فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل "[3] .

وقد رجحوا هذا الفهم بوجهين من كلامه :

أحدهما : أن قوله : (كأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله) ظاهر فى أن هذا المخصوص بالمدح ، وهو (عبد الله) جواب سؤال مقدر ، ولا يصح أن يكون جواباً إلا بتقدير مبتدأ قبله .

والثانى : أن سيبويه قد صرح بهذا أنه يجوز أن يضمر المبتدأ ، فيكون الكلام على جملتين وهو الأنسب ؛ لأجل كون مقام المدح يقتضى الإطناب ، وينبغى فيه تكثير الجمل[4] .

وكان ابن الباذش ، والأندلسى ، وأبو حيان ، والمرادى ، وابن هشام ، والمصرح ، والخضرى ، وغيرهم لا يرون هذا الفهم ، بل ذهبوا إلى أن المفهوم من كلام سيبويه أنـــه لا

---

(١) الكتاب ٧٣/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٦/٣ .

(٣) الكتاب ١٧٦/٢ .

(٤) انظر : المقتضب ١٣٩/٢ ، والتعليقة ٣٢١/١ ، والإيضاح العضدى ص ١١١ ، ١١٣ ، وشـــرح عيون كتاب سيبويه ص ١٥٢ ، والجمل ص ١٠٨ ، والأصـــول ١١٢/١ ، والمفـــصل ص ٢٧٣ ، وأسرار العربية ص ١٠٩ ، وتوجيه اللمع ص ٣٩١ ، وشرح المفـــصل ١٣٤/٧ ، ١٣٥ ، وشـــرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٢ , والمقاصد الشافية ٥٣٨/٤ .

يجوز أن يعرب إلا مبتدأ مؤخراً ، والجملة التى قبله خبره على أن الأصل : عبد الله نعم الرجل ، لكنك أخرت المبتدأ ، وقدمت الخبر[1] .

قال ابن الباذش : " لا يجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح والذم إلا مبتدأ فى : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو ، كما كان فى : زيد نعم الرجل ، وعمرو بئس الرجل، وتكون الجملة فى موضع رفع ، وذلك أن (نعم) و (بئس) لا يتم المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختص بالمدح ، والذم مع الجنس الذى هو منه ، فلا يتقدر على هذا إلا مبتدأ ، كما لا يتقدر (ذهب أخوه زيد) إلا مبتدأ "[2] .

ثم أجابوا عما فهمه أكثر النحويين بما يأتى :

أولاً : أن سيبويه لم يجز إضمار المبتدأ ، ولو تأملت كلامه لم تجد فيه ذكراً لذلك ، فإنه قال : (وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله ، فهو بمنزلة : ذهب أخوه عبد الله ، عمل (نعم) فى (الرجل) ولم يعمل فى (عبد الله) وإذا قال : عبد الله نعم الرجل ، فهو بمنزلة : عبد الله ذهب أخوه) فهذا ظاهر فى أن المخصوص مبتدأ ، سواء تقدم أو تأخر ، لأنه سوى بين تقديمه وتأخيره من قبل أنه جعل (نعم الرجل عبد الله) بمنزلة (ذهب أخوه عبد الله) فى كون (عبد الله) مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه ، وجعل (عبد الله نعم الرجل) بمنزلة (عبد الله ذهب أخوه) فى كون (عبد الله) مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه ، فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه حيث جعل المخصوص فى كل مبتدأ ، والجملة خبره ، سواء كانت متقدمة عليه أو متأخرة عنه .

ثانياً : أن سيبويه لم يرد بقوله : (كأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله) ما ظاهره أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف إذا تأخر ، فيكون الكلام على جملتين ، كما لم يرد ذلك بقوله : (وإذا قال : عبد الله ، فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل) لأن (عبد الله) يستحيل أن يكون جملة حال تقديمه ، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالجملة التى قبله أو بعده تعلق لازم ، وكأنه يبين شدة احتياج المبتدأ إلى الخبر ، والخبر إلى المبتدأ ، لأن الفائدة لا تحقق إلا بجملة المدح والمخصوص معاً ، قدمت المخصوص أو أخرته ، وهذا يفيد أن المخصوص عنده مبتدأ ، والجملة قبله أو بعده خبره[3] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢٤٦/٤ ، ٢٥٥ ، والارتشاف ٢٥/٣ ، وشرح الألفية للمرادى ٥٣٦/١ ، والتصريح ٩٧/٢ ، والأشمونى بحاشية الصبان ٣٧/٣ ، وحاشية الخضرى ٤٤/٢ .

(٢) انظر كلام ابن الباذش هذا فى تمهيد القواعد ٢٥٧٥/٥ ، وشرح الألفية للمرادى ٥٣٦/١ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب ٦٩١/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٥٣٦/١ ، والمقاصد الشافية ٥٤٠/٤ .

وبهذا الفهم العميق لكلام سيبويه جزم ابن الباذش ، وأبو حيان ، والمرادى ، وابن هشام ، وغيرهم بأن مذهبه فى إعراب المخصوص أنه مبتدأ ، والجملة التى قبله خبره ، ونعم ما فهموا ؛ فليس فى كلامه ما يدل على أنه ذهب إلى جواز تقدير المبتدأ ، وما اغتر به أكثر النحويين ، وهو قوله : (كأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله) ما هو إلا تفسير لما قرره فى الأول ، أراد من خلاله أن يبين مدى احتياج المبتدأ إلى الخبر ، والخبر إلى المبتدأ ، لأن المعنى لا يتم إلا باجتماع المخصوص مع جملة المدح ، مما بات واضحاً أن سيبويه لا يذهب إلى أنه خبر مبتدأ محذوف ، ولا يصح نسبة ذلك إليه[1] . والله أعلم .

مذهب سيبويه فى إعراب (حبذا زيد)

معنى (حبذا) المدح المقرب محبة المذكور بعدها من القلب ، فإن قصد به الذم والبغض قيل : لا حبذا ، وقد اختلف النحويون فى إعراب هذا الأسلوب عند سيبويه :

فنسب قوم ، منهم ابن هشام اللخمى[2] ، وابن عصفور لسيبويه أن (حبذا) مبتدأ ، و (زيد) خبره ، والتقدير : المحبوب زيد ، واستدلوا على ذلك بقول سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب مالا يعمل فى المعروف إلا مضمراً) : " وزعم الخليل – رحمه الله – أن حبذا بمنزلة : حب الشئ ، ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : لولا ، وهو اسم مرفوع ، كما تقول : يا ابن عم ، فالعم مجرور ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حبذا ، ولا تقول :حبذه ، لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم ، لأنه كالمثل "[3] .

ووجه الدليل من هذا أنه جعل (حبذا) كلمة واحدة مرفوعة بالابتداء ، لأنه أعاد الضمير فى قوله : (وهو اسم مرفوع) إلى (حبذا) كلها ، ولذلك لم يتغير (ذا) بحسب المشار إليه ، فتقول : حبذا زيد ، حبذا هند ، حبذا الزيدان ، حبذا الزيدون ، حبذا الهندات[4] .

---

(١) انظر : تمهيد القواعد ٢٥٧٦/٥ .

(٢) انظر هذه النسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٣ ، والمساعد ١٤١/٢ .

(٣) الكتاب ١٨٠/٢ .

(٤) انظر : المقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول فى النحو ١١٦/١ ، واللمع فى العربية ص ٢٠٢ ، والمقرب ص ٧٤ ، والأشمونى بحاشية الصبان ٤٠/٣ ، والمنهاج فى شرح جمل الزجاجى للعلوى ٤٢٤/١ .

ونحوه – أيضاً – يظهر من السيرافى حيث قال فى شرح هذا الموضع من كلام سيبويه : " وأما (حبذا) فإن (حب) فعل و (ذا) فاعل ، وبنى معه ، وجعلا جميعاً بمنزلة شئ واحد ، يقع موقع اسم مبتدأ فى الواحد ، والاثنين ، والجماعة ، والمؤنث ، والمذكر بلفظ واحد فى معنى المدح والحمد ، فإذا قيل : حبذا زيد ، فكأنه قال : المحمود زيد "[1] .

وكان ابن خروف ، والأستاذ أبو على الشلوبين ، وابن مالك ، والمرادى ، وابن هشام وغيرهم لا يرون هذا الفهم ، ويقولون : إن مذهب سيبويه أن (حب) فعل ماض مبنى على الفتح ، و (ذا) فاعل ، و (زيد) مبتدأ ، و (حبذا) من الفعل والفاعل خبره[2].

يقول ابن مالك : " قال ابن خروف بعد أن مثل بـ (حبذا زيد) : حب : فعل ، وذا : فاعلها ، وزيد : مبتدأ ، وخبره : حبذا ؛ هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك ، هذا قول ابن خروف وكفى به "[3] .

واستدلوا على أن هذا هو مذهب سيبويه بما فهموه من كلامه ، وهو :

أولاً : أنه أعاد الضمير فى قوله : (وهو اسم مرفوع) إلى (ذا) فقط ، تبقية لأول كلامه على ظاهره .

ثانياً : أن قوله : (ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : لولا ، وهو اسم مرفوع ، كما تقول : يا ابن عم ، فالعم مجرور) ليس صريحاً ، بل إن ظاهره يفيد خلاف ما فهمه ابن عصفور ، لأن فى تنظيره بـ (ابن عم) وقوله : (فالعم مجرور) إشارة منه إلى تعليل لزوم (ذا) الإفراد والتذكير ، مع المذكر ، والمؤنث ، لأن (حبذا) جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير .

ثالثاً : أن سيبويه أقر قول الخليل ، ولم يعترض عليه[4] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٢/٣ . .

(٢) انظر : البغداديات ص ٢٠٤ ، والتوطئة ص ٢٧٤ ، وشرح المفصل ١٣٨/٧ ، ١٣٩ , وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٣ ، وشرح الألفية للمرادى ٥٤١/١ ، وأوضح المسالك ٤٤١/١ ، وتمهيد القواعد ٢٥٩٩/٥ ، والمقاصد الشافية ٥٥٢/٤ ، والتصريح ٩٩/٢ ، وتحرير الخصاصة فى تيسير الخلاصة لابن الوردى ٤٦٣/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٠١/١ .

(٤) انظر : تمهيد القواعد ٢٥٩٩/٥ ، والتصريح ٩٩/٢ ، والمساعد ١٤١/٢ .

ولا شك أن ظاهر كلام سيبويه يفيد ما فهمه ابن عصفور وغيره ، ولكنى لا أرى هذا الظاهر ، لأن المفهوم من قول سيبويه : " ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : لولا ، وهو اسم مرفوع ، كما تقول : يا ابن عم ، فالعم مجرور " أن (ذا) باق على رفعه بالفاعلية ، ولم يزل التركيب فعلية (حب) بحيث يكون مع (ذا) مبتدأ ، كما أن تركيب (ابن) مع (عم) فى قولك : يا ابن عم ، لم يزل كسر الميم ، بل ظل العم مجروراً ، ولم يفتح ، لأنه مضاف إليه ، وكما بقيت (لا) على حرفيتها ، وبقى ما ركب معها على اسميته فى نحو قولك : لا صديق لك .

والذى يقطع بأن مراد سيبويه بقوله : (وهو اسم مرفوع) هو : ذا فقط تعليله لامتناع أن يقال للمؤنث : حبذه بقوله : " لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم " .

فهذا واضح فى أنه أعاد الضمير إلى (ذا) وأن أول كلامه كآخره جار عليه دون (حبذا) . وبهذا يتبين صحة ما فهمه ابن خروف ، والشلوبين ، وابن مالك والأكثر من النحويين من أن مذهب سيبويه أن (حب) فعل ماض ، و (ذا) فاعل ، و (زيد) مبتدأ ، و (حبذا) من الفعل والفاعل خبره ، ولهذا عول الجماهير من النحويين على هذا المفهوم ، وليس على ما فهمه ابن عصفور وغيره ، لأنه تلقى كلام سيبويه على ظاهره ، ولم يدقق فيه هذا التدقيق . والله أعلم

مذهب سيبويه فى ترخيم العلم المحكى الذى أصله جملة

جمهور النحويين على أنه لا يجوز ترخيم العلم المحكى[1] ، استناداً منهم لقول سيبويه بالمنع من ذلك فى الباب المترجم بـ (هذا باب الترخيم فى الأسماء التى كل اسم منها من شيئين كانا بائنين فضم أحدهما إلى صاحبه فجعلا اسماً واحداً) إذ قال : " واعلم أن الحكاية لا ترخم ، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شرا ، وبرق نحره ، وما أشبه ذلك ، ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة :

يا دار عبلة بالجواء تكلمى[2] "[3]

---

(١) انظر : المفصل فى علم العربية ص ٤٨ ، وشرح المفصل ٢٣/٢ ، والمقاصد الشافية ٤٣٩/٥ .

(٢) البيت من الكامل ، وتمامه : وعمى صباحاً دار عبلة واسلمى . والجواء : واد فى ديار عبس ، وعمى صباحاً: كلمة تحية عندهم من النعمة . انظر : الكتاب ٢١٣/٤ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، والديوان ص ١١٩ .

(٣) الكتاب ٢٦٩/٢ .

وجاء ابن مالك ففهم عنه من كلامه فى الباب المترجم بـ (هذا باب الإضافة إلى الحكاية) جواز ترخيمه إذ قال : " فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس، وخمسة عشر حيث لزمه الحذف كما لزمها ، وذلك قولك فى تأبط شرا : تأبطى ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد ، فيقول : يا تأبط أقبل ، فتجعل الأول مفرداً ، فكذلك تفرده فى الإضافة "[1] .

غير أن ابن مالك تارة يطلق الجواز ، فيقول : " ويجوز ترخيم الجملة ، وفاقاً لسيبويه "[2] وقال : " ونص فى باب النسب على أن من العرب من يرخمه ، فيقول فى تأبط شرا : يا تأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه "[3] .

وتارة يقيد الجواز بالقلة ، فيقول :

..... وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل[4]

وبمجموع كلامه فى الموضعين قضى بأن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل ، وتبعه على ذلك ولده بدر الدين[5] ، وبهذا نعلم المستند الذى استند إليه ابن مالك فى تقرير مذهب سيبويه ، وهو : أن سيبويه نص على ترخيمه فى باب النسب بحذف العجز ، وإبقاء الصدر على ما رواه عن بعض العرب من أنه يحذف العجز فى الترخيم ، فيقول : يا تأبط أقبل .

وكان أبو حيان قد اعتمد كلام سيبويه فى باب الترخيم على أن الحكاية لا ترخم ، لتعليله ذلك بأنه لا يرخم إلا ما أحدث فيه النداء بناء ، فانتهى إلى أن مذهبه : عدم جواز ترخيم العلم المحكى ، ومن ثم اعترض على ابن مالك فى فهمه الجواز من كلام سيبويه ، قائلاً: " وهو غلط منه ، وسوء فهم على سيبويه "[6] .

ثم شرع أبو حيان يصحح هذا الغلط ، ويكشف السوء بأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ، ولا أن الحذف الذى ذكره ، هو من باب الترخيم فى شئ ، ولكنه قال : " من العرب من يفرد، فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، فكذلك تفرده فى الإضافة ".

---

(١) المصدر نفسه ٣٧٧/٣ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٨٨ .

(٣) شرح التسهيل ٤٢٢/٣ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٣٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٦/١ .

(٤) الألفية فى النحو والصرف ص ٥٢ .

(٥) انظر : شرح الألفية ص ٦٠٠ .

(٦) الارتشاف ١٥٤/٣ .

فأراد سيبويه أنه لا يرخم إلا ما بنى بسبب النداء ، ولذلك لم يقل : " من العرب مـــن يرخم " وإنما قال : من يفرد ، أى ينادى مرة : يا تأبط شراً ، ومرة : يا تأبط ، مبنياً على الضم .

ونفى أبو حيان أن يكون هذا مناقضاً لما قرره سيبويه من أن العلم المحكى لا يرخم ، لأن سيبويه حيث قعد الترخيم نص على أن الحكاية لا ترخم ، وحيث تكلم فى النسب أنس الحذف فيه بالنسب إلى صدره فقط بأن من العرب من يفرد : تأبط شرا فى النداء ، ويبنيـــه على الضم ، فيقول : يا تأبط أقبل .

كما دفع التناقض – أيضاً – بأن ما جاء فى باب الترخيم محمول على المـــستعمل عند أكثر العرب ، وما نقله فى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم بدليل قوله : " من العرب من يفرد ، فيقول : يا تأبط أقبل "[1] .

والذى يظهر لى أن ما فهمه ابن مالك هو الصواب من أن سيبويه يجيز ترخيم العلم المحكى قليلاً ، لأن ما فهمه أبو حيان يمكن الجواب عنه ، بل قد يستدل على أن كلام سيبويه نقيض ما فهمه بالأمور الآتية :

أولاً : أن قول سيبويه (من العرب من يفرد ، فيقول : يا تأبط أقبل) فيه دليل على أن هذا الحذف للترخيم ؛ لأنه ذكر الكلمة مقرونة بحرف النداء ، فلو لم يقصد الترخيم ، لقال مثلاً: (من العرب من يقول : يا تأبط) فإتيانه بحرف النداء فى (يا تأبط) أقوى دليل علـــى أن الحذف للترخيم .

ثانياً : أن كون سيبويه قال : (من العرب من يفرد) ولم يقل : من يرخم ، فالمقتضى لذلك هذا الأمر الذى يشترك فيه الترخيم والنسب ، وهو : حذف العجز ، وإفراد الصدر ، فذكر سيبويه الإفراد ، لأنه أمس بالتعليل الذى قصده .

ثالثاً : من الجائز أن يكون ترخيم العلم المحكى بحذف حرف من عجزه ، وليس بحذف العجز كاملاً ، فلو قال سيبويه : (من العرب من يرخم) لم يكن فيه إفصاح بحذف العجز .

رابعاً : أن قول سيبويه : (وليس مما يغيره النداء) لا يحمل على ما فهمه أبو حيان من أنه لا يرخم إلا ما غيره النداء ، لأن الظاهر أن مراده بهذا القول أن الجملة الاسمية لا يمكن أن يغير لفظها بما يقتضيه النداء من إعراب أو بناء ، ويدل على أن مراد سيبويه ما قلته : أن نحـــو :

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٢٢٨/٤ ، وشرح الألفية للمرادى ٢٩/٢ ، والهمع ٨٣/٣ ، وحاشية يس على التصريح ١٨٥/٢ .

خمسة عشر إذا سمى به ، جاز ترخيمه ، ولا شك أن (خمسة عشر) لم يحدث له تغيير بالنداء؛ لأنه مبنى قبل أن ينادى ، يقول سيبويه : " وإذا رخمت رجلاً اسمه (خمسة عشر) قلت : يا خمسة أقبل ، وفى الوقف تبين الهاء ؛ لأنها تلك الهاء التى كانت فى (خمسة) قبل أن تضم إليها عشر "[1] .

خامساً : لعل سيبويه منع ترخيم العلم المحكى فى باب الترخيم ، لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها ، إذ الأكثر فى كلام العرب التزام حكايته[2] .

وكأن ابن مالك – والله أعلم – اعتمد ما قاله سيبويه فى باب النسب ، لأنه أيده بالسماع ، ولم يعتمد منعه فى باب الترخيم ، لأنه لم يؤيده بالسماع ، ولا نفى عن العرب القول به ، فلذلك قال : إن مذهبه جواز ترخيم العلم المحكى . والله أعلم .

مذهب سيبويه فى كون (سراويل) منصرفاً أو غير منصرف

اتفق النحويون على أن (سراويل) اسم أعجمى مفرد[3] ، أعرب كما أعرب الآجر[4] ، إلا أنهم اختلفوا فى كونه منصرفا أو غير منصرف عند سيبويه، لأنه قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل) :

" وأما سراويل فشئ واحد ، وهو أعجمى أعرب كما أعرب الآجر إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة ، كما أشبه (بقم)[5] الفعل[6] ، ولم يكن له نظير فى الأسماء "[7] .

ففهم ابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، والرضى ، والشاطبى ، والسيوطى وغيرهم أن سراويل عنده ممنوع من الصرف ، سواء كان معرفة أو نكرة ، لمشابهته فى الوزن

---

(١) الكتاب ٢٦٨/٢ ، ٢٦٩ .

(٢) انظر : شرح المكودى على الألفية ص ١٥٧ .

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه ٤٩٦/٣ ، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدى ١٥٠/١ ، وحاشية الخضرى ١٠١/٢ .

(٤) الآجر : الذى يبنى به فارسى معرب . انظر : مختار الصحاح ص ٧ ، والمعرب للجواليقى ص ٢١ .

(٥) البقم: صبغ معروف، وقلت لأبى على الفسوى: أعربى هو؟ فقال: معرب، انظر: مختار الصحاح ص ٦٠

(٦) يعنى : بعد التسمية .

(٧) الكتاب ٢٢٩/٣ .

للجمع الذى على صيغة منتهى الجموع ، وهى (مفاعيل) نحو : مصابيح[1] .

يقول ابن يعيش : " وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمى ، وقع فى كلام العرب، فوافق بناؤه بناء مالا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وهو : قناديل ، ودنانير"[2].

وكان أبو على الفارسى – رحمه الله – لا يرى هذا الفهم ، بل زعم أن المفهوم من قوله : (أعرب كما أعرب الآجر) أنه منصرف أيضاً ، فبعد أن نقل كلام سيبويه قال : " سراويل ينصرف فى النكرة كما ينصرف (آجر) إذا سميت به إلا أن سراويل أشبه مالا ينصرف فى معرفة ، ولا نكرة ، فلم ينصرف فى المعرفة "[3] .

وكأن أبا على فهم من قول سيبويه : (وهو أعجمى أعرب كما أعرب الآجر) أنه يريد : يصرف كما يصرف (آجر)[4] فإذا سمى بها منع من الصرف للتعريف والتأنيث[5] ، وهو تابع فى هذا الفهم لأبى بكر بن السراج ، فقد سبقه إليه[6] .

ولعل الذى غر أباعلى فى فهمه أن سيبويه يقول بانصراف (سراويل) أيضاً تشبيهه لها بـ (الآجر) الذى صرح سيبويه بانصرافه فى النكرة والمعرفة ، إذ قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب الأسماء الأعجمية) : " اعلم أن كل اسم أعجمى أعرب ، وتمكن فى الكلام فدخلته الألف واللام ، وصار نكرة ، فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته ، إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربى ، نحو : اللجام ، والديباج .... والآجر ، فإن قلت : أدع صرف (الآجر) لأنه لا يشبه شيئاً من كلام العرب ، فإنه قد أعرب ، وتمكن فى الكلام ، وليس بمنزلة شئ ترك صرفه من كلام العرب ؛ لأنه لا يشبه الفعل ، وليس فى آخره زيادة ، وليس من نحو: عمر ، وليس بمؤنث ، وإنما هو بمنزلة عربى ليس له ثان فى كلام العرب ، نحو : إبل"[7] .

وغلطه نجم الأئمة الرضى فى هذا الفهم، لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجل

---

(١) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٤٤/١ ، ١٤٥ ، وشرح الكافية ١٣١/١ ، والمقاصد الشافية ٦١٤/٥ ، والهمع ٨٠/١ .

(٢) شرح المفصل ٦٤/١ .

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٥٥/٣ ، وانظر : خزانة الأدب ٢٢٩/١ .

(٤) انظر : الإيضاح العضدى ص ٢٣٧ .

(٥) انظر : المقاصد الشافية ٦١٥/٥ .

(٦) انظر : الأصول فى النحو ٨٨/٢ .

(٧) الكتاب ٢٣٤/٣ ، ٢٣٥ .

التعريف فقط ، وليس لكونه منصرفاً مثله بدليل قول سيبويه بعده : (إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة)[1] .

وهو كما قال الرضى ، فما فهمه ابن يعيش وغيره من النحويين هو عين ما نص عليه سيبويه ، وهو : أن سراويل عنده أعجمى مفرد ، لا يصرف معرفة ولا نكرة ، لمشابهته هذا الجمع فى الوزن على (مفاعيل) ، لأن هذا الوزن لا يكون إلا لجمع أو منقول منه ، فحق ما وازنه أن يمنع من الصرف ، وإن كان مفرداً ، ولرجوع أبي على عما فهمه من كلام سيبويه بقوله : " ولو سميت رجلاً بـ (سراويل) لم تصرفه ، والقياس عندى أن لا يصرف فى النكرة أيضاً قبل التسمية بها "[2] . والله أعلم .

مذهب سيبويه فى معنى (إذن)

اعلم أيها القارئ الكريم أن سيبويه – رحمه الله – جعل معنى (إذن) الجواب والجزاء ، إذ قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم) : " وأما (إذن) فجواب ، وجزاء "[3] .

فيظهر من كلامه أنها حيث توجد ، يكون معناها الجواب والجزاء معاً ، وهذا فهم أكثر النحويين منه[4] .

قال الزمخشرى مفسراً هذا المعنى : " يقول الرجل : أنا آتيك ، فتقول : إذن أكرمك ، فهذا الكلام قد أجبته به ، وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه "[5] .

إلا أباعلى الفارسى ، فإنه فهم أنها لا تخلو من الجواب ، وأما الجزاء ، فيكثر فيها ، وقد تتجرد عنه فمثال الكثير أن يقال : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك ؛ فهذا جواب وجزاء لقوله : أنا أزورك ، لأن تقديره : إن تزرنى أكرمك .

ومثال الجواب فقط أن يقال : أنا أحبك ، فتقول : إذن أظنك صادقاً ، فلا يتقدر الكلام هنا على الجزاء على أن معناه : إذا أحببتنى أظنك صادقاً ، لأن ظن الصدق لا يصلح

---

(١) انظر : شرح الكافية ١٣٣/١ .

(٢) الإيضاح العضدى ص ٢٣٤ .

(٣) الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٦/٧ ، ١٣/٩ ، والمقرب ص ٢٨٦، والكافى ٢٤٠/٢ ، ورصف المبانى ص ٦٨ ، والتصريح ٢٣٤/٢ ، وحاشية الخضرى ١١٢/٢ .

(٥) المفصل فى علم العربية ص ٣٢٣ .

جزاء للمحبة ، ولأنه فعل دال على الحال ، والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً[1] ، قال نجم الأئمة الرضى : " .... إذ الشرط والجزاء إما فى المستقبل ، أو فى الماضى ، ولا مدخل للجـزاء فى الحال "[2] .

وإلا الأستاذ أبا على الشلوبين ، فإنه فهم أنها شرط وجـواب دائمـاً ، فحيثمـا وجدت قدرها بفعلى الشرط والجزاء ، فإذا قال القائل : أنا أزورك , وقال له المجيب : إذن أكرمك ، فالمعنى عنده : إن تزرنى أكرمك[3] .

والذى يبدو أن ما فهمه أبو على الفارسى هو الأقرب إلى الصواب ؛ لأنه المفهوم من كلام سيبويه فلم ينص على أنهما معاً فى موضع واحد ؛ كما فهمه أكثر النحويين ، ومما يزيد هذا توكيداً ما قاله سيبويه فى الباب المشار إليه : " وأما (نعم) فعدة وتصديق "[4] ، فإن الوعد ، والتصديق لا يجتمعان فى (نعم) وإنما تكون وعداً إذا كان الفعل منظوراً فيه إلى ما يستقبل ، وتكون تصديقاً إذا كان منظوراً فيه إلى ما مضى ، فإذا قال قائل : سـوف تصلى ، فقلت له : نعم ، فأنت قد وعدته ، وإذا قال : قد صليت الفجر ، فقلت له : نعم ، فأنت قد صدقته، إذن فـ (نعم) عدة فى موضع ، وتصديق فى آخر ، وكذلك (إذن)[5] .

أما ما فهمه الأستاذ أبو على الشلوبين فليس بالقوى ؛ لأنه لا معنى للشرط فى قوله تعالى : (فعلتها إذاً وأنا من الضالين)[6] فلو قدر معنى الشرط للزم إثبات الضلال لموسى – عليه الصلاة والسلام – إذا ما قيل : إن كنت فعلتها فأنا ضال ، وإنمـا (إذن) فى الآيـة الكريمة جواب ، لا جزاء معه ، أى : ما فعلتها قاصداً بل فعلتها معتقداً أن الوكزة لا تقضى على القبطى[7] . والله أعلم

---

(١) انظر : كتاب الشعر لأبى على الفارسى ٧٠/١ ، والإيضاح العضدى ص ٣٢٠ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٥٤/٢ ، والجنى الدانى ص ٣٦٤ ، والمساعد ٧٥/٣ ، والهمع ١٠٤/٤ .

(٢) شرح الكافية ٤١/٤ .

(٣) انظر : التوطئة ص ١٤٥ ، وشرح الجمل الكبير ١٧٠/٢ ، ورصـف المبـانى ص ٦٨ ، والمـساعد ٧٥/٣ ، والارتشاف ٣٩٨/٢ ، ومغنى اللبيب ٢٧/١ ، ٢٨ .

(٤) الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٥) انظر : شرح الجمل الكبير ١٧١/٢ .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة الشعراء .

(٧) انظر : شرح الجمل الكبير ١٧٢/٢ ، والمساعد ٧٥/٣ ، وحاشية الصبان ٢٩١/٣ .

مذهب سيبويه فى معنى (قد)

نسب ابن مالك لسيبويه أن معنى (قد) التقليل ، واستدل على ذلك بقوله فى الباب المترجم بـ (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم) : " وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل ، فتقول: قد فعل " ثم قال : " وتكون (قد) بمنزلة (ربما) وقال الشاعر الهذلى :

قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد[1]

كأنه قال : ربما "[2] .

ففهم ابن مالك أن مراد سيبويه بقوله : (بمنزلة ربما) أن (قد) مثل (ربما) فى إفادة معنى التقليل والصرف إلى معنى الماضى ، واستند فى هذا إلى أن إطلاق سيبويه القول بأنها بمنزلة (ربما) تصريح منه بالتسوية بينهما فى التقليل ، والصرف إلى الماضى[3] .

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك فى هذا الفهم ، مستدلاً بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك ، وهو : أن (قد) بمنزلة (ربما) فى التكثير فقط ، وأيد فهمه لهذا المعنى من كلام سيبويه بدليلين :

أحدهما : أن سيبويه لم يبين الجهة التى فيها (قد) بمنزلة (ربما) وعدم التبيين لا يدل على التسوية بينهما فى كل الأحكام .

والثانى : إنشاده هذا البيت من قبل أن التقليل فيه ملزم للتناقض ، لأن اللائق بمقام الافتخار أن يفخر الإنسان بما يقع منه كثيراً ، وليس بما يقع منه قليلاً[4] .

كما نقل ابن هشام هذا المعنى عن سيبويه ، أعنى : إفادة (قد) لمعنى التكثير[5] ، وهو – بلاشك – تابع فيه لأبى حيان فى فهمه له من كلام سيبويه ، وقلده السيوطى فى هذا النقل[6] .

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله : الهذلى أو عبيد بن الأبرص ، والمعنى : كثيراً ما أترك مكافئى فى الشجاعة قتيلاً ، وثيابه ملطخة بدمائه . والشاهد فيه قوله : (قد أترك) حيث جاءت (قد) مع الفعل المضارع للتكثير أو التقليل فى مقام التمدح والافتخار . انظر : ديوان عبيد بن الأبرص ص ٦٤ ، والمقتضب ١٨١/١ ، والأزهية ص ٢١٢ ، وشرح المفصل ١٤٧/٨ ، والجنى الدانى ص ٢٥٩ ، وشرح الكافية ٤٧٩/٤ ، والهمع ٣٧٩/٤ ، وخزانة الأدب ٢٥٣/١١

(٢) الكتاب ٢٢٣/٤ ، ٢٢٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٩/١ ، ١٠٨/٤ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ١٠٨/١ ، وخزانة الأدب ٢٥٥/١١ .

(٥) انظر : مغنى اللبيب ١٩٧/١ .

(٦) انظر : الهمع ٣٧٩/٤ .

وسبق أبا حيان لذلك الزمخشرى ، ففهم ما فهمه أبو حيان من أن (قد) فى البيت للتكثير حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى : (قد نرى تقلب وجهك فى السماء)[1] : " (قد نرى) ربما نرى ، ومعناه : كثرة الرؤية كقوله : قد أترك القرن مصفراً أنامله "[2] .

فالكثرة فى الآية الكريمة فى متعلق الفعل ، وهو : تقلب وجه الرسول – عليه الصلاة والسلام – وليس فى وقوع الفعل وهو : الرؤية ، وفى البيت فى وقوع الفعل ، وهو : الترك بغض النظر عن متعلقه ، وهو : القرن مصفر الأنامل .

والذى أراه أن ما فهمه ابن مالك من كلام سيبويه ، وهو : أن (قد) فى البيت للتقليل ، وأن مراد سيبويه تشبيه (قد) بـ (ربما) فى إفادة التقليل والصرف إلى الماضى تعبير صادق عن مذهب سيبويه ؛ فعلى هذا الفهم جلة النحويين ، وهم أعرف بكلام العرب، يقول ابن يعيش : " تستعمل (قد) للتقليل مع المضارع ، فهى لتقليل المضارع وتقريب الماضى ، فهى تجرى مع المضارع مجرى (ربما) تقول : قد يصدق الكذوب ، وقد يعثر الجواد ، تريد : أن ذلك قد يكون منه على قلة وندرة ، كما تقول : ربما صدق الكذوب ، وعثر الجواد "[3] ثم أنشد البيت .

أما ما فهمه أبو حيان من كلام سيبويه من أن (قد) فى البيت للتكثير ، وأن مراده تشبيه (قد) بـ (ربما) فى التكثير فمردود من وجهين :

أحدهما: أن إطلاق التسوية كاف فى الأحكام كلها إلا ما نص النحويون على خروجه.

والثانى : أن الأصل فى (قد) التقليل ، والشئ لا يحكم بخروجه عن أصله ما أمكن ، وقد أمكن ذلك فى البيت من جهة أن ترك المرء قرنه مصفر الأنامل يندر وقوعه ، فلذلك يفتخر بإيقاعه ، لأن الشئ الذى هو عزيز المنال ، ولا يوصل إليه إلا بشق الأنفس يفتخر به ، وإن كان قليلاً ، فجاء بلفظ التقليل ، ففهم منه معنى الكثرة[4] .

وإذا كان سياق الكلام هو الحاكم الذى احتكم إليه أبو حيان فى إفادة (رب) لمعنى التقليل أو التكثير[5] ، فكيف يفهم هنا أن تشبيه سيبويه (قد) بـ (ربما) يدل على

---

(١) من الآية ١٤٤ من سورة البقرة .

(٢) الكشاف ١٨٥/١ ، وانظر : ٥٥٢/٤ .

(٣) شرح المفصل ١٤٧/٨ ، وانظر : رصف المبانى ص ٤٢٩ .

(٤) انظر : خزانة الأدب ٢٥٥/١١ ، وحاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١٨٦/١ .

(٥) انظر : الارتشاف ٤٥٥/٢ .

أنها للتكثير ، وقد أمكن حمل البيت على القليل الذى يفخر به ، محافظة على بقائها على أصلها ؟

ومن ههنا يؤخذ على ابن هشام ، والسيوطى نقلهما هذا المعنى عن سيبويه ، لأنه ليس فى كلامه تصريح بذلك ، وإنما فهمه أبو حيان عنه ثم إن أبا حيان ليس جازماً به ، وإنما قاله معارضاً لفهم ابن مالك له ، ومثل هذا لا يكفى فى تسويغ النقل عن سيبويه غاية الأمر أن هذا فهم جوزه أبو حيان ، وسبقه إليه الزمخشرى الذى اضطربت عبارته عن (قد) فهو وإن كان هذا نصه فى (كشافه) فقد نص فى (مفصله)[1] و (أنموذجه)[2] على أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت للتقليل ، وإذا كان للمجتهد فى مسألة واحدة نصان متعارضان فالعمل على المذكور فى مكانه ، لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يذكره فى غير مكانه ، فإنه لم يعتن به كاعتنائه به فى مكانه لجواز أن يكون ذكره استطراداً[3] . والله أعلم

مذهب سيبويه فى كون (هل) بمعنى (قد)

نقل الزمخشرى عن سيبويه أن (هل) عنده بمعنى (قد) وأن الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة قبلها ، فقال : " وعند سيبويه أن (هل) بمعنى (قد) إلا أنهم تركوا الألف قبلها ، لأنها لا تقع إلا فى الاستفهام "[4] .

والذى نقله الزمخشرى وقع لسيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب تبيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف) : " ..... وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف ، إذ كانت (هل) لا تقع إلا فى الاستفهام "[5] .

قال ابن يعيش : " هذا هو الظاهر من كلام سيبويه " ثم فسره بأن مراده : أن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) والاستفهام المفهوم منها إنما هو من همزة مقدرة قبلها ، كما أن الاستفهام فى (من) و (متى) و (ما) من همزة مقدرة ، إذ الأصل : أمن ، أمتى ، أما ، فلما كثر استعمالها فى الاستفهام ، حذفت الهمزة للعلم بمكانها[6] .

---

(١) انظر : المفصل فى علم العربية ص ٣١٧ .

(٢) انظر : شرح الأنموذج فى النحو للأردبيلى ص ٢٠١ .

(٣) انظر : التصريح ١٨٥/٢ .

(٤) المفصل فى علم العربية ص ٣١٩ .

(٥) الكتاب ١٨٩/٣ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١٥٢/٨ .

ولم يقف ابن هشام على هذا النص من كلام سيبويه ، فاعترض على الزمخشرى بقوله : " ولم أر فى كتاب سيبويه ما نقله عنه ، وإنما قال فى (باب عدة ما يكون عليه الكلم) ما نصه : " وهل وهى للاستفهام " ولم يزد على ذلك " .

هكذا وقع لابن هشام فى نسخة[1] ، وفى نسخة أخرى وهى التى قام بتحقيقها فضيلة الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، قال ابن هشام : " وثبت فى كتاب سيبويه – رحمه الله – ما نقله عنه ، ذكره فى (باب أم المتصلة) ولكن فيه – أيضاً – ما قد يخالفه ، فإنه قال فى (باب عدة ما يكون عليه الكلم) ما نصه : " وهل وهى للاستفهام "[2] ولم يزد على ذلك "[3] ، وكأن ابن هشام رأى الصواب ، فأبدل النسخة الأولى بالثانية .

والعجب من ابن هشام تنبه إلى صواب ما نقله الزمخشرى عن سيبويه ، وغفل عن ذلك ، وهو آخذ فى متابعة أبى حيان وغيره من أن (هل) لا تكون بمعنى (قد) أصلا ، ورده على الزمخشرى فيما تمسك به من كلام سيبويه من أنها عنده بمعنى (قد) فقال[4] : " والدليل الثانى : قول سيبويه الذى شافه العرب ، وفهم مقاصدهم ، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك "[5] .

والحق أقول : إن ما رده ابن هشام هو عين ما نص عليه سيبويه إمام هذه الصنعة ، وهو الذى خالط العرب الفصحاء ، وسمع كلامهم ، وفهم مقاصدهم ، وقد ثبت ما نقله الزمخشرى عنه ، فوجب العمل به فى القول بأن (هل) عنده بمعنى (قد) وأن الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة قبلها ، وقد وقع مثل هذا لسيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما يختار فيه النصب ، وليس قبله منصوب بنى على الفعل ، وهو باب الاستفهام) إذ قال : " وتقول : أم هل ، فإنما هى بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف استغناء ، إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا فى الاستفهام "[6] .

---

(١) انظر : حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢/١٥ .

(٢) الكتاب ٤/٢٢٠ .

(٣) مغنى اللبيب ٢/٤٠٥ .

(٤) المصدر نفسه ٢/٤٠٧ .

(٥) من الأدلة الثلاثة التى رد بها على الزمخشرى ومن وافقه .

(٦) الكتاب ١/١٠٠ .

الأمر الذى يقطع بصحة ما فهمه الزمخشرى ، وابن يعيش ، والذى أكده السيرافى بقوله : " وأما (هل) فإنها حرف دخلت لاستقبال الاستفهام ، ومنع بعض ما يجوز فى الألف ، من اقتطاعها بعض الجملة ومن جواب التعديل والمساواة ، فكأنها دخلت مانعة لشئ من الاستفهام ، ومجيزة لشئ منه ، فصارت داخلة لغير الاستفهام المطلق ، الذى أصل حروفه الألف ، ولذلك قال سيبويه : (هل) إنما هى بمنزلة (قد) "[1] .

أما كون ابن هشام لم ير فى كتاب سيبويه ما نقله الزمخشرى عنه ، فلا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه ، بل كان الأولى بابن هشام أن يحسن الظن بالزمخشرى ، فإنه إمام فى هذا الفن ، وفارس فى ميدان العربية ، وثبت فى النقل[2] .

أما التعارض الذى أشار إليه ابن هشام بين كلام سيبويه ، وهو : مخالفة قول سيبويه فى (باب أم المتصلة) لقوله فى (باب عدة ما يكون عليه الكلم) من أن (هل) لا تكون بمعنى (قد) وإنما هى للاستفهام ، فإنما يحمل على أنها تكون للاستفهام باعتبار أنها قائمة مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام ، وليس كونها موضوعة للاستفهام ، وبهذا يجمع بين كلامه، ويكون غير متعارض[3] . والله أعلم

(١) شرح كتاب سيبويه ٤٥٢/٣ .

(٢) انظر : خزانة الأدب ٢٦٢/١١ .

(٣) انظر : خزانة الأدب ٢٦٤/١١ ، وحاشية الدسوقى ١٥/٢ .

الخاتمة

بعد هذه الدراسة لاختلاف النحويين فى فهم كلام سيبويه ، وبعد التركيز على هذه الاختلافات فى مؤلفاتهم ، خلصت إلى تقرير أهم النتائج التالية :

الأولى : أن النحويين قد تعمقوا فى دراسة كتاب سيبويه دراسة تحليلية واعية ناقدة حتى تغلغل تأثيره فى أعماق مؤلفاتهم ، مما أدى إلى إثراء الدرس النحوى .

الثانية : أن النحويين كانوا يتحرون الحرص والدقة فى التعامل مع كلامه ، فإذا كان موجزاً محتملاً ، قالوا : يظهر من كلامه كذا ، وإذا كان صريحاً مباشراً ، قالوا : هذا هو نص سيبويه، أو نحو ذلك .

الثالثة : عول بعض النحويين أحياناً فى الاستدلال على مذهبه على عنوانات الكتاب ، وعلى استعمالاته فى الكلام .

الرابعة : ضرورة الجمع بين أطراف كلام سيبويه ، فلا شك أن كلامه يعضد بعضه بعضاً ، ولذا كان الباحث يجد أن خير الوسائل لتحديد مذهبه أن يستدل عليه من كلامه فى الغالب.

الخامسة : أشكل كلام سيبويه على النحويين فى مواضع كثيرة ، فلجئوا إلى تأويله وتخريجه على الوجه الذى يصح عندهم .

السادسة : حقق البحث بعض المصطلحات النحوية التى استعملها سيبويه من مثل : القبح ، والغلط ، فأوضح أن مراده بالقبح : عدم الجواز ، وبالغلط : التوهم ؛ لأن العربى لا ينطق بالخطأ ، ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته .

السابعة : فهم ابن مالك من كلام سيبويه بعض المفاهيم العجيبة ، وأورد عليه بمقتضى ذلك اعتراضات ، وقد أسقطها البحث ، لترتبها على الفهم المخل بمراده .

الثامنة : فهم ابن مالك من كلام سيبويه خلاف ما فهمه أبو حيان من أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة ، وقد رجح البحث فهم أبي حيان بالأدلة الخارجية .

التاسعة : كان ظاهر كلام سيبويه ملبساً فى تعيين الناصب للظرف الواقع خبراً من نحو : زيد خلفك لأنه جعل ما قبل الظرف هو الناصب ، وقد أزال البحث هذا اللبس بأن مراده على ما ينتظم من مذهبه أنه منصوب بمقدر ، دل عليه الظرف الذى ناب عنه .

العاشرة : حقق البحث مذهب سيبويه فى أن بناء (فعل) المبنى للمجهول ليس بناء أصيلاً ، وإنما هو فرع من المبنى للمعلوم .

الحادية عشرة : أن سيبويه أجاز بناء (كان) الناقصة للمفعول على وجه يكون معها ظرف أو مجرور فليس لابن عصفور كثير فضل فى تقييده الجواز بذلك .

الثانية عشرة : أن لسيبويه مذهبين فى نحو : دخلت البيت أن يكون منصوباً على المفعول به ، توسعاً بإسقاط الخافض ، وأن يكون منصوباً على الظرفية .

الثالثة عشرة : ليس بممتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب ، فقد رأيت أن معنى قولهم : مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً : ما شأنك وملابسة زيداً ، وما شأنك وملابسة عمراً ، وأن تقديره فى الإعراب : ما كان لك وزيداً ، وما كان شأنك وعمراً .

الرابعة عشرة : أن معنى (رب) عند سيبويه التقليل ، فإذا كانت فى مقام الافتخار ، كان معناها التكثير كمعنى (كم) الخبرية على سبيل المجاز مع بقائها على أصلها من التقليل ، وعلى هذا الوجه قال سيبويه : إن معنى (كم) معنى (رب) .

الخامسة عشرة : أن سيبويه أشار إلى أن (من) الجارة إذا كفت بـ (ما) رادفت (رب) فى الدلالة على معنى التقليل أو التكثير .

السادسة عشرة : أن (كم) الخبرية عند سيبويه تقع على القليل والكثير ، لأن هذا هو الظاهر من كلامه .

السابعة عشرة : حقق البحث مذهب سيبويه فى أن المخصوص من نحو : نعم الرجل عبد الله مبتدأ والجملة قبله خبر ، وليس كما توهمه كثير من النحويين من أنه أجاز أن يعرب خبراً لمبتدأ مضمر .

الثامنة عشرة : صوب البحث فهم ابن مالك أن سيبويه يجيز ترخيم العلم المحكى قليلاً ، ودفع عنه السوء والغلط اللذين رماه بهما أبو حيان .

التاسعة عشرة : أبان البحث عن رجوع أبى على الفارسى عما فهمه من كلام سيبويه من أنه يقول بانصراف (سراويل) لتشبيهه لها بالآجر ، وانتهى إلى تقرير مذهبه أنها لا تصرف فى النكرة ، ولا فى المعرفة .

المتممة العشرين : أن أبا حيان لم يكن جازماً بأن (قد) عند سيبويه تكون بمعنى التكثير ، وإنما قاله معارضاً لفهم ابن مالك له ، ومن ثم استدرك البحث على ابن هشام ، والسيوطى فى نقلهما هذا المعنى عن سيبويه متابعة لأبى حيان .

الحادية والعشرون : استطاع البحث – بعون الله تعالى – الجمع والتوفيق بين كلام سيبويه مما ظاهره التعارض ، والتناقض .

وبعد ..... فإنى أهيب بالباحثين والدارسين أن يولوا عنايتهم بهذا اللون من الخلاف الفهمى ، فإنه يؤدى إلى إثراء الدرس النحوى ، وهو أمر مهم موصل إلى معرفة حقيقة مذاهب النحويين ، مكسب علماً بكلام العرب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،،

ثبت أهم المصادر ، والمراجع

- القرآن الكريم تنزيل رب العالمين .
- أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى – تحقيق نخبة من العلماء – مكتبة الثقافة الدينية (بدون) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان – تحقيق الدكتور / مصطفى النماس المكتبة الأزهرية للتراث – الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى – تحقيق / فخر صالح قداره – دار الجيل – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- إصلاح الخلل الواقع فى جمل الزجاجى لابن السيد – تحقيق الدكتور / حمزة النشرتى دار المريخ – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- الأصول فى النحو لابن السراج – تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى الإيضاح لابن الطراوة – تحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م .
- أمالى ابن الحاجب – تحقيق / فخر صالح قداره – دار الجيل – عام ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- أمالى ابن الشجرى – تحقيق الدكتور / محمود الطناحى – مكتبة الخانجى بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربى – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا بيروت – الطبعة عام ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام – تحقيق / إميل يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبى الحسن القيسى – تحقيق / محمد بن محمود الدعجانى – دار الغرب الإسلامى – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

- الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى – تحقيق الدكتور / كاظم المرجان – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب – تحقيق / موسى بناى العليلى – دار إحياء التراث الإسلامى – الجمهورية العراقية (بدون) .
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع – تحقيق الدكتور / عياد الثبيتى – دار الغرب الإسلامى – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- البغداديات لأبى على الفارسى – تحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوى – مطبعة العانى – بغداد (بدون) .
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (بدون) .
- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين الفيروزآبادى – تحقيق / محمد المصرى – دار سعد الدين – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- البيان فى شرح اللمع للشريف الكوفى – تحقيق / علاء الدين حموية – دار عمار – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
- تحرير الخصاصة فى تيسير الخلاصة لابن الوردى – تحقيق / عبد الله الشلال – مكتبة الرشد بالسعودية – الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان – تحقيق / حسن هنداوى – دار القلم بدمشق – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – تحقيق / محمد كامل بركات – دار الكتاب العربى – عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى – دار الفكر (بدون) .
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى – تحقيق / عوض بن حمد القوزى – مطبعة الأمانة – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين ناظر الجيش – تحقيق نخبة من الأساتذة بجامعة الأزهر – دار السلام – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- توجيه اللمع لابن الخباز – تحقيق الدكتور / فايز دياب – دار السلام – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .

- التوطئة للأستاذ أبي على الشلوبين – تحقيق / يوسف أحمد المطوع عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
- الجمل فى النحو لأبي القاسم الزجاجى – تحقيق الدكتور / على توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى – تحقيق / فخر الدين قباوة وآخر – منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك – طبعة / مصطفى الحلبى – الطبعة الأخيرة عام ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .
- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب – طبعة المشهد الحسينى (بدون) .
- حاشية الشهاب على تفسير القاضى البيضاوى – دار صادر – بيروت (بدون) .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى الحلبى (بدون) .
- حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح بهامش التصريح – طبعة / دار الفكر .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى – تحقيق / عبد السلام هارون – الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م .
- الخصائص لابن جنى – تحقيق / محمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى – تحقيق / سعيد صالح زعيمة – دار ابن خلدون (بدون) .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي على الفارسى – تحقيق الدكتور / محمود الطناحى – مكتبة الخانجى – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – مطبعة مصطفى الحلبى – الطبعة الثانية (بدون) .
- شرح الألفية لابن طولون – تحقيق / عبد الحميد جاسم – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
- شرح الألفية للمرادى – تحقيق / فخر الدين قباوة – دار مكتبة المعارف بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

- شرح الألفية لابن الناظم – تحقيق / عبد الحميد السيد – دار الجيل (بدون) .
- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد وآخر – مطبعة هجر الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- شرح الجمل الكبير لابن عصفور – تحقيق / صاحب أبو جناح (بدون) .
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام – تحقيق / عبد الغنى الدقر مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدورى (بدون) .
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبى نصر الجريطى – تحقيق / عبد ربه عبد اللطيف – مطبعة حسان – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- شرح الكافية لنجم الأئمة الرضى – تحقيق / إميل يعقوب – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق / على محمد معوض وآخر – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
- شرح كتاب الحدود فى النحو لعبد الله الفاكهى – تحقيق / المتولى رمضان – ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى – تحقيق / أحمد حسن مهدلى – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى بالقاهرة – (بدون) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك – تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقى – مكتبة دار العروبة (بدون) .
- طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الثانية – دار المعارف (بدون) .
- الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبى الربيع – تحقيق / فيصل الحفيان – مكتبة الرشد – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- الكتاب لإمام الصنعة سيبويه – تحقيق / عبد السلام هارون – دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى – تحقيق / عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- اللمع فى العربية لابن جنى – تحقيق / حامد المؤمن – عالم الكتب – الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية – عنى بنشره ج – براجشتراسر مكتبة المتنبى بالقاهرة .
- المسائل البصريات لأبى على الفارسى – تحقيق / محمد الشاطر – مطبعة المدنى – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- المسائل الشيرازيات لأبى على الفارسى – تحقيق الدكتور / حسن هنداوى – كنوز إشبيليا – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق / محمد كامل بركات – دار الفكر دمشق عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- المغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى – تحقيق الدكتور / عبد الرازق عبد الرحمن أسعد – دار الشئون الثقافية العامة ببغداد – الطبعة الأولى عام ١٩٩٩م .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – صيدا بيروت – عام ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- المفصل فى علم العربية للزمخشرى – دار الجيل – الطبعة الثانية (بدون) .
- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية لأبى إسحاق الشاطبى – تحقيق / عياد الثبيتى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى – تحقيق / كاظم المرجان – منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية عام ١٩٨٢م .
- المقتضب لأبى العباس المبرد – تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – دار الكتاب المصرى – القاهرة عام ١٣٩٩هـ .
- المقرب لابن عصفور – تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى وآخر – مطبعة العانى – بغداد (بدون) .

- المنهاج فى شرح جمل الزجاجى للعلوى – تحقيق / هادى عبد الله ناجى – مكتبة الرشد بالسعودية – الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .
- نتائج الفكر فى النحو لأبى زيد السهيلى – تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وآخر – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدى صلاح بن على – تحقيق الدكتور / محمد جمعة – مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى البركات الأنبارى – تحقيق / إبراهيم السامرائى – مكتبة المنار بالأردن – الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للحافظ جلال الدين السيوطى – تحقيق / عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .